الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: ..... / ق.ع.إ / 2017

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : …….. / D.S.E / 2017

الموضـــوع

دور هيئات الدعم الحكومي في تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –وكالة بسكرة– والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –وكالة بسكرة– ما بين (2010–2016)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : مالية ونقود.

إعداد الطالب(ة):

▪ إبراهيم خملة.

إشراف الأستاذ(ة):

▪ فريد عبة.

السنة الجامعية : 2016-2017

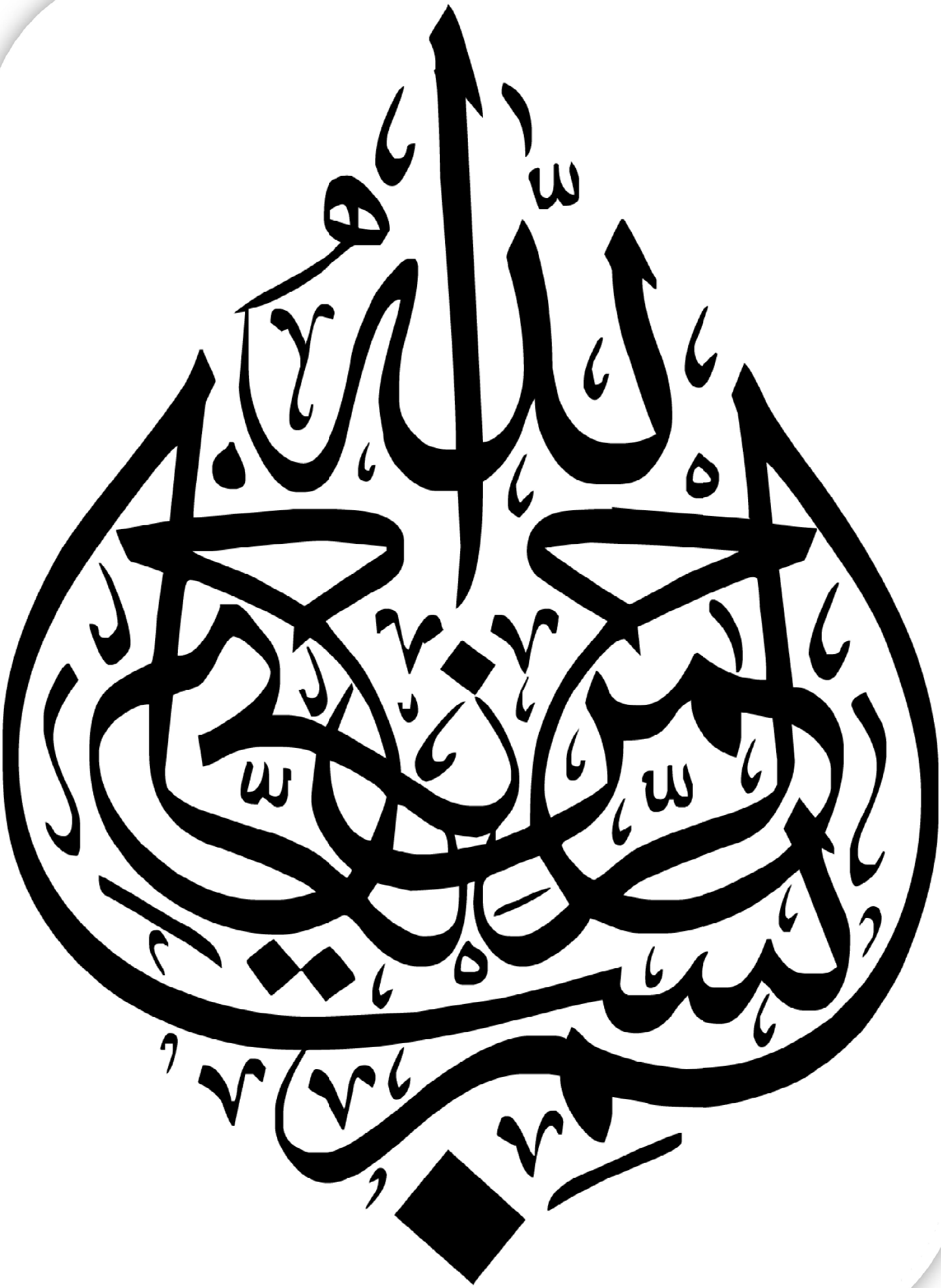

شكر وعرفان

نحمد الله تبارك وتعالى ونصلي على جميع أنبيائه ورسله وعلى خاتمهم سيدنا محمد موضح طريق الهدى والسداد قامع الجاحدين والملحدين من أهل الزيغ والعناد صلى الله تعالى عليه وعلى آله الأكرمين الأجاود صلاة تبلغه بها نهاية الأمل والمراد.

ونستفتح بالذي هو خير " ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير"

وبعد:

فإنني أتقدم بخالص الشكر والامتنان بعد الله ثم رسوله إلى كل من ساهم من قريب أو من بعيد في إعداد هذا العمل المتواضع ونخص بالذكر أستاذي الفاضل "**عبة فريد** " الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات و أدعو ا من الله أن يوفقه إلى مزيد من النجاح كما لا أنسى جميع الأساتذة الأفاضل الذين صبروا معنا حتى بلغنا المراد.

وأتقدم بالشكر لكل عمال كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كما أتقدم بالشكر إلى كل الأصحاب والأحباب الذين أبوا إلا أن يدلوا بدلوهم أيضا في مساعدتي وتيسير أموري لكي يظهر هذا العمل في أفضل صورة

وفي الأخير ندعوا الله أن يكون هذا العمل ثمرة خير لغيرنا.

الإهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم لا تجعلني أصاب بالغرور إذا نجحت، ولا باليأس إذا فشلت، وذكرني دائما بأن الفشل هو التجربة التي تسبق النجاح وإذا أعطيتني نجاحا فلا تفقدني تواضعي

واعتزازي بكرامتي.

شيء جميل أن يسعى الإنسان إلى النجاح فيحصل عليه والأجمل أن يتذكر من كان السبب في ذلك.

إلى ينبوع الحنان والعطف، إلى التي تحمل بسمة الزهر في شفتيها وروعة الحب في مقلتيها وجنة ربي تحت قدميها، إلى التي تنتظر نجاحي لتحضنني في آخر الطريق

أمي الغالية " **بدرة** " أطال الله في عمرها.

إلى من حملني طفلا ورعاني صبيا رافقني شابا وزرع لي الدرب وردا دون أشواك إلى من تغرب وتحلى بالصمود ليوفر لنا العيش إلى من ضمنا بأجنحة العز والدلال إلى من أدين له بنجاحي ومستقبلي

أبي الكريم "**محمد**" أطال الله في عمره.

إلى من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم، إخوتي.

"نهاد، منو، هدولة"

والى الروح الطاهرة التي في قلوبنا ولن ننساها المرحومة خالتي "**سهام**"

إلى كل الأهل والأقارب

إلى رفقاء الدرب الجميل ورحلة البحث والجهد المتواصل من أجل إنجاز الثمرة: "رؤوف، إسلام، حسام، أنور، أيمن، أحمد، مناعي، سراج، دخي، مهدي، نسيم".

إلى كل من ساعدني في انجاز هذه المذكرة

إلى كل من علمني حرفا أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعي جزاهم الله كل خير

إلى كل من سقط اسمه سهوا من ذاكرتي.

إلى كل من يتصفح مذكرتي الآن إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

إبراهـــــــــــيم

قائمة الجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــــــــــوان	الصفحـــــة
01	التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة	69
02	تصنيف الموظفين حسب الرتبة والجنس بوكالة بسكرة	70
03	الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.	70
04	الهيكل المالي للتمويل الثنائي بمستوييه.	74
05	هيكل التمويل الثلاثي	75
06	تطور عدد المشاريع المؤهلة بوكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2016.	80
07	تطور القيمة المالية للمشاريع الممولة من طرف وكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2016.	82
08	اجمالي المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس خلال الفترة 2010-2016.	84
09	توزيع صيغ المويل المتبعة من طرف الوكالة	85
10	تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.	86
11	نسب مشاريع الوكالة الممولة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.	87
12	التركيبة المالية	90
13	عدد وقيمة النشاطات الممولة من طرف الصندوق خلال (2010-2016).	91
14	عدد المناصب المستحدثة من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2016	93
15	توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق وكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2016	94
16	الموافقات البنكية على المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2010-2016	95

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنـــــــــــــوان	الصفحـــــة
01	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة	71
02	مسار عملية المرافقة أثناء إنجاز المشروع.	77
03	عملية المرافقة في مرحلة التوسيع	78
04	تطور عدد المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2010-2016.	81
05	تطور قيمة المشاريع خلال الفترة 2010-2016.	83
06	إجمالي المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط وحسب الجنس خلال الفترة 2010-2016	84
07	توزيع صيغ المويل المتبعة من طرف الوكالة	85
08	تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016	87
09	نسب مشاريع الوكالة الممولة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.	88
10	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة بسكرة.	89
11	عدد النشاطات الممولة من طرف الصندوق خلال (2010-2016).	92
12	قيمة النشاطات الممولة من طرف الصندوق خلال (2010-2016).	92
13	مناصب العمل المستحدثة.	94
14	توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق خلال الفترة 2010-2016	95
15	نسبة الموافقات البنكية على مشاريع الصندوق خلال الفترة 2010 -2016.	96

فهرس المحتويات

فهرس المحتوى

البسملة	-
شكر وعرفان	-
الإهداء	-
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
فهرس المحتوى	III
المقدمة	أ-هـ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	02-35
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	03
المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	03
المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	05
المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	10
المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.	14
المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	14
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	15
المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	17
المبحث الثالث: صيغ ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	21
المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل.	21

المطلب الثاني: مخاطر وطرق وأشكال التمويل:	23
المطلب الثالث: مصادر التمويل الكلاسيكية.	25
المطلب الرابع: المصادر الحديثة للتمويل.	30
الفصل الثاني: الآليات الوطنية لدعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66-37
المبحث الأول: إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38
المطلب الأول: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38
المطلب الثاني: الهياكل المنشأة تحت إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	38
المبحث الثاني: الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	41
المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).	41
المطلب الثاني: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI والوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الإستثمار (ANDI).	44
المطلب الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية(AND) والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).	46
المبحث الثالث: صناديق الدعم والتمويل ودورها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	49
المطلب الأول: صندوق الزكاة.	49
المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR).	51
المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).	54
المبحث الرابع: البرامج الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	56

المطلب الأول: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.	56
المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	58
المطلب الثاني: برنامج ميدا MEDA	61
الفصل الثالث: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	97-68
المبحث الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	69
المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.	69
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.	71
المبحث الثاني: شروط التأهيل وأساليب التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.	72
المطلب الأول: شروط التأهيل للوكالة	72
المطلب الثاني: أساليب التمويل ومسار عملية المرافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	73
المطلب الثالث: دور وكالة بسكرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى 2016	79
المبحث الثالث: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة بسكرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	89
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة	89
المطلب الثاني: التركيبة المالية والامتيازات التي يقدمها الصندوق	90
المطلب الثالث: تقديم نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة	91
الخاتمة العامة.	99

قائمة المراجع.	103
الملاحق	–
الملخص	–

المقدمة العامة

المقدمة العامة

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الركيزة الأساسية في اقتصاديات الدول سواء بالنسبة للدول الصناعية الكبرى أو الدول النامية، ذلك أنها تشكل مجالا خصبا لتطور المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، حيث يتفق معظم الاقتصاديين على أهمية الدور الاقتصادي الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فهي تعتبر مصدرا للإبداع والابتكار بالإضافة إلى قدرتها الفائقة على المساهمة في زيادة الطاقات الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة، وهي لا تتطلب أموال كبيرة كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبرى.

إلا أن هذه المؤسسات تتعرض لجملة من الصعوبات والمشاكل التي تقلل من أهميتها وتعيق تطورها، والتي تتمثل أساسا في عدم قدرة أصحابها على توفير المال اللازم لإنشائها أو استمرار نشاطها، إن مشكل التمويل يعد من أهم العقبات التي تقف في طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فأصحابها عادة ما يكونون من المهنيين الصغار ولا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول على قروض، إذ تبقى بنظر البنوك عاجزة على الوفاء بالتزاماتها، كما أن قلة موارد هذه المؤسسات تقف عائقا لدخولها السوق المالي.

وكغيرها من الدول أولت الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبرى في بناء اقتصادها ولعلاج الكثير من الظواهر الاقتصادية، مما أدى بها إلى التدخل من خلال تسخير كافة الطاقات لها، وهذا نظرا لأهميتها عبر العالم خلال الأزمات الاقتصادية،إذ أنه يتم إعادة تأهيلها بسهولة كما أنها تقاوم بشكل أحسن الضغوطات الخارجية بفضل قدراتها على تجديد مواردها، ونظرا لأهميتها أنشأت الدولة الجزائرية الوكالات والهيئات الداعمة لها والتي تلعب دورا هاما في تمويل ودعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها ما يدعم هذه المؤسسات بالاشتراك مع البنوك ومنها ما يساهم في تمويلها دون الاشتراك مع البنوك، ومن بين الوكالات التي تم إنشائها: ANSEJ- CNAC- APSI- ANDI- ANGEM- FGAR وصندوق الزكاة، كما اعتمدت على برامج لتأهيلها وتحضيرها لبيئة أكثر تنافسية من خلال دعمها وساعدتها على إعادة بناء وتطوير وظائفها قصد الوصول إلى المستوى التنافسي محليا وخارجيا، وكانت هذه الخطوة بمثابة التشجيع الأكيد لها من خلال التسهيلات والمزايا المقدمة، وتشجيع الإبداع والمنتجات الجديدة والمحافظة عليها، لكن رغم كل هذه القدرات التي تتوفر عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبقى ضعيفة في غياب الأشكال الملائمة للدعم والترقية من طرف السلطات العمومية نتيجة وجود عراقيل تعيق مسارها لذا يعد تشجيع إنشاء ودعم وتطوير

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأحد الحلول المهمة والأساسية لحل مشكلة التمويل في مختلف دول العالم وخاصة البلدان النامية بحكم افتقارها لرؤوس الأموال المساعدة في إنشاء المؤسسات الكبيرة.

1. إشكالية الدراسة:

وبناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوعنا في التساؤل الرئيسي التالي:

- **كيف تساهم هياكل الدعم والتمويل في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟**

ومن خلال صياغة وتبسيط هذه الإشكالية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما هي خصائصها؟
- ما هي مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو الدور الذي تلعبه هيئات الدعم في تمويل وترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟
- ما هو دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للبطالة في حل مشكلة التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

2. فرضيات الدراسة:

- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المؤسسات التي تشغل أقل من 250 عامل.
- هناك العديد من المصادر والأساليب التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر.
- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف هيئات الدعم الحكومي تهدف أساسا إلى تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقائها وتطويرها، وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.

3. أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عدة لاختيار الموضوع منها الشخصية وأخرى موضوعية وهي كالتالي:

- توافق الموضوع مع تخصص النقود والمالية.
- الرغبة الشخصية في دراسة بعض هيئات وصناديق الدعم.
- لمعرفة كل ما يتعلق بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح حديث العام والخاص كونه مجال حديث في بلادنا وبإمكانها الاعتماد عليه في التنمية الاقتصادية المنشودة.

4. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نوجزها فيما يلي:

- التعرف على الوضع الراهن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- توضيح معالم التمويل بمختلف جوانبه.
- الاطلاع على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر والإجراءات التي قامت بها الدولة في سبيل دعمها.
- الوقوف على نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على المكانة التي تحتلها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة–وكالة بسكرة–في إزالة العوائق التمويلية التي تقف أمام نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية بسكرة.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الاقتصادية المطروحة على الساحة العالمية، ألا وهي مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري والتوجه إلى الانفتاح الاقتصادي، حيث ترتب عليه من الآثار والانعكاسات التي تفرض فتح الحدود الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية من خلال إلغاء الرسوم الجمركية مما يستدعي زيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الوطنية والأجنبية، ومن هنا تكتسي برامج تأهيل وهيئات دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية خاصة لاسيما تقديم المنح والمساعدات المالية لتنفيذ مخططات التأهيل.

6. منهج الدراسة:

لإنجاز الدراسة والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم استخدام المنهج الوصفي عند تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دورها وأهميتها، إضافة لبعض مميزات ومعوقات هذه الأخيرة، وكذلك عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بمشكلة التمويل بأهم مصادرها وطرقها وكذا مخاطرها، والمنهج التحليلي اعتمدنا عليه أكثر في الجانب التطبيقي من خلال تحليل البيانات الإحصائية للقطاعات الاقتصادية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بالإضافة إلى استخدام تقنية دراسة الحالة في جمع المعلومات من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

7. وسائل جمع البيانات:

تعددت الوسائل والأدوات المستعملة في استكمال هذا البحث حيث تمثلت في:

- المراجع المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات والمقالات والمنشورات.
- الرسائل والدراسات البحثية.
- الجريدة الرسمية.
- المواقع الإليكترونية.
- الهيئات الرسمية كالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

8. صعوبات الدراسة:

تمثلت الصعوبات والعراقيل التي تم التعرض إليها في:

- كون الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من أكثر الهيئات استقطابا للشباب، ليس لها الوقت الكافي للتعامل مع الطلبة الباحثين.
- عدم الحصول على المعلومات والإحصائيات الكافية لإنجاز الدراسة من قبل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بسبب النظام المتبع من قبل الصندوق والذي يقتضي بعدم منح تلك المعلومات.

9. الدراسات السابقة:

أولا: عناني ساسية، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها**، دراسة تقييمية.

- تهدف الدراسة إلى التعرف على الإجراءات والبرامج الموضوعة من طرف الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي أصبح أكثر من ضرورة في ظل تزايد حدة المنافسة مع المؤسسات الأجنبية الناجمة عن توجه الجزائر نحو الانفتاح على الاقتصاد العالمي من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا إجراءات الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، مع محاولة تقييم مدى تحقيق هذه البرامج لأهدافها وبخاصة فيما يتعلق بتحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع عرض أهم المتطلبات التي ينبغي توفيرها بغية تأهيل القطاع والوصول به إلى مستوى يضمن له الاستقرار.

ثانيا: عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه.

هدف الدراسة كان يتمثل في:

- الدور الكبير التي توليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اقتصاديات مختلف الدول، وبالأخص الدول المتخلفة في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية.

- محاولة دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على الدور الذي يمكن ان تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسط.
- تبيين أثر الاستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر وانعكست سلبا على تطور ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على امتداد العقود الثلاثة الماضية، وكيف يمكن لإصلاحات المنتهجة أن تعطي دفعا قويا لها.

10. هيكل الدراسة:

من خلال هذه الدراسة قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول:** تطرقنا فيه إلى دراسة نظرية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقمنا من خلال ذلك بالتعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها وكذا المشاكل التي تواجهها، كذلك قمنا بالتطرق إلى طرق ومصادر تمويلها الكلاسيكية والحديثة منها.
- **الفصل الثاني:** قمنا بتقسيم الفصل إلى أربعة مباحث، حيث قمنا بالتطرق إلى إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تعمل على ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في المبحث الثاني فقد قمنا بالتعرف على الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك تعرفنا على الصناديق التي إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثالث، أما المبحث الرابع فقد خصصناه إلى التعرف على البرامج التنموية والمؤهلة التي تساهم في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **الفصل الثالث:** خصصنا هذا الفصل إلى الدراسة التطبيقية بتسليط الضوء على الوكالات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فتناولنا في المبحث الأول دراسة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة (ANSEJ)، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة(CNAC) ودورهما في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الأول

تمهيد:

لقد بينت التحاليل والدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرائد الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة المتوسطة في خلق الثروة وإيجاد مناصب شغل، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها، باعتبارها واحد من أهم السياسات الكفيلة بدفع مسار التنمية، ولذلك فقد اكتسبت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين أجمعوا على حيوية هذا القطاع ودوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة إلا أن الذي لم يجمعوا عليه هو تحديد تعريف جامع لهذا النوع من المؤسسات، فقد اجتهدوا في إعطاء تعريف لهذه المؤسسات كلا حسب المعايير والمحددات التي يراها مناسبة في تحديد التعريف.

وعلى هذا الأساس، وللإلمام بمختلف الجوانب المتعلقة بالإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- **المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.**
- **المبحث الثالث: صيغ ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن التطرق إلى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتطلب تحديد مفهوم هذه المؤسسات من أجل توضيح معالمها وتحديد مجالات تدخلها.

المطلب الأول: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

تعتبر المؤسسات الصغيرة المنطلق الاقتصادي الأول للعديد من المؤسسات الكبرى اليوم، التي أصبحت مؤسسات عابرة للقارات، وقد كان يطلق عليها اصطلاحا بـ "المانيفاكتورة"، في بداية تشكل النظام الاقتصادي خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وتشير بعض الكتابات إلى أنها نشأت في الصين في أواخر أربعينيات القرن الماضي، وفي أوائل الخمسينيات منه في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي منتصف الستينيات من نفس القرن في اليابان. وقد لاقت الاهتمام والرعاية من قبل الحكومات والمنظمات المحلية، حيث قامت بإصدار التشريعات التي حققت لها الحماية والتطور والاستقرار، وذلك بإنشاء الهياكل المساعدة لها على تحقيق منتجاتها، وحمايتها من الهزات الاقتصادية عن طريق تقديم الدعم المالي لها، وتعتبر اليابان من بين أكثر الدول المنظمة لهذه المؤسسات، في حين تشكل هذه الأخيرة محور النشاط الاقتصادي في الصين، وتعمل الدولة حاليا على تمليكها للقطاع الخاص[1].

أما في الجزائر، فإن ميلاد المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كان في غالبيته بعد الاستقلال، فهي لم تتطور إلا بصورة بطيئة بدون أن يكون بحوزتها البنية التحتية، ولا البنية الفوقية، ولا تستحوذ على خبرة تاريخية[2].

وبصفة عامة، يمكن تقسيم تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا إلى ثلاث مراحل[3]:

المرحلة الأولى: 1963-1982:

بقي قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمشا تماما خلال هذه الفترة، حيث تشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب، و قد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، في عام 1963 صدر أول قانون خاص بالاستثمار لإضفاء الاستقرار على

---

[1] محمد راتول، وهيبة بن داودية، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي17-18أفريل2006، ص 172.

[2] محمد بوهزة، الطاهر بن يعقوب، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية (سطيف)**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي25-28 ماي2003، ص 236.

[3] شهلة قادري، حليمة السعدية قريشي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011، ص ص8-10.

البيئة العامة بعد الاستقلال لكن لم يكن له أثر كبير على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حيث تعبئة رأس المال الوطني الأجنبي، رغم ما منح من مزايا و ضمانات هامة، ثم اتخذ خيار واضح لتدعيم اقتصاد موجه ذو طابع عمومي ليتبع بقانون الاستثمارات الجديدة سنة 1966، الذي كان يهدف لتحديد الاستثمار الخاص الوطني في إطار التنمية الاقتصادية وقد تضمن هذا القانون احتكار الدولة للقطاعات الحيوية للاقتصاد وإلزام اعتماد المشاريع الخاصة من طرف لجنة وطنية للاستثمارات على أساس معايير انتقائية، متضمنا لتدابير هامة لجلب المستثمرين الذين طلبوا الاعتماد إلا أن الشروط القاسية والمعقدة أدت إلى فقدان مصداقية اللجنة وتوقفها عن النشاط سنة 1991، ولم تكن هناك أي سياسة واضحة إزاء القطاع الخاص طيلة هذه الفترة لنبذ الملكية الخاصة المستغلة، الأمر الذي جعل هذا القطاع يركز على الاستثمار في قطاعات التجارة والخدمات وبعض الصناعات البسيطة.

المرحلة الثانية: 1982-1988:

خلال هذه الفترة برزت إرادة تسعى إلى تأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق الأهداف المسطرة في المخططات الوطنية، وتجسد ذلك عبر إصدار إطار تشريعي وتنظيمي يتعلق بالاستثمار الاقتصادي الوطني الخاص (القانون مؤرخ في 1982/08/21) وتضمن إجراءات تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، بالإضافة إلى إنشاء ديوان لتوجيه ومتابعة وتنسيق الاستثمارات الخاصة سنة 1983 وضع تحت وصاية وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية يهدف إلى توجيه الاستثمار الوطني الخاص نحو نشاطات ومناطق كفيلة بتلبية حجات التنمية وضمان التكامل مع القطاع العمومي من جهة ومسار التخطيط من جهة أخرى، فحظي بذلك القطاع الخاص لأول مرة بدور يؤديه تجسيد أهداف التنمية حيث انصب استثماره أساسا في فروع لنشاط التقليدية التي تعوض واردات سلع الاستهلاك النهائية بالإضافة إلى تحويل المعادن والصناعات الميكانيكية و الكهربائية.

المرحلة الثالثة: ما بعد 1988:

أمام تفاقم الأزمة البترولية، قررت الجزائر الانتقال نحو اقتصاد السوق، لذا تم وضع إطار تشريعي جديد وشُرِّع في إصلاحات هيكلية، و قد كان لقانون النقد والقرض سنة 1990 الأثر البالغ في تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي، وإلغاء الاحتكار، وتحرير التجارة الخارجية أمام القطاعين العام والخاص على حد السواء ليتبع بقانون الاستثمار الصادر في أكتوبر سنة 1993، إلا أن تطبيق نصوصه اصطدمت بجمود المحيط العام الذي يفترض أنه في خدمة الاستثمار، إذ أن التباطؤ البيروقراطي والمشاكل المرتبطة بسير العقار الصناعي

أدى إلى عدم فعالية الجهاز الجديد، الأمر الذي استدعى تصحيحات جديدة جسدت في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2001 الذي يعد منعرجا هاما لتطور هذا القطاع في الجزائر.

المطلب الثاني: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سيتم في هذا المطلب عرض مختلف التعاريف التي تبنتها بعض الدول، لكن قبل هذا سنقوم بتناول أهم المشكلات التي تعيق وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لننتقل إلى أهم المعايير المتفق عليها لتحديد تعريف لهذه المؤسسات.

أولا: إشكالية تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن محاولة تحديد مفهوم أو تعريف واضح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو خطوة رئيسية في طريق معالجة هذا الموضوع، خاصة إذا علمنا أن موضوع تحديد مفهوم شامل ودقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكل وما يزال يشكل موضوع اختلاف وإشكالية لدى الباحثين الاقتصاديين من دولة لأخرى ومن بين هذه الإشكالات نذكر: [1]

1- صعوبة تحديد مؤشر واحد لقياس حجم المؤسسة، إذ أن هناك عدة مؤشرات لتقدير الحجم، كل يتناول جانبا مختلفا لوضع أية مؤسسة، من ذلك عدد العاملين، حجم المبيعات، مبلغ رأس المال أو الأصول، الحصة التسويقية...إلخ، كما أن العلاقة بين هذه المؤشرات معقدة، بحيث يصعب اعتماد أحدها كمؤشر للحجم.
2- دائمية هذا القطاع للتغيير، فما يعد مؤسسة صغيرة في وقت من الأوقات قد لا يعد كذلك في وقت لاحق.
3- اختلاف اهتمام كل من علماء الإدارة والاقتصاد والحكومات بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو اختلاف ينعكس على تعريفهم لها.
4- **اختلاف مستويات النمو:** ويتمثل في التطور الغير متكافئ بين مختلف الدول، واختلاف مستويات النمو فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية أو ألمانيا أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا. حيث أن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى. فالمؤسسة الكبيرة التي نسميها الآن يمكن أن تصبح مؤسسة صغيرة ومتوسطة

[1] سعد نائف برنوطي، **إدارة أعمال الصغيرة أبعاد للريادة**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005، ص 31.

في فترة لاحقة، فالمستوى التكنولوجي يحدد بدورة أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي[1].

ثانيا: معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تحدد معايير تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة ودول ذات تقنيات تقليدية، ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين في تحديد المفهوم:

- **المعايير الكمية:** وتشمل هذه المعايير عدد العاملين ورأس المال وقيمة الأصول، وصافي القيمة المضافة، وقيمة الإنتاج، وقيمة المبيعات، لكن معيار عدد العمال في المنظمة هو الأكثر انتشارا واستخداما على المستوى العالمي وذلك لسهولته في التعامل وثباته لفترة زمنية، ولكن نلاحظ عدم اتفاق الدول على حجم المنظمات الصغيرة حيث التفاوت الواضح بين دولة وأخرى في المعايير المستخدمة لتحديدها كون العمل صغيرا أولا[2].

تعتبر المعايير الكمية أكثر المعايير استعمالا في التفرقة بين المشروعات الكبرى والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونجد من أساسيات التعريف الكمي ورأس المال، بالإضافة للمعايير الكمية التي لا تعد سليمة أو كافية للتفرقة بين مختلف المنشآت رغم انتشار استعمالها في التعريف كما أنها صعبة التطبيق لاختلاف فروع النشاط[3].

1- **معيار عدد العاملين:** يعتبر من أهم المعايير الكمية الأكثر استخداما نظرا لسهولة قياسه عند تحديد الحجم، فلهذا المعيار ميزة المقارنة الدقيقة بين المنشآت الصناعية، إلا انه لا يوجد اتفاق عام حول عدد العمال بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى حسب الحالة الاقتصادية، فالدول المتقدمة كاليابان وأمريكا وإنجلترا على سبيل المثال يتراوح الأقصى للعمال بين 200 إلى 500 عامل، بينما يقل هذا العدد في الدول النامية كالهند ومصر ...الخ، ومن هنا يمكن استنتاج إمكانية وضع تعريف موحد لكل مجموعة من الدول من حيث ظروفها ودرجة نموها[4].

---

[1] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 16.

[2] فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي، **الريادية وإدارة الأعمال**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص 62

[3] سحنون سمير، بنونة شعيب، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر**، في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006 ص 423.

[4] فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 48.

وقد تعرض هذا المعيار إلى العديد من الانتقادات من أهمها، أن عدد العاملين ليس الركيزة الوحيدة في العملية الإنتاجية إذ أن هناك متغيرات اقتصادية ذات أثر كبير على حجم المنشأة كحجم الإنتاج والحجم الطبيعي.

2- **معيار رأس المال:** ويعتبر من المعايير الأساسية في تمييز حجم المؤسسة لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية، فالمؤسسة تتميز بانخفاض حجم رأس المال تعتبر صغيرة إلا أنه يختلف من دولة لأخرى كما لأن هناك مشكلة في تحديد المقصود من رأس المال هل هو رأس مال المستثمر من ثابت وعامل أو رأس مال ثابت.

هذا المعيار لا يصلح بمفرده للمقارنة بين المؤسسات في الدول حيث تختلف قيمة النقود من دولة لأخرى بل تختلف في الدولة الواحدة حسب معدلات التضخم وارتفاع الأسعار والحالة الاقتصادية للبلد[1].

❖ **المعايير النوعية:** يتعلق التقريب النوعي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ويحدد العديد من الجوانب، سواء تعلق بالمؤسسة كالمعيار القانوني أو بمعيار التنظيم، أو بمعيار التكنولوجيا المستعملة، ويمتد المعيار النوعي إلى حدود أكثر تعقيدا، كأن تعقيدا، كأن تصنيف المؤسسات حسب طبيعة العمال فيها.

وبالتالي لكل هذه المعايير النوعية ميزة تتخصص بها كل مؤسسة عن الأخرى[2].

إن دراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعبة وذلك لاختلاف وتعدد المعايير النوعية وقد قسمت هذه المعايير النوعية إلى أربع مجموعات: [3]

- المؤسسات التي تتخلى عن التطوير، التي تمتاز بإنتاج المنتجات التقليدية.
- المؤسسات التي تنفرد بنوع من الملكية، كالملكية الفردية أو العائلية أو حالات وجود الشركاء.
- المؤسسات التي تنشط في قطاعات أو أسواق معينة.

[1] نصيرة أوبختي، **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2010–2011، ص 10.

[2] سمير سحنون، شعيب بنونة، **مرجع سابق**، ص 12.

[3] C-F Roger Aim **, organisation des entreprises** , édition AFNOR, France, 2006, p p 52-56

ثالثا: مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة، وتبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية، حيث مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات سواء كانوا أفراد أم هيئات أم مؤسسات وهذا الجدل لم يحسم حتى الآن.

ويرجع ذلك إلى صعوبة وضع أو تعريف يميزها عن الصناعات الكبيرة، فتعريف الصناعات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية.

وسنحاول في هذا الصدد التطرق إلى تعاريف بعض الدول:

1- **تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:** حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي: [1]
   - المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو أقل.
   - مؤسسة الخدمات والتجارة بالتجزئة من 1-5 مليون دولار كمبيعات سنوية.
   - مؤسسات التجارة بالجملة من 5-15 مليون دولار كمبيعات سنوية.
2- **تعريف اليابان:** تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 200 عامل فما فوق فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.
3- **تعريف المملكة المتحدة (بريطانيا):** تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار[2].
4- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** إن حاجة الاتحاد الأوروبي إلى وجود تعريف هو لعدة أسباب جوهرية، كالبرامج الموجهة، وبرامج الإعانة، والدعم الموجه، وتخفيض ونقص التنسيق بين الدول الأوروبية لهذا قام الاتحاد الاوروبي بإصدار التعريف عام 1996 متضمنا المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996.

[1] فتحي عبده أبو السيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 41-45.

[2] **نفس المرجع**، ص 54.

والغرض من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوروبية هو تعدد التعاريف المستخدمة داخل المنظومة الأوروبية، إذ يستخدم التعريف عدد العاملين، والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، وكمعيار نوعي الاستقلالية[1].

وعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها: المشروع الذي يضم أقل من خمسين عاملا وتبلغ إيراداته أقل من 7 ملايين أورو أو إجمالي أصول أقل من 5 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من خمسين عاملا ولكن أقل من 250 وتبلغ إيراداته أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 27 مليون أورو، أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عاملين[2].

5- **تعريف بلدان جنوب شرق آسيا:** في الدراسات الحديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف بروتش وهيمنز، وهي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معايير عدد العمال، حيث صنف المنشأة الصغيرة على أربعة نواحي: [3]

- من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية.
- من 10 إلى 49 عامل..... مؤسسات مصغرة.
- من 49 إلى 99 عامل..... مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل..... مؤسسات كبيرة.

إضافة إلى نموذج (بروتش وهيمنز) فإنه تستخدم دول جنوب شرق آسيا بعض المعايير الأخرى في التميز بين الأشكال السابقة خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعات المتوسطة.

6- **السودان:** تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشأة الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأس مال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني والأراضي وهناك بعض دول جنوب شرق آسيا تستخدم معيار العمالة ورأس المال لتعريف الصناعات الصغيرة.

[1] Robert WTTERWULGHE, **la PME une entreprise humaine**, paris, 2000, p28

[2] سمير سحنون، شعيب بنونة، **مرجع سابق**، ص 18.

[3] **نفس المرجع**، ص 22.

7- **الهند:** التي أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشأة التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلات، أو أُقل من 100 عاملا لو تستخدم الآلة، ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف[1].

8- **تعريف الجزائر:** ينطبق على العلاقة القوية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم01-18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال، حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5،6،7 منه لتبيين الحدود هذه المؤسسات فيما بينها:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار مع استفتاءها لمعيار الاستقلالية[2].

المطلب الثالث: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يمكن توضيح أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الاعتبارات التالية:

1- من حيث الجانب الاقتصادي:

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة البلدان، بما فيها الصناعية. ففي الولايات المتحدة نفسها، وهي البلد الذي يقود الاقتصاد العالمي، نجد أن حوالي 90 ٪ من المؤسسات توظف نحو 30 عاملا، وحوالي نصف القوى العاملة فيها موظفة، من قبل مؤسسات تسير بنحو 500 عامل و37 ٪ من هذه المؤسسات تقوم بعملية التصدير، وحوالي ربع كافة المؤسسات المصدرة، يوظف كل منها نحو مائة فرد.

[1] فتحي سيد عبده أبو السيد أحمد، **مرجع سابق**، ص ص 54-55.

[2] مصطفى بلمقدم، مصطفى طويطي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، الجزائر، ص 2.

وفي الجزائر، ومع بداية التسعينات، كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا أساسا من المؤسسات الصناعية العمومية، حيث كانت تمثل 80 ٪من القدرات الصناعية، أما 20٪ المتبقية فهي عبارة عن صناعات ومؤسسات صغيرة ومتوسطة[1].

أ- **المتغيرات الكلية:** من حيث مساهمتها في الناتج القومي الإجمالي، فإنها تساهم بـ 40% من الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية وتبلغ حصة القطاع الخاص 50%.

أما من حيث مساهمتها في رقم الأعمال فتبلغ حصتها 65% من مجموع رقم أعمال المشروعات في الاتحاد الأوروبي، فمثلا في فرنسا حققت هذه المؤسسات رقم أعمال قدر بـ 850 مليار فرنك عام 1994م كما تساهم المؤسسات التي تستخدم أقل من 1000 عامل بنحو 25% من حجم البيوعة الأمريكية منذ أواسط الثمانينات[2].

ب- **تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:** بين الريف والمدن ومساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، وخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية والحفاظ على البيئة في المدن الكبيرة على وجه الخصوص.

ت-**تدعيم الكيانات الاقتصادية الكبرى:** فاعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة كبيرة على البحث والتطوير، وتركيزها في القطاعات فائقة التطور وجعل منها مصدرا أساسيا لتقديم خدمات كبيرة، وغير عادية للكيانات الاقتصادية العملاقة، خاصة بالنسبة للمؤسسات المتخصصة في إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والأجهزة المنزلية أو التي تقوم بإنتاج المعدات الأساسية كالآلات الصناعية والزراعية ... إلخ فهي تعتمد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تزويدها بالقطع والمكونات التي تدخل في المنتج النهائي، وغياب هذه المؤسسات يؤثر سلبا على المكاسب التي تحققها الكيانات الكبرى، لذا تسعى هذه الأخيرة إلى جذب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جانبها.

ث-**القدرة على الارتقاء بمستوى الادخار والاستثمار:** وتسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية من مصادر متعددة، وبالتالي تعبئة موارد مالية كانت موجهة للاستهلاك الفردي غير المنتج.

ج-**تساهم في الناتج الداخلي الخام:** الناتج الوطني يعني قيمة مجموع السلع والخدمات التي ينتجها مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، ونلاحظ من الانتشار الواسع والنشاط الهائل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

---

[1] حسين رحيم، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الأغواط العدد 2، 2003، ص ص 162، 163.

[2] ليلى لولاشي،" **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) ، تخصص نقود وتمويل ، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة، الجزائر 2004-2005 ص 51.

في كافة المجالات الصناعية الزراعية والخدماتية أنها تساهم بشكل مباشر وبنسب عالية في الناتج الوطني الإجمالي أكثر مما تساهم بع المؤسسات الكبيرة في الدول النامية.

ح- **ترقية الصادرات:** أثبتت هذه المؤسسات قدرة كبيرة على غزو الأسواق الخارجية والمساهمة في زيادة الصادرات، وتوفير النقد الأجنبي وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، بل إنها ساهمت في إحداث فائض في ميزان المدفوعات لدى بعض الدول، ويمكن للصناعات الصغيرة أن تساهم بفعالية في تنمية الصادرات للعديد من المنتجات وذلك من خلال العمل على تطوير الصناعات الصغيرة الحديثة التي تمد السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية لتصبح صناعات تصدير، وذلك بتقديم التوجيهات للمؤسسات الصناعية فيما يتعلق بوسائل الإنتاج[1].

2- من حيث الجانب الاجتماعي:

إن الهدف الأساسي من تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة لا يقف عند إحداث تنمية اقتصادية مستقلة، ولكن الهدف من الصناعات الصغيرة هو تحقيق التنمية الشاملة، وتنمية الصناعات الصغيرة تهدف إلى نشر الوعي الصناعي والتحرر من أسباب الإنتاج التقليدية والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة[2].

وفي هذا الصدد نسوق أهمية الصناعات الصغيرة اجتماعيا من خلال إيضاح بعض الأمور الأساسية منها:

أ- **تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي:** تعد هذه الصناعات إحدى وسائل تدعيم المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي لأنها تعتمد على رؤوس الأموال الوطنية ومدخرات صغار المدخرين للاستثمار فيها، كما أنها لا تجذب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم فإنها تعد من الوسائل التي ترفع من مستوى مشاركة أفراد المجتمع في التنمية وتساهم في إعداد الصناعيين الوطنيين وتكوين مجتمع صناعي من الحرفيين.

ب- **إعداد طبقة من الوطنيين الصناعيين:** للمشروعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه المشروعات يمكن أن تنمو بالاعتماد على رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية[3].

---

[1] سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، تخصص إدارة الأعمال ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة 2006 ص ص 129-132.

[2] **نفس المرجع**، ص 76.

[3] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص 129-131.

ت-توفير مناصب الشغل: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم الأدوات الاقتصادية التي تساعد على توفير فرص عمل جديدة، سواء كان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، مع عدم تطلب رؤوس أموال كبرى هذا بالرغم من صغر حجمها.

وإن من بين أهم المشاكل التي تعاني منها الدول خاصة الدول النامية هي البطالة كما أن هذه الدول تتميز بنمو سريع للسكان وقوة للعمل وندرة رؤوس الأموال فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكنها أن تقوم بدور إيجابي في خلق مناصب الشغل، وقد أثبتت مختلف الدراسات أن هذه المؤسسات تميل إلى تكييف عنصر العمل عن المؤسسات الضخمة، لهذا نجد أن معظم الدول المتقدمة منها أو النامية تركز على ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تساهم في توفير مناصب الشغل[1].

خ-تكوين نسق قيامي متكامل في أداء الأعمال: تعمل الصناعات الصغيرة على خلق قيم اجتماعية لدى الأفراد وأهمها الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق أسري متكامل وذلك في الحرف التي يتوارثها الأجيال حيث يبدأ الفرد في اكتساب القيم التي تلقى إليه منذ مراحل الطفولة وحتى ممارسة للحرف التي تمارس داخل إطار الأسرة والواحدة.

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا مهما في إنشاء فرص العمل الجديدة، خاصة بالنسبة للدول المتجهة نحو اقتصاد السوق، لأنه في ظل هذا النظام للدولة لم تعد تخلق الوظائف بشكر مباشر، كما أن المؤسسات الكبرى هي مؤسسات استقرت آلتها الصناعية، ولن تساهم هي الأخرى مساهمة جدية في خلق مناصب عمل، وبذلك فإن الأمل معقود على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة أن هذه المؤسسات تمثل النسبة الأكبر من حيث العدد في العالم[2].

[1] **مرجع سبق ذكره**، ص 44.

[2] نصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 65.

المبحث الثاني: خصائص وأشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمشاكل التي تواجهها.

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم موارد التنمية الاقتصادية وهي لا تقل أهمية عن المؤسسات الكبيرة التي بدأت في شكل PME ذات طابع شخصي أو عائلي، هذا ما زاد الاهتمام أكثر بها من خلال دعمها خاصة وأنها تتمتع بالعديد من الخصائص، ناهيك عن بعض المشاكل التي تعيقها.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعامة والركيزة الأساسية لكثير من اقتصاديات البلدان النامية وأداة للبناء الاقتصادي، وأن الدور الهام الذي تلعبه استمدته من الخصائص التي تميزها عن باقي المشاريع الأخرى، ويمكن إيجازها فيما يلي[1]:

1- **الجمع بين الإدارة والملكية:** حيث إن صاحب أو أصحاب المشروع غالبا ما يكون هو مدير المشروع ومن ثم يتمتع باستقلال في الأداء وقضاء ساعات طويلة من العمل اليومي تتجاوز أربعة عشر ساعة يوميا.
2- **صغر حجم رأس المال:** نسبيا نظرا لصغر حجم المشروع الصغير والمتوسط مقارنة بالمشروعات الكبيرة، ولأنه لا يحتاج لمساحة كبيرة لأداء نشاطه، ولانخفاض احتياجاته من البنية الأساسية والاعتماد على تكنولوجيا بسيطة عند بدايته.
3- **تقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة السلع والخدمات:** والتي تتناسب مع متطلبات السوق المحلي والمستهلك المحلي مباشرة مما يساهم في تعميق التصنيع المحلي وتوسيع قاعدة الإنتاج.
4- **ارتفاع قدرتها على الابتكار:** ويعود ذلك لارتفاع قدرة أصحابها على الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم.
5- **لا تتطلب كوادر إدارية:** ذات خبرة كبيرة مما يقلل من كلفة التدريب والتأهيل للموارد البشرية وبالتالي ينعكس على تكلفة المنتجات.
6- **تشغيل الشباب:** تساهم بشكل فعال وكبير في توفير فرص العمل للشباب والعطلين والباحثين عن العمل وبالتالي تحد بشكل كبير من ظاهرة مشكلة البطالة[2].
7- **الطابع الشخصي لخدمة العميل:** المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة العاملين فيها وكذا محلية النشاط، هذا يخلق نوع من الألفية والمحبة والعلاقات الوطيدة مع العملاء، فصاحب المشروع يعرف

[1] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص 41.

[2] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص ص 84،85.

العملاء بأسمائهم حتى ظروفهم الخاصة وعادة وقبل الحديث عن الاعمال يتم التطرق إلى الأمور الشخصية وغيرها من الأحاديث خارج إطار العمل، وهذا ما يخلق نوع من الخصوصية بين صاحب المؤسسة والعميل تصل إلى حد تجاهل الألقاب والرسميات في الحديث.

8- **قوة العلاقات المجتمعة وتأثيرها على العملاء:** أن أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العلاقات القوية بالمجتمع المحلي المتواجدة فيه، فقوة العلاقات الشخصية في التعامل مع العملاء والمعرفة الدقيقة وشبه الكلية بأحوالهم وظروفهم، وأحوال وظروف المجتمع ككل تجعل من العملاء والمجتمع أحسن عون لها في مواجهة صعوبات وعوائق معينة في العمل، كما تستفيد منهم من جهة أخرى في نشر أخبارها فهم يشكلون بذلك فريق ترويج وإشهار للمؤسسة ومنتجاتها.

9- **مرونة الإدارة:** إن الإدارة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بقدر عال من المرونة وسرعة مواكبة التغيرات في العمل وظروف التكيف معها بسرعة فائقة ويعود ذلك إلى الطابع الغير رسمي للتعامل بين العملاء والعاملين وصاحب المؤسسة، وتميزها ببساطة الهيكل التنظيمي ومركزية اتخاذ القرارات وعدم وجود لوائح جامدة تعرقل اتخاذ هذه القرارات فالأمر كله متروك بصورة أساسية لصاحب المؤسسة وخبرته في تقدير المواقف ومعالجتها.

10- **محدودية الانتشار الجغرافي:** إن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محلية أو جهوية النشاط وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل فيها وتقام لتلبية احتياجات المجتمع المحلي وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها الاستغلال الأمثل[1].

المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع، تختلف حسب أشكالها باختلاف معايير تصنيفها:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس توجيهها.

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا شاملا نميز فيه العديد من الأشكال والأنواع وذلك حسب توجهها، ومن بين هذه الأنواع:

أ- **المؤسسات العائلية:** وهي المؤسسات التي تتخذ من موضع إقامتها المنزل وتكون مكونة في الغالب من مساهمات أفراد العائلة ويمثلون في غالب الأحيان اليد العاملة وتقوم بإنتاج سلع تقليدية وبكميات محدودة.

[1] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص ص 41-45.

ب- **المؤسسات التقليدية:** يقترب أسلوب تنظيم المؤسسات التقليدية من النوع الأول، لأن المؤسسة التقليدية تعتمد في الغالب على مساهمة العائلة وتنتج منتوجات تقليدية.

ت-**المؤسسات المتطورة وشبه المتطورة:** تتميز هذه المؤسسات عن غيرها في اتجاهها إلى الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة سواء كان من ناحية التوزيع في استخدام رأس المال الثابت، أو من ناحية التنظيم العمل، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها بطريقة منظمة[1].

2- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل:** نجد ضمن هذا التصنيف نوعين من المؤسسات.

أ- **مؤسسات غير مصنعة:** تجمع هذه المؤسسات بين النظام الإنتاجي العائلي والنظام الحرفي حيث تتميز ببساطة تنظيم العمل واستخدام أساليب وتجهيزات تقليدية في العمل، حيث يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل[2].

ب-**المؤسسة المصنعة:** يجمع هذا الصنف المؤسسات المصنعة كلا من المصانع الصغيرة والمتوسطة والمصانع الكبيرة، وهو يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعة بتقسيم العمل، وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة، وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها[3].

3- **تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة المنتجات:** تصنف هذه المؤسسات حسب هذا المعيار إلى ثلاث فئات وهي:

أ- **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية: نجد** أن هذه المؤسسات تعمل في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتجات الغذائية، تحويل المنتجات الفلاحية، الورق ومنتجات الخشب ومشتقاته، منتجات الجلود والأحذية.

ويعود التركيز على مثل هذه المنتجات أساسا نظرا لكونها تتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات بحث أن:

- لا تتطلب رؤوس مال ضخمة للقيام بها.

---

[1] عثمان لخلف، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1994-1995، ص 36.

[2] عثمان لخلف، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2014، ص 39.

[3] عبد الكريم لطيف، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص 3.

- صناعة السلع الغذائية تعتمد أساسا على مواد أولية متفرقة المصادر.
- تصنيع الجلود وصناعة الأحذية تقوم به مؤسسات تستعمل تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الاستخدام لليد العاملة[1].

ب- مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة: ونجد أن هذه المؤسسات ترتكز أعمالها في مجالات الصناعة الوسيطة والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن، المؤسسات الميكانيكية والكهربائية، صناعة البلاستيك، مواد البناء، المناجم وتعتبر من أهم الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتطورة.

ت-مؤسسات إنتاج سلع التجهيز: تتميز صناعة التجهيز على الصناعات السابقة أنها تتطلب بالإضافة إلى المعدات والأدوات لتنفيذ إنتاجها، فهي بذلك صناعة ذات كثافة رأس مال، الأمر الذي لا ينطبق على خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذا نرى أن مجال تدخل هذه المؤسسات يكون صغير، فيشمل بعض الفروع الصغيرة فقط كإنتاج وتركيب بعض المعدات ويكون ذلك غالبا في البلدان المصنعة، وأما في غيرها من البلدان النامية فيقتصر نشاطها على تصليح الآلات والمعدات الخاصة...إلخ[2].

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه الأخيرة قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر، ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض، وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت.

[1] عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الصفاء، بيروت، 2001، ص 20.

[2] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص ص 47-48.

ومن خلال هذا بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم كالتالي:

1- **مشاكل كلفة رأس المال:** إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المؤسسات الكبيرة، إضافة إلى ذلك تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها[1].

2- **مشاكل الخلافات بين الشركاء:** في بعض الأحيان تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها.

وعدم الاتفاق حول الكثير من الأمور والاختلاف حول طريقة تسيير العمل مما يؤثر بشكل أو بآخر على المؤسسة ويمكن إجمال هذه السلوكيات والتصرفات فيما يلي:

- حب السيطرة والتفرد بالإدارة والنزعة المركزية.
- اختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية والإنتاجية والتسويقية.
- الأنانية وحب الذات.
- التوسع في المصارف الشخصية.

3- **المشاكل التمويلية:** تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تمويلها لنشاطها سوء تمويل رأس المال الثابت ورأس المال العامل، ويمكن حصر هذه المشاكل التمويلية فيما يلي: [2]

- ضعف رأس المال الخاص والإقراض من العائلة والأصدقاء وعدم كفايته.
- مخاطر الإقراض من السوق الغير رسمي (المرابين) كسر سعر الفائدة المرتفع جدا والضمانات وشروط الاسترداد.
- مشاكل التمويل في الأسواق المالية والبورصة وصعوبة طرح وتداول الأسهم.
- مشاكل الإدارة المالية وصعوبة تقدير الاحتياجات.
- مشاكل تأخير السداد وخسارة الديون المعدومة والتوسع في البيع الآجل.

[1] حسن المحروق ماهر، إيهاب مقابله، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن، 2006، ص 4.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص ص 81-82.

4- **مشكل الإجراءات الحكومية:** وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصا في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

5- **مشكل الضرائب:** يعتبر نظام الضرائب أحد اهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظرا لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب[1].

6- **مشكلات التسويقية:** تواجه معظم منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة في الوقت الحاضر مشكلات تسويقية، وهي بطبيعة الحال تختلف باختلاف نوع المنشأة وطبيعة النشاط الذي تمارسه.

ويمكن تقسيم المشكلات التسويقية التي تواجه منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعتين من المشكلات بحسب مصادرها، هما: [2]

أ- **مشكلات تسويقية خارجية:** وتتعلق هذه المشكلات بالعوامل الخارجية التي تؤثر على السياسة التسويقية للمنشأة.

ب-**مشكلات تسويقية داخلية:** وتأتي هذه المشكلات من إهمال منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة للجانب التسويقي في نشاطها.

7- **مشكلات إجراءات التأسيس:** يتعرض المستثمرين في المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإجراءات إدارية معقدة وطويلة تصل أحيانا إلى انسحاب المستثمرين من تنفيذ المشروعات بسبب بعض القوانين والأنظمة المطبقة التي لا تراعي ظروف المستثمر الصغير وتواضع امكانياته ومستوى خبرته، وصعوبة الحصول على التراخيص اللازمة.

8- **مشكلات التطوير والتحديث التكنولوجي:** تواجه هذه المشروعات مشاكل حقيقية في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات في التحديث وفي مواكبة التطورات التكنولوجية بسبب نقص المعلومات عن هذه التطورات من جهة وغياب جهات متخصصة يمكن اللجوء اليها في تقديم الدعم والمشورة الفنية أو في تبني برامج مخصصة لهذا الغرض.

---

[1] ليث عبد الله القهيوي، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012، ص 35.

[2] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013، ص ص 41، 42.

9- **مشكلات التضخم:** من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع تكاليف التشغيل، وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

10- **مشكلات عدم كفاية التدريب اللازم لأصحاب المشروعات:** وهو ما يتمثل بالعمالة والتشغيل بحيث تعاني المشروعات من مشكلات الضعف في المستوى الفني للعمالة والنقص في المهارات والخبرات المطلوبة لإدارة عمليات الإنتاج والتسويق فهذه المشروعات ليس لديها القدرة والإمكانيات اللازمة لاستقطاب المهرات العالية والعناصر المدربة تدريبا جيدا[1].

[1] نبيل جواد، **مرجع سابق**، ص ص 102-107.

المبحث الثالث: صيغ ومصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يعتبر التمويل من أقدم فروع علم الاقتصاد إلا أن دراسته لم تحظى بالاهتمام إلا منذ عهد قريب عندما تولد إحساس بضرورة وضع المبادئ الأساسية لنظرية التمويل بعد ثراء النظرية الاقتصادية وما أسفرت عنه الدراسات التحليلية في هذا المجال من نتائج تمثلت في مجموعة من المبادئ أصبح من السهل تكييفها وبلورتها في نظرية التمويل.

المطلب الأول: تعريف وأهمية التمويل.

أولا: تعريف التمويل.

لقد تطور مفهوم التمويل خلال العقدين الأخيرين تطورا ملحوظا مما جعلنا نلاحظ تباينا بين تعاريفه عند الاقتصاديين.

فهناك من يعرف التمويل على انه الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الغدارة المالي.

كما يعرف على انه أحد مجالات المعرفة وهو يتكون من مجموعة من الحقائق والأسس العلمية والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال من مصادر مختلفة وحسن استخدامها من جانب الأفراد ومنشآت الأعمال والحكومات.

ويعتبر التمويل عملية تجمع لمبالغ مالية ووضعها تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة ومستمرة من طرف المساهمين أو المالكين لهذه المؤسسة، وهذا ما يعرف برأس المال الاجتماعي، فهو تدبير الموارد للمؤسسة في أي وقت تكون هناك الحاجة إليه، ويمكن أن يكون التمويل قصير، ومتوسط أو طويل الأجل[1].

ويمكن تعريف التمويل على أنه عملية تجارية تختص بكل ما يحدث في الشركة السياحية من العمليات المالية الهامة والتي تتصل مباشرة بالنقدية ويشتمل على الأعمال التي يقوم بها المدير المالي المسؤول بالحصول على الأموال وإدارتها لاستخدامها في الشركة السياحية[2].

ويعتبر التمويل جزءا مكملا لعمل الإدارة العامة في الشركة السياحية بدلا من اعتباره اختصاصا استشاريا يهتم بعمليات الحصول على الأموال، وفي هذا المعنى فإن المسألة الأساسية في السياسة المالية هي

[1] هواري معراج، حاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 15.

[2] عدنان موفق عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 35.

الاستخدامات الرشيدة المحتملة للأموال وتكلفة المصادر البديلة المحتملة بقصد تحقيق الأهداف المالية العامة التي تحددها الشركة السياحية لنفسها[1].

ثانيا: أهمية التمويل.

إن المؤسسات والدولة والمنظمات التابعة لها تستخدم جميع مواردها المالية بصورة دائمة، فهي تلجأ عند الحاجة إلى مصادر خارجية لسد حاجتها سواء من عجز في الصندوق أو لتسديد مستلزماتها، ومن هنا يمكننا القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:

- تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على إنجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بدورها تكون سببا في زيادة الدخل الوطني.
- يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء واستبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة معطلة وأخرى جديدة والتي تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة من خطر الإفلاس والتصفية ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.

ونظرا لأهمية التمويل فقراره يعتبر من القرارات الأساسية التي يجب أن تعتني بها المؤسسة ذلك أنها المحدد لكفاءة متخذي القرارات المالية من خلال بحثهم عن مصادر التمويل اللازمة والموافقة لبيعة المشروع الاستثماري المستهدف واختيار حسنها، واستخدامها استخداما أمثلا لما يتناسب وتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة وبدون مخاطر مما يساعد على بلوغ الأهداف المسطرة، وأن قرار اختيار طرق التمويل يعتبر أساس السياسة المالية حيث يرتبط بهيكل رأس المال وتكلفته إذ يختار البديل يكلف المؤسسة أقل ما يكن[2].

[1] **نفس المرجع**.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص ص 96-97.

المطلب الثاني: مخاطر وطرق وأشكال التمويل:

أولا: مخاطر التمويل.

قد تواجه المؤسسات أثناء عملية تمويل مشاريعها عدة مخاطر تكون سببا في تعطيلها أو سببا في زيادة تكاليف الإنجاز، والتي تتبناها المؤسسة من قبل، وتنقسم هذه المخاطر عموما إلى ثلاثة أنواع:

1- **المخاطر المادية:** وهي تلك المخاطر التي قد تتلف بعض السلع المادية التي هي ناتج العمل الذي مولناه، فنحن في هذه الحالة لا نستطيع أن نسدد المبالغ التي اقترضناها مما يلحق بنا خسارة، أي تكاليف إضافية.

والأمثلة على هذا النوع من المخاطر كثيرة ومتعددة، ومنها تلف المخزون من الطعام بسبب الحشرات والحيوانات، أو تلف المنزل بسبب حريق أو فيضان، أو تلف السفينة بسبب الأعاصير.

2- **المخاطر الفني:** وهي تلك المخاطر التي تنبع من حقيقة أن مهارة المنتج قد لا تتناسب مع طموح خططه.

ومن أجل ذلك فإن بالرغم من الوسائل المعروفة فإن المنتج قد يفشل في عمل الشيء المرغوب فيه، لأنه غير مؤهل فنيا لاستخدام عناصر الإنتاج، خاصة التعامل مع الآلات الحديثة.

أو إذا نجح في عمله فإنه قد يستهلك موارد أكثر من تلك التي حددها، وهذا هدر للموارد وبالتالي يلحق بالمنتج خسائر لم تكن في الحسبان.

لذا تركز المصانع على الفنيين المهرة في العمليات الإنتاجية التي تقوم بها حتى ولو كانت تشغيلهم عالية.

3- **المخاطر الاقتصادية:** وهي تلك المخاطر الناجمة عن أسباب اقتصادية بحتة، وتنقم إلى نوعين:

أ- خطر انخفاض الطلب على المنتج الذي تم تمويله، مما يعني عدم الحصول على مورد مالي يسدد من خلاله أقساط التمويل وباقي الالتزامات المالية الأخرى.

ومن الأسباب التي تؤدي إلى انخفاض الطلب عن السلعة المنتجة، أو الخدمة كثيرة ومتعددة، نذكر منها: المنافسة، انخفاض الدخل، نوعية السلع والخدمات المقدمة.... الخ.

ب- مخاطر عدم كفاية عرض الموارد اللازمة لصنع المنتج المخطط له، وبالتالي قد لا يتمكن من إنتاجه[1].

[1] طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص ص 23-22.

ثانيا: طرق وأشكال التمويل:

يمكن النظر إلى طرق وأشكال التمويل من عدة جوانب أهمها:

1- أشكال التمويل من حيث المدة الزمنية: وبحسب المدة الزمنية تنقسم أشكال التمويل إلى:

أ- **تمويل قصير الأجل:** يقصد بالأموال قصيرة الأجل كمصدر تمويلي، تلك الأموال التي تكون متاحة للمستثمر أو للمؤسسة قصد تمويل الفرص الاستثمارية المتاحة كونها تمثل التزاما قصير الأجل على المؤسسة يتعين الوفاء به خلال فترة زمنية لا تزيد عن سنة[1].

ب-**تمويل متوسط الأجل:** ويستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته ما بين سنة وخمسة سنوات[2].

ت-**تمويل طويل الأجل:** تنشأ الحاجة إلى مصادر التمويل الطويلة الأجل، نتيجة للتوسعات التي تنوى المنشآت القيام بها، وهذا النوع من التمويل يستحق الدفع بعد فترة زمنية تزيد عن العام الواحد، ومن ثم فالأفضل إنفاقه على الأصول الثابتة، ومن هنا تبدو الأهمية الكبيرة للتمويل طويل الأجل، والذي كثيراً ما يحدد سرعة واتجاه نمو المنشآت، كما أن مهمة تدبيره تعد من المهام الأساسية للمدير المالي، وذلك لتلبية احتياجات المنشأة من الأموال المطلوبة سواء لعملياته الحالية، أو لأغراض التوسع والتحسينات[3].

2- أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أ- **تمويل الاستغلال:** ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وبهذا المعنى ينصرف تمويل الاستغلال الى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام ودفع الأجور... الخ.

ب-**تمويل الاستثمار:** يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وما إليها من العمليات التي يترتب على القيام بها زيادة التكوين الرأس مالي للمشروع[4].

---

[1] فريد يعدل، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 111.

[2] نقلا عن: **http://ibrahem-assalea.3abber.com/post/150946** ، تاريخ التصفح: 2017/04/24، على الساعة 20:29.

[3] نقلا عن: **https://accdiscussion.com/acc6579.html**، تاريخ التصفح: 2017/04/24، على الساعة 21:11.

[4] هواري معراج، حاج سعيد عمر، **مرجع سابق**، ص 19.

المطلب الثالث: مصادر التمويل الكلاسيكية.

تنقسم مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تبعا لآجالها إلى مصادر تمويل قصيرة الأجل ومصادر تمويل متوسطة وطويلة الأجل، وتستخدم مصادر التمويل قصيرة الأجل لتمويل العمليات التشغيلية الجارية للشركة، ومن ناحية أخرى تستخدم مصادر التمويل متوسط وطويل الأجل لتمويل الأصول الثابتة والجزء الثابت من رأس المال العامل[1].

أولا: مصادر التمويل الذاتي. [2]

ونقصد بالتمويل الذاتي أو كما يطلق عليه التمويل الداخلي للمؤسسات، بأنه مجموعة الموارد والإمكانيات المتاحة للمؤسسة والتي يمكن الحصول عليها دون اللجوء إلى الخارج، والتي تمكنها من إبقائها تحت تصرفها ولمدة طويلة.

ويتم التمويل في هذه الحالة عن طريق المدخرات الشخصية لصاحب المشروع، الذي يقوم بعملية التمويل منفردا بحيث يؤخذ المشروع شكل المشروع الفردي بكل خصائصه، وقد لا يستطيع صاحب المشروع تدبير التمويل اللازم بمفرده فيلجأ إلى بعض أفراد سرته لإقناعهم بالدخول معه كشركاء، في المشروع أو يلجأ إلى الأصدقاء والمعارف للدخول كشركاء أيضا أو متضامنون.

ويمكن للمشروع الصغير تمويل عمليات التوسع ذاتيا أيضا من خلال ما يحجزه صاحب المشروع من أرباح أو من خلال الأموال التي يحجزها في صورة مخصصات واحتياطات، أو عن طريق سحب الأموال المملوكة لصاحب المشروع أو للمشروع ذاته والمستثمر في صورة ودائع، أوراق مالية، واستثمارها داخل المشروع.

إن التمويل الذاتي يمثل المصدر الأساسي لتمويل الاستثمارات حيث يمول 60% إلى 70% من مجموع الاستثمارات، هو أحد العناصر العناصر المهمة التي يجب أن تولي لها المؤسسة اهتماما كبيرا فهو يعتبر: [3]

- يعبر عن قدرة المؤسسة في تسديد ديونها والتزاماتها اتجاه المتعاملين الخارجين وعليه فكلما كان التمويل الذاتي مرتفعا فإنه يعبر عن التسيير العقلاني للإمكانيات الخاصة للمؤسسة حتى تستطيع

[1] عطاف وليم أندرواس، **التمويل والدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 368.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 168

[3] أحمد ضيف، **أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2007، ص 138.

هذه الأخيرة تحديد احتياجاتها التمويلية من المصادر الأخرى وذلك على المدى القصير أو المتوسط وكذا طويل الآجال.

- مؤشر متعلق بنشاط المؤسسة وضمانا لأصحاب الأموال للاستثمار أموالهم.

وللتمويل الذاتي مزايا عديدة يذكر منها:

- الزيادة في استقلالية المؤسسة تجاه المؤسسة المالية.
- السماح للمؤسسة باستغلال الفرص الاستثمارية التي يتيحها السوق.
- ربح الوقت في عدم اللجوء إلى مصادر التمويل الأخرى وما يترتب عنها من إجراءات إدارية وعقود وضمانات... الخ.

وكما أن للتمويل الذاتي مزايا عديدة يوجد في المقابل له بعض العيوب نذكر منها: [1]

- انخفاض أسعار الأسهم في المؤسسات بسبب بيع المساهمين لأسهمهم وذلك لتفضيل مجلس الإدارة إعادة استثمار الأرباح بدل توزيعها على المساهمين.
- استعمال التمويل الذاتي في استثمارات منخفضة المردودية وذلك بسبب الاعتقاد بأن هذا المصدر هو ذو تكلفة منخفضة مقارنة بالمصادر الأخرى.
- عدم كفاية التمويل الذاتي لتمويل كل فرص الاستثمارية.

ثانيا: مصادر التمويل الغير رسمي:

كثيراً ما يعتمد المقيمون في المناطق النائية البعيدة عن المؤسسات المالية الرسمية أو الذين يتطلبون منتجات أكثر مرونة وتنوعاً عن التمويل غير الرسمي من خلال مقرضي الأموال أو أفراد الأسرة أو الأصدقاء، كما تقدم الجمعيات غير الرسمية أيضاً خدمات تشمل التوفير الدوار وجمعيات الإقراض، والبنوك المجتمعية القروية، وجمعيات التوفير والقروض القروية، وغيرها من جماعات التوفير المجتمعية، ويشمل التمويل الغير رسمي: التمويل العائلي والأصدقاء، وتمويل المؤسسات والزبائن، السوق غير الرسمية للتمويل[2].

1. **مصادر العائلة والأصدقاء:** إن قروض العائلة من أهم مصادر التمويل في مختلف أحجام المؤسسة سواء أكانت فردية أم صغيرة وحتى متوسطة، ولا شك أن البحث عن التمويل أولا يكون بطلب الفرد من

[1] ناصر دادي عدون، **تقنيات مراقبة التسيير**، مطبعة دار البعث، الجزائر، 1990، ص ص 26-27

[2] سمير سحنون، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004-2005، ص 44.

العائلة إما بشكل مساهمة أو شكل من أشكال القروض، كما أن هناك اختلاف جوهري حسب ظروف وطبيعة القرض، فقد يكون دفع المستحقات على شكل دفعات محددة أو زمن غير محدد... إلخ.

ورغم ذلك، فإن لهذا النوع من التمويل مشاكل وسلبيات عديدة، في حالة تمويل المؤسسة بوجود شروط، مما يؤثر على اتخاذ القرار، بمعنى المشروع بطريقة غير موضوعية قد يتسبب في فشل المشروع منذ الانطلاق.

إن القرض العائلي والصديق يتعلق عموما بالعلاقات الإنسانية والعائلية، قد يعكس مكانة الفرد في العائلة أو التضامن العائلي للمشروع.

2. مصادر من المؤسسات والزبائن:

وهي مجموعة مصادر وتحويلات بين المؤسسات في شكل علاقات المورد والزبون وتنقسم إلى:

❖ **قروض المورد:**

يعد تمويل المورد كتمويل مباشر لنشاط الاستغلال، ويستخدم عادة في المؤسسة الصغيرة لتمويل نشاطاتها بتوريد المواد والسلع الوسيطة من موردين بفترة السماح.

وأخذ هذا الصنف من التمويل تطورا مذهلا في البلدان المتقدمة والنامية على حد السواء، والاختلاف هو أنه يصنف من المصادر الغير الرسمية في ظل غياب أي ضمانات أو خصم تجاري.

وساهم هذا المصدر في ظهور العديد من النشاطات التجارية لضعف الموارد التمويلية لدى أغلب الزبائن، ويلاحظ أيضا حاليا الاعتماد على البيع بالآجال بهدف تصريف المخزون التراكم والحصول على حصص جديدة في السوق[1].

❖ **تسبيقات الزبائن:**

تلجأ المؤسسة الصغيرة وخصوصا الحرفية إلى مصدر مسبق، وهو التمويل الكلي أو الجزئي بسلعة أو خدمة للزبون في صفقة دون الحصول عليها في اللحظة، وهذه الحالة متطورة في البلدان النامية، وتعد من بين أساليب التمويل للمؤسسات الحرفية، وكل المؤسسات التي تعمل وفق الطلبيات، إذ يحصل صاحب المؤسسة على قسط محدد أو أقساط غير محددة من مجموع الصفقة، ومن خلالها يتم شراء مواد أولية واستئجار العمالة[2].

[1] عبد الرحمان، يسرى أحمد، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 38.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 39.

3. التمويل من سوق غير رسمي:

وينتشر هذا المصدر التمويلي بشكل واضح في دول العالم الثالث، ويأتي من حيث الأهمية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في هذه البلدان في المرتبة الثانية وربما الأولى أحيانا، ونجد في هذه البلدان لا تساهم السوق الرسمية للإقراض في تمويل هذا النوع من المؤسسات إلا بنسبة 1% تقريبا، وذلك حسب إحصائيات البنك الدولي لعام 1987، ولجأت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى هذا المصدر التمويلي بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأهل والأقارب كما تلجأ إليه حينما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي، وتمنح هذه السوق قروض صغيرة ولفترات قصيرة أو قصيرة جدا وبأسعار فائدة تحسب على الأيام أو الشهر بنفس المعدلات السائدة في السوق الرسمي عند السنة الكاملة وبالتالي يصبح المعدل السنوي للفائدة في السوق الغير رسمي مرتفعا بشكل كبير، كما أن تجاوز النقود ليس لديهم ما يسمى بفترة السماح قبل أن يبدأ السداد وهم عادة ما يتشددون جدا فيما يأخذون من ضمانات لتأمين عملية الإقراض فيأخذون من المقترض حلي ذهبية ورهونات عقارية ويكونون دائما على استعداد لاستيلاء عليها دون إعطاء فرصة للمقترض إلى حين تحسن أوضاعه المالية.

ولا شك أن عبء التمويل من السوق الغير رسمي ثقيل جدا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب الفائدة المرتفعة جدا، بل وانه في حالات كثيرة تقع هذه المؤسسات تحت وطأ عبء ديونها التي تتراكم عليها في هذا الإطار[1].

ثالثا: التمويل من مصادر رسمية (البنوك التجارية)

بالرغم من الأهمية الاستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها مشاكل التمويل، وبما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أنها تولي اهتمامها أكثر لتلك المؤسسات.

ونظرا للتطورات الاقتصادية المتسارعة وتوسع اقتصاد السوق، ازدادت أهمية إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها تساهم بشكل كبير في مواكبة هذا التطور من قبل البنوك التجارية لتتمتع بحق الاختيار بين

[1] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص 157.

بدائل متاحة، كذلك ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية جعل البنوك التجارية تبحث عن زبائن جدد خصوصا في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

***أهمية التمويل البنكي:**

- ✓ الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبا التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الكبيرة.
- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وتطلعاتها وآفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي.
- ✓ ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية تقديم القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة ملفاتها المتعددة والكثيرة لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على مبالغ محدودة القيمة، لذلك تميل البنوك التجارية إلى تمويل النوع الأول من المؤسسات، بينما تتردد في إقراض النوع الثاني من المؤسسات.
- ✓ عدم قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية وعدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية وتطلعاتها وآفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي.
- ✓ ارتفاع معدلات الفائدة على القروض والعمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إليها، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبئا على البنوك التجارية ومع مرور الوقت قد تغيرت هذه الوضعية خصوصا في الدول المتقدمة، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

***حدود التمويل البنكي:**

رغم أهمية الوساطة المالية البنكية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أنها لا تسمح بخلق ظروف عادية لمعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، منها طرق وإجراءات التمويل محدودة أو معدلات الفائدة مناسبة، أو فترة السداد.

---

[1] علي سالم، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 17-18 أفريل 2006، ص ص 101-102

[2] صليحة بن طلحة وبوعلام معوشي، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، في الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 356.

كما تجد هذه المؤسسة في تعاملها في تعاملها مع البنوك مشاكل وقيود عديدة، كالقوانين المعقدة والعدد الهائل من الوثائق المطلوبة، وطول فترة دراسة الملفات، وهي من بين أهم المشاكل التي تعترض المنظمين في الحصول على التمويل اللازم.

وكل هذه المصادر معرفة ومستعملة في الاقتصاد الجزائري، غلا أنها تمثل عبئا على المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة نتيجة لمحدودية قدرتها التمويلية، لذلك ظهرت الحاجة إلى البحث عن طرق أخرى لتمويل الاستثمارات يكون من أهم خصائصها تجنب عراقيل طرق التمويل الكلاسيكية.

المطلب الرابع: المصادر الحديثة للتمويل.

أولا: التمويل التأجيري.

يعد التأجير التمويلي من أحد أساليب التمويل الحديث لتمويل الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية، ويعتبر هذا النوع من التمويل الذي ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1952 واستخدم في فرنسا كأول مرة سنة 1965 ومنطلق وجوده كمصدر لتمويل المشاريع هو التخفيف من حدة أعباء المؤسسة وكل تكاليف القروض الاستثمارية التقليدية، ويعني التأجير التمويلي تسليم العقار أو المعدات لفترة زمنية محددة بمقابل الأقساط المتفق عليها وهذا يتم منذ بداية الصفقة[1].

- **تعريفه:** لقد تعددت المفاهيم الخاصة بتعريف التأجير التمويلي، فهناك من يركز على الجوانب القانونية، والبعض الآخر يركز على الجوانب الاقتصادية والمالية، كما نجد مفاهيم محددة وأخرى واسعة، على أنها في مجملها تشمل خصائص التأجير التمويلي[2].

ويعرف التأجير التمويلي بأنه " أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاره محددة للمؤجر كل فترة زمنية معينة مقابل استخدام هذا الأصل[3].

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله**، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، 200، ص 74.

[2] هواري معراج وحجاج سعيد عمر، **مرجع سابق**، ص 61.

[3] ضياء الناروز، **المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 119

- **أنواع التمويل التأجيري:**

أ- **البيع وإعادة التأجير:** وهو اتفاق بين منشأة وطرف آخر قد تكون شركة تامين أو مؤسسة مالية أخرى أو شركة تأجير مستقلة.

وبمقتضى الاتفاق تقوم المنشأة ببيع أصل تملكه إلى طرف آخر، على أن يقوم هذا الطرف بإعادة تأجير الأصل مرة اخرة إلى المنشأة، وكما يبدو واضحا فإن حصيلة ذلك الاتفاق هو حصول المنشأة على قيمة الأصل للاستثمار في مجال آخر، بينما يبقى الأصل في حوزتها للانتفاع به خلال فترة التأجير.

ب-**التأجير التشغيلي:** ويطلق عليه أيضا التأجير الخدمي ويمثل هذا النوع من التأجير مصدر تمويل للمستأجر اذ يزوده بالأصل المطلوب دون حاجة الى شرائه، كما يؤمن له خدمة الصيانة التي عادة ما تأخذ تكلفتها في الحسبان عند تقدير قيمة دفعات لإيجار. ومن الأمثلة على هذا النوع من التأجير ما تقوم به شركة زيروكس Xerox التي تؤخر أجهزة تصوير المستندات، وشركة أي.بي أم IBM التي تؤجر الحاسوب وأجهزة تصوير المستندات، وكذلك شركات تأجير السيارات.

ت-**التأجير التمويلي الرأسمالي:** ويطلق عليه أيضا بالتأجير الرأسمالي أو التأجير الدفع الكامل وهو نوع من التأجير يمثل مصدرا تمويليا للمنشأة المستأجرة، يعوضها عن الاقتراض لامتلاك الأصل، ففي ظل عقد الإيجار تعفى المنشأة المستأجرة من مهمة تدبير أموال لشراء الأصل، لتقتصر التزاماتها المالية على دفع إيجار دوري للمؤجر يضمن له تغطية تكلفة الأصل، وتحقيق عائد بمعدل يماثل معدل الفائدة على قرض مضمون كان يمكن أن يحصل عليه المستأجر لتمويل شراء الأصل[1].

ث-**التأجير الرفعي:** ويرتبط بالأصول التي تتميز بارتفاع قيمتها، وعلى عكس الأنواع الأخرى من التأجير، فإن للتأجير الرفعي ثلاثة أطراف رئيسية وليس طرفين ونقصد بذلك المستأجر والمؤجر، وطرف ثالث هو المقرض[2].

ولا يختلف وضع المستأجر في هذا النوع من التأجير عنه في الأنواع الأخرى اما المؤجر فوضعه يختلف في نقطة هامة، تتمثل في أن شراء الأصل يمول جزئيا من حقوق الملكية والباقي من أموال مقترضة. وعادة ما يوضع الأصل كرهن لقيمة القرض، ولمزيد من الضمان يوقع كل من المؤجر والمستأجر على عقد القرض، غير

[1] منير إبراهيم هندى، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، الطبعة الثانية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998، ص ص 554-556.

[2] منير إبراهيم هندى، **مرجع سابق**، ص 557.

أن هذا لا يغير من حقيقة أم المؤجر هو المقترض، أما المستأجر الذي في حوزته الأصل فيوقع بوصفه ضمانا للسداد.

- **دور التمويل التأجيري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

التأجير التمويلي يمكنه التغلب على مشكلة التمويل التي تواجه المشروعات الصغيرة أو متناهية الصغر، وذلك من خلال تمكينها من اقتناء الأصول الرأسمالية اللازمة لها مقابل دفع قيمة إيجاريه على فترات تصل إلى تغطية عمر هذه الأصول، وتجنب عبء دفع القيمة الكاملة في بداية المشروع الصغير أو المتناهي الصغرّ، غلا ان ارتفاع تكلفة التأجير التمويلي، لا يجعله بديلا مناسبا لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، لأنه يحملها تكلفة إضافية، هي في غنى عنها[1].

ثانيا: التمويل عن طريق رأس مال المخاطر.

يمثل دعم المؤسسات الناشئة المجال الأساسي لنشاط مؤسسات رأس المال المخاطر، حيث تغطي الحاجات التمويلية للمشروعات الناشئة خلال مراحل حياتها الأولى دون طلب ضمانات ما عدا جدية المشروع وفعالية أشخاصه، وهذا ما يساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في انطلاقتها خصوصا في البلدان النامية لأن هذه المؤسسات لا تستجيب لمعايير الاقتراض التي تفرضها البنوك التقليدية بصفة عامة[2].

أ- **تعريف رأس مال المخاطر:** تعرف الجمعية الأوروبية رأس المال المخاطر بأنه كل رأس مال يوظف من خلال وسيط مالي متخصص في تمويل مشروعات خاصة وذلك أملا في الحصول على فائض قيمة مرتفع في المستقبل البعيد نسبيا، حال بيع هذه المؤسسات بعد عدة سنوات.

ب-أهداف شركات رأس مال المخاطر: ويمكن أن نلخصها فيما يلي.

- ❖ مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
- ❖ التغلب على مشكلة عدم كفاية المعروض من رؤوس الأموال بشروط مناسبة من المؤسسات المالية القائمة.
- ❖ توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو عالية المخاطر، والتي تتوافر لديها إمكانيات نمو وعائد مرتفعين.

[1] ضياء الناروز، **مرجع سابق**، ص 122.

[2] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص 159.

ت-مميزات رأس مال مخاطر: هناك بعض المميزات التي يتمتع بها رأس المال المخاطر، وتجعله أحد الأدوات التمويلية المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، منها:

- ❖ أن رأس المال المخاطر متواجد ليخرج لا لأن يستمر.
- ❖ توافق أقساط تسديد رأس المال وحصص الأرباح مع التدفق النقدي للشركة.
- ❖ تعمل شركات رأس المال المخاطر على حل أية مشكلات قد تواجه العمل[1].

ث-دور رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ❖ مواجهو الاحتياجات الخاصة التمويل الاستثماري.
- ❖ تعتبر بديلا تمويليا في حالة السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرها للاكتتاب.
- ❖ يعتبر النشاط الأساسي لمؤسسات رأس المال المخاطر هو دعم المشروعات الناشئة.
- ❖ توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطر[2].

ثالثا: بورصة المشروعات الصغيرة.

أ- **تعريفها:** يمكن تعريفها على أنّها " هي تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المشروعات الكبيرة والضخمة".

أو " هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها"[3].

ب-مزايا بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

1- **مزايا بالنسبة للاقتصاد القومي:** حيث توجد العديد من المزايا للاقتصاد القومي والكلي يمكن ذكر أهمها فيما يلي: [4]

- ❖ زيادة تكامل واندماج القطاع الغير رسمي في الاقتصاد الكلي.

---

[1] ضياء الناروز، **مرجع سابق**، ص ص 123-125.

[2] نقلا عن: **https://revues.univ-ouargla.dz** ، تاريخ التصفح: 2017/04/20 على الساعة 10:44

[3] الشريف ريحان، إيمان بومود، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة حول فتح بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، الجزائر، 17،18 أفريل2013، ص 7.

[4] **نفس المرجع**، ص 8.

- ❖ جذب الاستثمارات العربية والأجنبية في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ دعم القطاعات الواعدة والتي تعاني من مشاكل وعقبات التمويل.

2- **مزايا بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:** تنطوي على العديد من المزايا لعلّ أهمها:

- ❖ تتيح مصادر تمويل إضافية لتلك المشروعات.
- ❖ تسمح بمجيء أو دخول المستثمرين الإستراتيجيون ليصبحوا مشاركين في المؤسسة أو المشروع وهو ما سيحسن من كفاءة إدارة المؤسسة الصغيرة أو المتوسطة.
- ❖ تساعد على تحديد قيمة عادلة للمؤسسة أو المشروع الصغير والمتوسط بالإضافة إلى الحصول على وضع أفضل تجاه الممولين.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

- صعوبة وضع تعريف موحد خاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يكون مقبول ويخص بإجماع مختلف الأطراف المهتمة بهذا القطاع.
- الأهمية الكبيرة لهذه المؤسسات في الاقتصاد، فهي تشكل الركيزة الأساسية لاقتصاديات معظم الدول نظرا لمساهمتها الكبيرة في رفع القيمة المضافة ومنه المساهمة في الناتج الوطني الخام محققة التنمية.
- نمو وتطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل الموحدة أو المتعارف عليها، منها ما هو داخلي إذا حدثت داخل المؤسسة أو بفعل صاحبها ومنها ما هو خارجي إذا حدثت بفعل وتأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت.
- يخضع تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى مقاييس ومعايير متعددة كأساس طبيعتها وطبيعة نشاطها وشكلها القانوني والذي يعتبر أفضل الأشكال القانونية ملاءمة الشركة ذات المسؤولية المحدودة وشركة التضامن.
- إن الهدف من التمويل ينبع من أهميته كونه يستخدم للخروج من حالة العجز أو تسديد الالتزامات أو توسيع النشاط.
- من اجل تحقيق الربحية والنمو يجب الاستخدام بعقلانية أحسن مصدر تمويلي يتميز بأقل التكاليف شرط أن يكون بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.
- تصنف مصادر التمويل إلى مصادر داخلية قليلة التكلفة ومصادر خارجية تتمثل أساسا في القروض بجميع أنواعها.

الفصل الثاني

تمهيد:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسط من القطاعات الهامة والأساسية في الاقتصاد الوطني، ومن أبرز القطاعات التي أولته الحكومة اهتماما كبيرا، وهذا راجع إلى المساهمة الكبرى من الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات، وبذلك أصبح النظر لهذا النوع من القطاعات كتوجه جديد وبديل، ورغم الأهمية التي توليها هذه المؤسسات على الاقتصاد الوطني، إلا أنها تعاني من مشاكل وصعوبات مختلفة تتعلق بالنواحي الإدارية كالنقص في المعرفة الفنية والإدارية، ومشاكل اقتصادية كنقص العمالة المدربة وغير ذلك، لكن أهم هذه المشاكل على الإطلاق هو مشكل تمويل هذه المؤسسات، مما جعل بالدولة تتوجه إلى تأهيل ودعم هذا القطاع وتطويره من خلال إنشاء العديد من الهيئات والتي تضمن مسؤولية دعم هذا القطاع بشتى الطرق والنهوض به.

وعلى هذا الأساس، وللإلمام بمختلف جوانب هذه الهيئات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

- **المبحث الأول: إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثاني: الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثالث: صناديق الدعم والتمويل ودورها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الرابع: البرامج الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**

المبحث الأول: إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان قيام الدولة بإنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر خطوة هامة وفعالة من أجل النهوض بهذا القطاع ، من خلال الدعم المستور المقدم لها بهدف تنمية وتطوير هذا القطاع.

المطلب الأول: نشأة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة اعتبارا من سنة 1993وذلك من أجل ترقية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وللوزارة العديد من المهام نذكر منها:

- ❖ تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وترقيتها.
- ❖ تقدّم الحوافز والدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- ❖ إعداد النشرات الإحصائية اللازمة وتقدّم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.
- ❖ تبين سياسة ترقية للقطاع وتجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وهي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه وتأطير ومراقبة وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع المذكور ومنها المشاتل وحاضنات الأعمال، ومراكز التسهيل والمجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: الهياكل المنشأة تحت إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: المشاتل وحاضنات الاعمال:

1- **تعريف المحاضن:**وهي مكلفة بمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتأخذ ثلاثة أشكال وهي: [1]

أ- **المحضنة:** وهي تتكفل بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الخدمات.

ب-الورشة: وهي هيكل دعم يتكلف بأصحاب المشروعات في قطاع الصناعة الصغيرة والمهن الحرفية.

[1] صالح صالحي، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 3، 2004، ص ص 30-31.

2- **أهداف المحاضن:** وتسعى هذه الأنواع من الحاضنات إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ تطوير أشكال التعاون مع المحيط المؤسساتي.
- ❖ المشاركة في الحركية الاقتصادية في مكان تواجدها.
- ❖ تشجيع نمو المشاريع المبتكرة.
- ❖ تقديم الدعم لمنشئي المؤسسات الجدد.
- ❖ ضمان ديمومة المؤسسات المرافقة.
- ❖ تشجيع المؤسسات على التنظيم الأفضل.
- ❖ التحول في المدى المتوسط إلى عامل استراتيجي في التطوير الاقتصادي.

3- **وظائف المحاضن:** وتتكلف هذه المحاضن بما يلي:

- ❖ تسيير وإيجار المحلات.
- ❖ تقديم الخدمات المتعلقة بالتوطين الإداري والتجاري.
- ❖ تقديم الإرشادات الخاصة أو الاستشارات في الميدان القانوني والمحاسبي والتجاري والمالي والمساعدة على التدريب المتعلق بمبادئ وتقنيات التسيير خلال مرحلة إنضاج المشروع وتتكون المشتلة من مجلس إدارة ومدير ولجنة اعتمادالمشاريع.

ثانيا: مراكز التسهيل.

1- **تعريفها:** وهي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2- **أهداف مراكز التسهيل:** وتسعى لتحقيق العديد من الأهداف منها: [1]

- ❖ وضع شباك يتكيف مع احتياجات أصحاب المؤسسات والمقاولين وتقليص آجال إنشاء المشاريع.
- ❖ تسيير الملفات التي تحظى بدعم الصناديق المنشأة لدى الوزارة المعنية.
- ❖ تطوير التكنولوجيا الجديدة وتثمين البحث والكفاءات.
- ❖ تطوير النسيج الاقتصادي المحلي ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الاندماج الاقتصادي الوطني والدولي.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 31.

3- **وظائف ومهام مراكز التسهيل:** وتتكلف هذه المراكز بمهام عديدة أهمها.

- ❖ دراسة الملفات والإشراف على متابعة وتجسيد اهتمام أصحاب المشاريع وتجاوز العراقيل أثناء مرحلة التأسيس.
- ❖ مرافقة أصحاب المشاريع في ميداني التكوين والتسيير ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار.
- ❖ دعم تطوير القدرات التنافسية ونشر التكنولوجيا الجديدة وتقديم الاستشارات في مجال تسيير الموارد البشرية والتسويق والتكنولوجيا والابتكار ويدير مركز التسهيل مجلس توجيه ومراقبة ويسيره مدير.

ثالثا: المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- تعريفه: وهو جهاز استشاري يسعى لترقية الحوار التشاور بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتهم المهنية من جهة والهيئات والسلطات العمومية من جهة أخرى وهو يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

2- مهامه: ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: [1]

- ❖ ضمان الحوار الدائم والتشاور بين السلطات والشركاء الاجتماعيين بما يسمح بإعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.
- ❖ تشجيع وترقية إنشاء الجمعيات المهنية وجمع المعلومات المتعلقة بمنظمات أرباب العمل والجمعيات المهنية.

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 32.

المبحث الثاني: الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

إن إنشاء الوكالات الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال مراحل إنجازها وتطويرها، حيث تعتبر هذه الوكالات حلقة الربط بين المتدخلين المحليين والأجانب في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف تطوير وتنمية مؤسسات هذا القطاع وسوف نوضح ذلك أكثر في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر من أهم الهيئات المنشأة والمساعدة على دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ).

أ- نشأة الوكالة الوطنية لدهم تشغيل الشباب:

استحدثت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، ووضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة نشاطاتها، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ولها العديد من الفروع الجهوية والمحلية[1].

ب-مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: وتضطلع الوكالة بالمهام التالية: [2]

- تقديم الدعم والاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة ومتابعة مسار التركيب المالي وتعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.
- تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.
- تتابع الاستثمارات التيينجزها أصحاب المشاريع في إطار احترامهم لبنود دفتر الشروط.

---

[1] شريف غياط، محمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، في مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، سوريا، العدد الأول، 2008، ص 133.

[2] سهام شيهاني، طارق حمول، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية – مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ**، مداخلة في إطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، ايام16-15 نوفمبر 2011، ص 8.

- تكلف الجهات المختصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات، وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير والتنظيم ويسير الوكالة مجلس توجيه ويديرها مدير ومجلس مراقبة.
- تقديم المساعدة المالية للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- تشجيع كل التدابير الأخرى التي تهدف إلى ترقية تشغيل الشباب[1].

وسوف نتطرق في الجزء التطبيقي بالتفصيل أكثر في مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصيغ التمويل التي تقدمها وإلى مختلف المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM).

أ- النشأة والتعريف بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996، وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتعمد إلى المساهمة في الاقتصاد من خلال إنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، ولها عدة فروع ولائية وضعت تحت وصاية رئيس الحكومة في بادئ الأمر، ثم كلف وزير التشغيل بالمتابعة العملية لمختلف أنشطتها، أُلحقت بوزارة التشغيل والتضامن الوطني خلال السداسي الثاني لسنة 2006، وحالياً هي تابعة لوزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

كان الإنطلاق الفعلي للوكالة في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة خلال السداسي الثاني لسنة 1997، ولتكون كحل لمشكلة البطالة أثناء الفترة الانتقالية نحو اقتصاد السوق، في سبتمبر 2003 تم ادخل تعديل على جهاز دعم تشغيل الشباب، وهذا تماشيا ومعطيات المرحلة الجديدة والواقع الذي فرض الاهمية الاقتصادية للمؤسسات المصغرة، ومن بين التعديلات التي أجريت على الجهاز وكان لها الأثر الكبير في عملها وهي مشاركة الشباب البطال في هذا الجهاز رفع مستوى الاستثمار من 4 مليون دينار إلى 10 مليون دينار كحد أقصى، التخفيض من نسبة المساهمة الشخصية إلى 5 %و10%، تمويل التوسع في المشاريع، وكان التطبيق الفعلي لتلك الإجراءات في جانفي2004.[2]

[1] الجريدة الرسمية، المادة السادسة، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، العدد 52، ص 13.

[2] سليمان ناصر، عواطف محسن، **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل، أيام 9-10-11 أكتوبر 2011، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية –الخرطوم–، السودان، ص 3.

ب-مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: ويمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

- ❖ المساهمة في مكافحة البطالة والفقر في المناطق الحضرية والريفية من خلال تشجيع العمل الحر، والعمل في البيت والحرف والمهن، ولا سيما الفئات النسوية.
- ❖ تشيير جهاز القرض المصغر وفق التشريع والقانون المعمول بهما.
- ❖ تمنح قروض بدون فائدة.
- ❖ رفع الوعي بين سكان ريف في مناطقهم الأصلية من خلال إبراز المنتجات الاقتصادية والثقافية، من السلع والخدمات، المولدة للمداخيل والعمالة.
- ❖ تنمية روح المقاولتية، لتحل محل الإتكالية، وبالتالي تساعد على الادماج الاجتماعي والتنمية الفردية للأشخاص.
- ❖ دعم وتوجيه ومرافقة المستفيدين في تنفيذ أنشطتهم لا سيما فيما يتعلق بتمويل مشاريعهم خلال مرحلة الاستغلال.
- ❖ إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات التي ستمنح لهم.
- ❖ متابعة الأنشطة المنجزة من طرفالمستفيدين مع الحرص علىإحترام الاتفاقيات والعقود التي تربطهم مع الوكالة الوطنية لتسيير الوطنية.
- ❖ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيمجال تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل والمؤسسات الجد المصغرة.
- ❖ دعم تسويق منتجات القروض المصغرة عن طريق تنظيم المعارض.
- ❖ تكوين حاملي المشاريع والمستفيدين من القروض المصغرة فيما يخص تقنيات تمويل وتسيير الأنشطة المدرة للمداخيل .

[1] http://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/ تاريخ التصفح: 2017/05/، على الساعة 10.40.

المطلب الثاني: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI والوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الإستثمار (ANDI).

بالإضافة إلى الوكالاتين السابقتين والمتمثلتين في الـ **ANSEJ** والـ**ANGEM** ، برزت آليات مؤسساتية أخرى تهدف إلى دعم وتطوير الاستثمار والمقاولين أبرزها:

أولا: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI

أ- نشأة وكالة وترقية ودعم الاستثمار.

أنشئت كهيئة حكومية تحت إشراف رئيس الحكومة بموجب قانون الاستثمار الصادر في1993، وهي مكلفة بمساعدة أصحاب المشاريع لإكمال المنظومة الإجرائية المتعلقة بإقامة استثماراتهم من خلال إنشاء شباك موحد ووحيد يضم الإدارات والمصالح المعنية بالاستثمارات وإقامة المشروعات، وذلك بغية تقليص آجال الإجراءات الإدارية والقانونية لإقامة المشروعات بحيث لا تتجاوز 60 يوما.

ب-مهام وكالة ترقية ودعم الاستثمار:

تقوم وكالة ترقية ودعم الاستثمار بأداء المهام التالية:

- ❖ متابعة الاستمارات وترقيتها.
- ❖ تقييم الاستثمارات وتقديم القرارات المتعلقة بمنح أو رفض الامتيازات.
- ❖ تقديم بعض الامتيازات التي تضمن ترقية الاستثمارات.
- ❖ تقديم التسهيلات والإعفاءات الجمركية المتعلقة باستيراد وسائل الإنتاج والمواد الأولية.
- ❖ المتابعة والمراقبة الدائمة للاستثمارات لضمان إتمامها وفق الشروط والمواصفات المحددة[1].

ت- دور الوكالة في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لقد ساهمت الوكالة منذ نشأتها في تنمية الاستثمارات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورغم الحوصلة النهائية المتعلقة بإنجاز المشاريع المصرحة، مازال تغير دقيقة، لأن الأرقام تبرز أهمية الدور الذي قامت به.

لقد بلغت تعهدات الاستثمار لدى الوكالة حوالي 3344مليار دينار جزائري بعدد مشاريع يفوق 43200 مشروع يتوقع أن يساهم في إنشاء 196مليون منصب شغل، وأغلبية المشاريع الجديدة تمثل81%من نوايا الاستثمار،وتلك المتعلقة بالتجديد والتوسيع تقدر بـ 18%من الإجمالي وتحتل المشاريع الصناعية المرتبة الأولى بنسبة 37%من مجموع المشاريع و45%من التكلفة الاستثمارية الكلية و 40%من حجم العمالة المتوقعة، يليها

[1] عبد الحكيم عمران، **استراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006-2007، ص 40

قطاع النقل في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع بنسبة 22%، بينما من حيث تكاليف الاستثمار وحجم التشغيل فإن قطاع الأشغال العمومية والبناء في المرتبة الثانية[1].

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير(تنمية)الاستثمار (ANDI).

أ- **طبيعة الوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الاستثمار**: نظرا لصعوبات التي تعرض لها أصحاب المشاريع الاستثمارية، ومن أجل تجاوز ومحاولة استقطاب وتوطين الاستثمارات الوطنية والأجنبية، فقد أنشئت الدولة الوكالة والوطنية لتنمية الاستثمار سنة 2001، بموجب المرسوم رقم 03/01 المتعلق بتنمية الاستثمار. وهي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي، وتهدف إلى تقليص آجال منح التراخيص الأزمة على 30 يوم من 60 يوم في الوكالة السابقة والتي حلت محلها[2].

ب-مهام الوكالة الوطنية لتطوير(تنمية) الاستثمار:

تتمثل مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في: [3]

- ❖ تسجيل الاستثمارات.
- ❖ ترقية الاستثمارات في الجزائر وفي الخارج.
- ❖ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
- ❖ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
- ❖ دعم المستثمرين ومساعدتهم ومرافقتهم.
- ❖ الإعلام والتحسيس في لقاءات الأعمال.
- ❖ تأهيل المشاريع التي تمثل اهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.

[1] صالح صالحي، **مرجع سابق**، ص 35

[2] دليلة حضري، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995**-2005، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2007، ص 215.

[3] نقلا عن: **http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi**، تاريخ التصفح: 2017/05/18، على الساعة 14.20.

المطلب الثالث: وكالة التنمية الاجتماعية (AND) والوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

أولا: وكالة التنمية الاجتماعية (AND).

وهي مؤسسة ذات طابع خاص، مزودة بالشخصية المعنوية وتتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية، أنشئت في جوان 1996 وذلك استنادا على احكام المرسوم التنفيذي رقم 232/69 المؤرخ في 14 صفر عام 1417هـ والموافق لـ 29 جوان 1996، تم انشائها تحت إشراف رئيس الحكومة وبمتابعة من قبل وزير الأشغال والحماية الاجتماعية.

وللوكالة العديد من المهام نذكر منها: [1]

- ❖ التمويل الكلي أو الجزئي للنشاطات والتدخلات لفائدة الفئات السكانية المحرومة وكذا التنمية الاجتماعية.
- ❖ تطوير منفعة اقتصادية أو اجتماعية استعمالا مكثفا لليد العاملة.
- ❖ تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تقوم الوكالة بمنح مساعدات مالية في شكل قروض مصغرة، والقرض المصغر هو جهاز إضافي ضمن الوكالة يعمل على تشجيع أو خلق نشاطات ودعم الشغل.

شروط الوكالة للحصول على القرض المصغر. وتتمثل في: [2]

- ❖ بلوغ أكثر من 18 سنة.
- ❖ كفاءة في إنشاء مشروع نشاط ومردودية لغرض سداد الديون.
- ❖ تقديم مساهمة خاصة تقدر بنسبة 10%.
- ❖ المساهمة في صندوق ضمان القرض يدفع بنسبة 1% من كلفة المشروع مع دفع علاوة المخاطرة بنسبة1%من حصة القرض.
- ❖ يتراوح القرض المصغر بين 50000 دج و350000 دج لمدة تتراوح مابين ستة و5 سنوات، كما تم تدعيم سعر الفائدة من طرف الخزينة ويدفع صاحب المشروع نسبة 2%.

[1] نقلا عن: http://www.elmouwatin.dz/?ANDPME&lang=fr تاريخ التصفح: 2017/05/19 على الساعة 14:27.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 14 صفر عام 1417هـ الموافق 29 جوان 1996، الجريدة الرسمية العدد 40، ص 18.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME).

أ- **تعريف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تأسست بموجب المرسوم تنفيذي رقم 05-165 الصادر في 3 ماي 2005.

وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري يتمتع باستقلالية مالية وتحت وصاية الوزارة المكلفة بالصناعات الصغيرة والمتوسطة والتي ترأس مجلس التوجيه والمراقبة كما هو محدد في المرسوم التنفيذي السالف الذكر.

ب-مهام الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هي اداة دولة لتنفيذ السياسة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولذا فان للوكالة مهام:

- ❖ تنفيذ الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضمان المتابعة.
- ❖ ترقية الخبرة والمجلس المكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ متابعة ديموغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص إنشاء وإنهاء وتغيير نشاط المؤسسات.
- ❖ انجاز دراسات وملاحظات دورية.
- ❖ جمع استغلال ونشر المعلومات الخاصة لكل مجال نشاط.

ومن شروط القبول في الوكالة:

- ❖ ان تكون مؤسسة جزائرية.
- ❖ ان تكون في النشاط منذ 2 سنة.
- ❖ ان تملك هيكلة مالية متوازنة لأي نشاط إعادة التهيئة.

ت-إستراتيجية الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **تدعيم التأهيل المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بالسير على خطى برنامج ميدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع زيادة نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة، لاسيما من حيث حجمها وقطاعات لنشاطها[1].

[1] نقلا عن:http://www.andpme.org.dz/index.php/ar، تاريخ التصفح: 2017/05/20 على الساعة 17:04.

- **تحسين محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاسيما من حيث إمكانية النفاذ إلى المعلومات وتطوير أدوات التسهيل:** بإنشاء قواعد معلومات تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وإصدار مناشير المعلومات، وترقية استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصال فضلا عن تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمختلف التسهيلات التي تمنحها السلطات الجزائرية زيادةعلى المساعدات والدعم الدولي.
- **تطوير منهج القطاعية وإنشاء شبكات الربط للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بتشجيع عمليات إعادة التأهيل الجماعية، وإنجاز دراسة للفروع، وبطاقات فرعية مع تحفيز إنشاء جماعات المصالح المشتركة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تطوير منهج الجوارية والاستماع إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** بالتقرب من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فروعها وتكثيف الاجتماعات والمناقشات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والجمعيات المهنية والهيئات التمثيلية.
- **تعزيز المشاورات الوطنية فيما يخص دعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** باللجوء للمستشارين الوطنيين لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن المرافقة الخاصة للاستشارة الوطنية عن طريق التكوين على سبيل المثال[1].

[1] **نفس المرجع السابق.**

المبحث الثالث: صناديق الدعم والتمويل ودورها في ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا لأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، فقد تم انشاء العديد من الهيئات والوكالات التي تساهم في ترقية هذا القطاع، كما تم انشاء مجموعة من الصناديق التي تدعم نشاط هذه المؤسسات بمختلف الوسائل والأساليب المالية والغير مالية، أو بالتعاون مع هيئات اخرى من أجل تسهيل عملية إنشاء المشاريع وتمويلها.

المطلب الأول: صندوق الزكاة.

أولا: التعريف بصندوق الزكاة: هو هيئة شبه حكومية ومؤسسة دينية اجتماعية، تم إنشاؤه في الجزائر سنة 2003، تحت نظارة وزارة الشؤون الدينية والاوقاف والتي تضمن له تغطية قانونية بناءا على القانون المنظم لمؤسسة المسجد، يقوم بتحصيل وجباية الزكاة عير فروعه المتواجدة في مختلف الولايات، ثم يقوم أيضا بتوزيعها على مصاريفها الشرعية عبر نفس الفروع، وقد اطلقت التجربة في البداية بولايتين هما عنابة وسيدي بلعباس، حيث تم فتح حسابين بريديين تابعين لمؤسسة المسجد على مستوى الولايتين، لتلقى أموال الزكاة والتبرعات من المزكين والمتصدقين في شكل حوالات بريدية، حيث لا تقبل الزكاة الا نقدا وفق هذه الطريقة فقط.

وفي سنة 2004 تم تعميم هذه العملية على كافة ولايات الوطن الثماني والأربعين بفتح حسابات بريدية على مستوى كل ولاية تابعة لصندوق الزكاة، ومن خلالها يحصل الصندوق ويصرف الأموال، اذ ان الصندوق لا يتعامل بالسيولة بتاتا لا تحصيلا ولا نفقة[1].

ثانيا: لجان صندوق الزكاة.

يتشكل الصندوق من ثلاث مستويات تنظيمية كالتالي[2]:

1-اللجنة القاعدية: تكون على مستوى كل دائرة، مهمتها تحديد المستحقين للزكاة على مستوى كل دائرة، حيث تتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة، رؤساء اللجان المسجدية، ممثلي لجان الأحياء، ممثلي الأعيان، ممثلين عن المزكين.

[1] سليمان ناصر، عواطف محسن، **مرجع سابق**، ص 13.

[2] نقلا عن: **http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40/10-2010-01-05-08-27-32.html**، تاريخ التصفح، 2017/05/18 على الساعة 19:22

2-اللجنة الولائية: وتكون على مستوى كل ولاية، وتوكل إليها مهمة دراسة الملفات النهائية لملفات الزكاة على مستوى الولاية، وهذا بقرار ابتدائي على مستوى اللجنة القاعدية. وتتكون لجنة مداولاتها من: رئيس الهيئة الولائية، إمامين الأعلى درجة في الولاية، كبار المزكين، ممثلين الفدرالية الولائية للجان المسجدية، رئيسالمجلس العلمي للولاية، قانونين، محاسب، اقتصادي، مساعد اجتماعي، رؤساء الهيئات القاعدية.

3-اللجنة الوطنية: ونجد من مكوناتها المجلس الأعلى لصندوق الزكاة، والذي يتكون من: رئيس المجلس، رؤساء اللجان الولائية لصندوق الزكاة، أعضاء الهيئة الشرعية، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثلين عن الوزارات التي لها علاقة بالصندوق، كبار المزكين. وفيه مجموعة من اللجان الرقابية التي تتابع بدقة عمل اللجان الولائية وتوجهها، وتختصر مهامه الأساسية في كونه الهيئة المنظمة لكل ما يتعلق بصندوق الزكاة في الجزائر.

ثالث: طريقة تسيير صندوق الزكاة الجزائري وأهدافه: يتم تسيير صندوق الزكاة الجزائري كما يلي[1]:

- ❖ يكون صندوق الزكاة تحت وصاية وزارة الشؤون الدينية وتحت رقابتها ويسيره المجتمع من خلال القوى الحية فيه.
- ❖ يحصل صندوق الزكاة ويصرف الأموال من خلال الحوالات ولا يتعامل بتاتا مع السيولة.
- ❖ تصرف الزكاة من خلال محضر ينجزه المكتب الولائي يشتمل على قائمة اسمية للمستحقين.
- ❖ تخصص نسبة من أموال الزكاة للاستثمار لصالح الفقراء وأصحاب الحرف.
- ❖ يضمن الصندوق مبدأ محلية الزكاة أي ان الأموال التي تحصل في الولاية لا توزع الا على اهل الولاية.

ومن الأهداف الأساسية لصندوق الزكاة[2]:

- ❖ الدعوة الى فريضة الزكاة واحياؤها في نفوس المسلمين وتعاملاتهم.
- ❖ جمع المساعدات والهبات والتبرعات واموال الصدقات النقدية.
- ❖ القيام بأعمال الخير والبر التي دعا اليها الدين الإسلامي الحنيف
- ❖ توزيع أموال الزكاة على المصارف الشرعية وبالخصوص الفقراء
- ❖ نوعية واعلام الافراد وكل الجهات المختصة بطرق جمع توزيعها وذلك عن طريق الوسائل الإعلامية المختلفة.

---

[1] محمد عيسى، **صندوق الزكاة مسار وأفاق**، الأيام الدراسية حول الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2009، ص 12.

[2] رضوان لسواس، الزبير لعيوني، **مؤسسة الزكاة كآلية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال**، إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر، مجلة رسالة المسجد، عدد خاص بصندوق الزكاة، 2003، ص25.

المطلب الثاني: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(FGAR).

أولا: نشأة صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

انشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق لـ 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة الصناعةوالمناجم، ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، وانطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004.[1]

ثانيا: مهام صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تكمن في:[2]

- ❖ خلق المؤسسة، تجديد التجهيزات، توسعة المؤسسة.
- ❖ تسيير وفقا للتشريع والتنظيم الساري المفعول الموارد الموضوعة تحت تصرفه.
- ❖ إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة، التكفل ومتابعة عملية الاقتراض محل النزاع.
- ❖ متابعة الأخطار التي تنجر عن منح الضمانات من قبل الصندوق.
- ❖ الحصول دوريا على بيانات التزام البنوك والمؤسسات المالية المعنية بالضمانات. وفي هذا الإطار يمكن له طلب كل الوثائق التي يعتبرها مهمة واخذ كل القرارات التي تصب في منفعة الصندوق.
- ❖ ضمان متابعة البرامج الموضوعة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الدولية.
- ❖ ضمان المرافقة والمساعدة التقنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي استفادت من ضمان الصندوق.
- ❖ ترقية الاتفاقيات الخاصة التي تتكفل بالمخاطر بين المؤسسات، البنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ إطلاق والإشراف على كل مشروع شراكة بين الهيئات التي تنشط في إطار ترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ ضمان ومتابعة الأخطار الناجمة عن ضمان الصندوق ومنح شهادات الضمان لكل عمليات التمويل، اتخاذ كل التدابير أو فتح تحقيقات حول تقييم أنظمة الضمان المعمول بها.
- ❖ إبرام اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية.

[1] نقلا عن:http://www.fgar.dz/portal/ar/content/، تاريخ التصفح: 2017/05/18 على الساعة 21:32.
[2] نقلا عنhttp://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5051&lang=fr، تاريخ التصفح: 2017/05/18 على الساعة 22:09.

كما كلف الصندوق بالمهام التالية: [1]

- ترقية اتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوتطويرها.
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان القروض، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل.
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق.
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان استثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

ويمكن تلخيص مراحل ضمان القروض كما يلي:

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلب القرض من البنك.
- تطلب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الصندوق لضمان القرض البنكي.
- في حالة القبول، يقدم الصندوق شهادة ضمان القرض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدفع المؤسسة للصندوق علاوة سنوية خلال مدة القرض.

وفي حالة عدم قدرة المؤسسة على تسديد القرض يقوم الصندوق بتعويض البنك حسب النسبة المتفق عليها[2].

[1] عبد المجيد تيماوي، **تقييم تجربة الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال المعوقات والحلول**، الملتقى الوطني الأول حول: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر،18-19أفريل2011، ص71.

[2] محمد زيدان، **الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، دون سنة نشر، ص 126.

ثالثا: المشاريع المعنية وغير المعنية بالتمويل من قبل الصندوق.

1- المشاريع المعنية بالتمويل: الأولوية تمنح للمؤسسات التي تقدم مشاريع في:

- ❖ صناعة الأملاك أو العروض الغير متوفرة في الجزائر.
- ❖ خلق أقوى قيمة مضافة للمنتجات المصنوعات.
- ❖ تخفيض نسبة الواردات.
- ❖ الرفع من نسبة الواردات.
- ❖ استعمال الموارد الطبيعية المتوفرة بالجزائر مع منح الأولوية لتحويل المواد الأولية المحلية.
- ❖ تمويل يتماشى مع عدد مناصب الشغل.
- ❖ توظيف خريجي معاهد التكوين المهنية، المدارس التقنية والجامعات.
- ❖ انجاز مشاريع في المناطق التي تعرف تواجد كبير لليد العاملة.
- ❖ تطوير الكفاءات الجديدة، خصوصا الاقتصاد الجديد.
- ❖ الابتكار عن طريق التكنولوجيا.

2- المشاريع غير المعنية بالتمويل:

- ❖ المشاريع التي استفاد تركيبها المالي من تدابير أو إجراءات دعم من قبل السلطات العمومية.
- ❖ المشاريع التي لا تستجيب لمعايير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفقا ما حدد في القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بالقانون التوجيهي حول ترقية المؤسسات الصغيرةوالمتوسطة.

كما تستثنى من تدابير القانون[1] :

- ❖ البنوك والمؤسسات المالية.
- ❖ شركات التأمينات.
- ❖ المؤسسات التي تملك أسهم في البورصة.
- ❖ الوكالات العقارية.
- ❖ شركات الاستيراد والتصدير وكل الشركات التي تنشط في التجارة.
- ❖ كل مشروع رامي إلى إعادة تمويل ديون قديمة.
- ❖ كل مؤسسة يمكن أن تشكل نشاطها خطرا على البيئة والنظام البيئي.

[1] نقلا عن: http://www.elmouwatin.dz/?,5051&lang=fr ، تاريخ التصفح: 2017/05/19 على الساعة 09:17.

المطلب الثالث: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC).

يعتبر الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من أهم الأجهزة الداعمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساهمته في إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتابعتها وتمويلها.

أولا: نشأة وتعريف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

نظرا لعمليات التسريح الجماعي الناجمة عن اعادة الهيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، فقد وضع المشرع الجزائري جهاز التامين على البطالة و الاحالة على التقاعد المسبق، حيث صدر المرسوم التشريعي رقم 94-09 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الاجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لا ارادية، والمرسوم التنفيذي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 المتعلق باحداث نظام التامين على البطالة لفائدة الاجراء الذين قد يفقدون عملهم بصفة لاارادية ولأسباب اقتصادية، بالإضافة إلى المرسوم، حيث يتم تعب الشخصية المعنوية والإستقلال المالي، كما يوضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

ثانيا: مهام الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.

وتتمثل مهام الصندوق فيما يلي: [1].

- ❖ الضبط المستمر لبطاقة المنخرطين وضمان تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته.
- ❖ تسيير الأداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه.
- ❖ المساعدة والدعم، بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية.
- ❖ تنظيم الرقابة التي ينص عليها التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة.
- ❖ المحافظة على الاحتياطي النقدي للتمكن من مواجهة التزامات الصندوق ازاء المستفيدين في جميع الظروف

ومن بين الشروط الواجب توفرها للاستفادة من خدمات الصندوق ما يلي:

- ❖ يجب أن يتراوح العمر ما بين ثلاثين وخمسين سنة.
- ❖ الجنسية الجزائرية.
- ❖ عدم الانتساب (CNAS, CASNOS).

[1] نقلا عن:https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx،تاريخ التصفح : 2017/05/19، على الساعة : 11:49.

- ❖ التسجيل لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل أو مستفيد من نظام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- ❖ التمتع بمؤهلات المهنة.
- ❖ القدرة على تعبئة الإمكانات المالية اللازمة للمساهمة في تمويل المشروع.
- ❖ عدم الاستفادة من أية إعانة في إطار إحداث النشاط.

ثالثا: الإجراءات الاحتياطية التي قام بها الصندوق.

انطلاقا من سنة 1998 إلى غاية سنة 2004، قام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بتنفيذ إجراءات احتياطية بإعادة إدماج البطالين المستفيدين عن طريق المرافقة في البحث عن الشغل والمساعدة على العمل الحرّ تحت رعاية مستخدمين تم توظيفهم وتكوينهم خصيصا ليصبحوا مستشارين، منشطين على مستوى مراكز مزودة بتجهيزات ومعدات مخصصّة لهذا الشأن، بهذا تمّ تسجيل النتائج الآتية:

- ❖ أكثر من 11.583 بطّالا تّم تكوينهم من طرف المستشارتين – المنشطين في مجال تقنيات البحث عن الشغل.
- ❖ أكثر من 2.311 بطالا تمت مرافقتهم في إحداث مؤسّساتهم المصّغرة.
- ❖ أكثر من 12.780 بطّالا تابعوا منذ سنة 1998 تكوينات لاكتساب معارف جديدة تؤهلهم لإعادة الإدماج في حياتهم المهنية.
- ❖ منذ سنة 2004، وبتقلّص عدد المسجّلين في نظام التأمين عن البطالة، تّم تسطير التكوين بإعادة التأهيل لصالح البطالين ذوي المشاريع والمؤسّسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل[1].

[1] نقلا عن: https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx ، تاريخ التصفح، 2017/05/19، على الساعة: 11:49.

المبحث الرابع: البرامج الداعمة والمساعدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

سعت الجزائر إلى تبني مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقتنعة بضرورة تحسين تنافسية مؤسسات وكفاءتها من خلال تحسين أنظمتها التسييرية وتأهيل مواردها البشرية وتحسين محيطها الاقتصادي لتحضيرها للاندماج في الاقتصاد العالمي، من هذه البرامج ما هو وطني ومنها ما هو مبرم في إطار اتفاقيات دولية، ونحاول من خلال هذا المحور عرض أهم البرامج التي وضعتها الجزائر لتأهيل القطاع.

مما تقدم يمكن القول أن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية بهدف تحسين موقع المؤسسة في السوق ورفع إنتاجيتها لتكون في مستوى المؤسسات المنافسة حتى تضمن شروط كسب حصة في الأسواق المحليةوالدولية.

المطلب الأول: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.

أطلق البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي من طرف وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، ويسعى إلى دعم ومرافقة المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة التي تشغل على الأقل 20 عامل لترقية التنافسية الصناعية، وذلك بتحسين كفاءتها وتهيئة المحيط المباشر لها بتكييف جميع مكوناته، انطلق تنفيذه سنة 2001[1].

أولا: أهداف البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.

وتتجلى الأهداف الأساسية للبرنامج في النقاط التالية:

- عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب مع الظروف الدولية.
- تطوير وترقية الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة.
- تدعيم هيئات الدعم.
- تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصناعية.

[1] عبد الطيف بلغرسة، رضا جاوحدو، **آثار السياسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، في مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد1، 2002، ص 174.

ثانيا: شروط الاستفادة من البرنامج.

لاستفادة المؤسسات من البرنامج يجب الإيفاء بمجموعة من الشروط نذكرها كالتالي: [1]

- أن تنتمي إلى قطاع إنتاجي صناعي أو تكون ممولة للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- مسجلة في سجل تجاري وتحمل رقم تعريف ضريبي.
- لها من النشاط ما لا يقل عن ثلاثة أعوام وحققت في الأعوام الثلاثة الأخيرة نتائج موجبة.
- أكثر من 50% من أصولها الصافية مملوكة لشخص طبيعي أو معنوي.
- أن تشغل عل الأقل وبصفة دائمة 20 عامل.

ثالثا: نتائج البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي. [2]

منذ بداية البرنامج سنة 2001 وإلى غاية جوان 2010، تمثلت حصيلة البرنامج فيما يلي:

❖ **مرحلة التشخيص الاستراتيجي.**

تقدمت 492 مؤسسة (253 مؤسسة عمومية ز 239 مؤسسة خاصة، بطلبات الانخراط وتمت معالجة 491 مؤسسة وبقيت مؤسسة واحدة في طور المعالجة، حيث تم رفض طلب 136 مؤسسة (86 مؤسسة عمومية و50 مؤسسة خاصة)، بينما تم قبول 355 مؤسسة (168 مؤسسة عمومية و187 مؤسسة خاصة).

❖ **مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل.**

فيما يتعلق بتنفيذ برنامج التأهيل فقد تم قبول 175 مؤسسة (97 مؤسسة عمومية و78 مؤسسة خاصة) للاستفادة من المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية من إجمالي 181 مؤسسة، حيث تم اتخاذ إجراءات التأهيل لـ 151 مؤسسة، بينما اقتصرت 24 مؤسسة الأخرى على دراسات التشخص فقط، كما بلغ عدد عمليات التأهيل المتعلقة بتنفيذ مخطط التأهيل للمؤسسات المقبولة وهي 151 مؤسسة، 2230 عملية منها 1273 عملية لا مادية، أما 757 عملية مادية.

من خلال النتائج يمكن القول أنها تبقى دون المستوى المطلوب، وهذا نظرا للعدد الضئيل للمؤسسات المقبولة ضمن البرنامج، إذ يلاحظ أن من بين 492مؤسسة تقدمت بطلب الانخراط لم يتم قبول إلا 175 مؤسسة، وذلك

---

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأور ومتوسطية**، في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة بسكرة، العدد 5، 2009، ص 39.

[2] ساسية عناني، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وأثرها على تنافسيتها**، دراسة تقييمية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، ص ص 239،240.

نظرا لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون تحقيق الأهداف المنتظرة كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من البرنامج كان تكون قادرة على النمو والاستمرار وأن تكون لها نتائج موجبة غير أن المؤسسات العاجزة تكون أكثر حاجة إلى هذه العملية، إضافة إلى صعوبة.

المطلب الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يندرج هذا البرنامج في إطار القانون التوجيهي لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا سيما المادة 18 التي تنص على قيام وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تأهيل هذه المؤسسات بوضع برنامج التأهيل المناسب من أجل تطوير تنافسية المؤسسات، وقد صادق عليه مجلس الوزراء في 08 مارس 2004 وانطلقت أولى مراحله في سنة 2007 بعد استكمال آليات التنفيذ، ويمتد على مدار 6 سنوات بقيمة مالية تقدر بـ 6 مليار دينار[1].

أولا: دوافع تطبيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ❖ إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية وتحرير التجارة الخارجية وتفكيك الحواجزالجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها الارتقاء بمستواها التكنولوجي، التسييري والتنظيمي وهذا ما يتطلب برامج خاصة لتأهيلها.
- ❖ تشكل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الركن الثاني للإصلاحات الاقتصادية، وبالنظر إلىعددها الذي وصل عند نهاية السداسي الثاني من عام 2006 إلى 269282 مؤسسة عامة وخاصة،تشغل حوالي 924746 عامل مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراءCASNOS ، وتساهمبأكثر من 47%في الناتج الداخلي الإجمالي.
- ❖ برامج التأهيل الموجودة وحتى المنفذة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، لا تعنى بالمؤسسات التي تشغل أقلمن 20 عامل، رغم أن هذه الأخيرة تشكل ما نسبته 97 %من إجمالي عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2].

[1] سليمة طبايبية، ساسية عناني، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001**-2014، ابحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف1، يومي 12،13 مارس 2013، ص 299.

[2] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10، السداسي الثاني من 2006، ص 4.

ثانيا: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. تتمثل في: [1]

- تحليل فروع النشاط وضبط اجراءات التأهل للولايات بحسب الاو لوية عن طريق اعداد دراسات شاملة، تكون كفيلة بالتعريف عن قرب بخصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط، وسبل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة تثمين الامكانيات المحلية المتوفرة وقدراتها حسب الفروع، وبلوغ ترقية وتطوير جهوي للقطاع.
- تاهيل المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عن طريق البحث عن سبل التنسيقوالتكامل بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطه.
- اعداد تشخيص استراتيجي شامل للمؤسسة وتاهيلها.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التاهيل والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية، بواسطة التكوين وتحسين المستوى التنظيمي والتسييري وكيفية الحصول على قواعد الجودة العالمية ومخططات التسويق.
- تحليل ووضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرنامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **الجانب القطاعي:** من خلال تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل.
- **الجانب الإقليمي:** من خلال توحيد المعايير والمقاييس للولايات ذات المسؤولية، حيث يمس البرنامج في المرحلة الأولى 10 ولايات تتركز فيها أعبر عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **جانب المحيط:** من خلال تحسين المحيط المؤسساتي وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **جانب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** من اجل تحسين تنافسيتها وجعلها في المستوى المطلوب[2].

---

[1] عبد القادر بابا، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 148.

[2] سهام عبد الكريم، **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان، 2007، ص 106.

ويتطلب الانضمام للبرنامج جملة من الشروط تتمثل فيما يلي: [1]

- أن تكون المؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
- المؤسسة التي تستفيد من التأهيل تتمتع بمركز مالي متوازن.
- تمتلك القدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- تمتلك قدرات على التوسع أو مؤهلات تكنولوجية عالية.

رابعا: إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا تختلف إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن تلك الإجراءات المعتمدة في تأهيل المؤسساتالصناعية، وتتمثل أهم هذه الإجراءات في المراحل التالية:

- التشخيص الإستراتيجي العام لوضعية المؤسسة الصغيرة والمتووسطة وإعداد خطة التاهيل ومخطط التمويل.
- تبني برنامج التأهيل من طرف الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ ومتابعة خطة التنفيذ.
- منح المساعدات المالية والمتمثلة فيما يلي:
  - ✓ 100% من تكلفة التشخص الإستراتيجي في حدود 600.000 دج.
  - ✓ 100% من تكلفة الإستثمار غير المادية.
  - ✓ 20% من تكلفة الإستثمار المادية.

ويقدر المبلغ الأقصى لتمويل خطة التأهيل بـ 5 مليون دج تتضمن (استثمارات مادية وغير مادية)، كما تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتحمل تكلفة أجر عامل متخصص لمدة سنتين من أجل تحسين تنافسية المؤسسة وهذا الإجراء يشمل بعض المؤسسات التي تحددها الوزارة[2].

[1] عبد القادر بابا، **مرجع سابق**، ص 148.

[2] سهام عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 110

المطلب الثاني: برنامج ميدا MEDA

I. برنامج ميدا 1 لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

هو برنامج يجسد التعاون والتنسيق الجزائري الأوروبي في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التيتشغل أكثر من عشرين 20عامل، يمتد على05 سنوات(2002-2006)ورصدت له ميزانية تقدر بـ62.9 مليون أورو(57مليون أورو مساهمة الاتحاد الأوروبي، 3.4 مساهمة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، 2.5 مليون أورو مساهمة المؤسسات المستفيدة)، يسيره فريق مختلط يجمع بينخبراء جزائريين وأوروبيين، يتوفر على خمس وحدات جهوية: الجزائر، عنابة، غرداية، وهران وسطيف[1].

أولا: مهام برنامج ميدا.

- ❖ تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ دعم قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية.
- ❖ إيجاد وتطوير وسائل تمويل جديدة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تغطية الضمانات المقدمة لصندوق ضمان القروض.

ثانيا: منهج برنامج ميدا.

- ❖ الاقتراب من المؤسسات.
- ❖ اختيار المؤسسات الأكثر قابلية للتأهيل.
- ❖ التشخيص الأولي.
- ❖ عمليات التأهيل والتطوير.
- ❖ متابعة المؤسسات والمستفيدين.

ثالثا: أهداف برنامج ميدا.

- ❖ تحسين قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتمكينها من مواجهة متطلبات اقتصاد السوق.
- ❖ المساهمة في تمويل أفضلاحتياجات المالية لهذه المؤسسات.
- ❖ مساعدة هذه المؤسسات في الحصول على المعلومات المهنية.
- ❖ تحسين المحيط التنظيمي والمؤسساتي.

[1] أمين عبد القادر عليواش، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 142.

يهدف البرنامج بصفة أساسية إلى تقوية ودعم تنافسية المؤسسات الصناعية الخاصة، ولتحقيق هذا الهدف، يسعى هذا البرنامج إلى القيام بعمليات ترمي إلى تطوير عقلية المسير بالموازاة مع التطور الحاصل في السوقخصوصا مع ظهور وازدهار السوق الأورومتوسطي، وفي محيط الأعمال والممارسات التسيرية.

رابعا: ميدان برنامج ميدا.

- ❖ التطور الإستراتيجي.
- ❖ التجارة والتسويق.
- ❖ إدارة الأعمال ةالتنظيم.
- ❖ تسيير الموار البشرية.
- ❖ المالية والمحاسبة.
- ❖ مراقبة التسيير.

خامسا: نتائج برنامج ميدا بتاريخ 31 ماي 2007.

- ❖ تقدمت 716 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بطلب الانضمام إلى برنامج التأهيل من مجموع 2150 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، بعدما كان عدد المؤسسات الطالبة للاستفادة في سنة 2006، 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، من مجموع 2147.
- ❖ 256 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تخلت عن البرنامج بعد القيام بالتشخيص.
- ❖ 442 مؤسسة أي ما يعادل 61.7% أتمت على الأقل المرحلة الأولى من برنامج التأهيل.
- ❖ 2008 هو عدد العمليات التي أنجزتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ سبتمبر 2002، شملت 552 قامت بالتشخيص الأولي، 470 شخصت بصفة نهائية، 847 عملية للتأهيل، 7 عمليات أخرى متفرقة، 133 عملية ملغاة[1].

II. برنامج ميدا 2 لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم في تكنولوجيا الاعلام والاتصال.

عند نهاية برنامج ميدا الأول تم الشروع في تطبيق برنامج آخر مع الاتحاد الأوروبي، تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساعدتها ومرافقتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا، قدر المبلغ

[1] مجيلي خليصة وآخرون، **تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، في الملتقى الوطني حول، واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي ، يومي 05-06 ماي 2013، ص ص 6-7.

المخصص للبرنامج بـ 44 مليون أورو (40 مليون أورو ممولة من المفوضية الأوروبية، و4 مليون أورو تمثل مساهمة الطرف الجزائري)، يقوم هذا الاتفاق على تأهيل 200 مؤسسة، وتم التوقيع على البرنامج في مارس 2008 إلا أن الانطلاقة الفعلية كانت في ماي 2009.

أولا: أهداف البرنامج.

يتمثل الهدف الأساسي للبرنامج في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات المستهدفة لتمكينها من الحفاظ على حصتها في السوق المحلي والدخول إلى الأسواق العالمية، من خلال استغلال جميع الإمكانيات التي تتيحها الاتفاقات الدولية الموقعة أو الجاري توقيعها والاستفادة من مزايا اقتصاد السوق، وعموما تتمثل أهداف البرنامج في النقاط التالية:

- ❖ تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تسييرها.
- ❖ تعزيز البرامج والمؤسسات الوطنية المعنية بتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ دعم إنشاء الجودة والمعايير الدولية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ دعم تطوير سوق الخدمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم انشاء او تعزيز المراكز التقنية الصناعية والاتحادات المهنية.
- ❖ تشجيع نقل الممارسات الجيدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1].

ثانيا: شروط الاستفادة من البرنامج.

تلتزم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من البرنامج بتوفير عدد من الشروط أهمها:

- ❖ أن يكون لها من النشاط سنتين على الأقل.
- ❖ أن توظف 20 عامل من بينهم ثلاثة إطارات على الأقل، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 100 مليون دينار (بالنسبة للمؤسسات الصناعية)
- ❖ أن توظف 5 عمال، وأن تكون قد حققت رقم أعمال يفوق 20 مليون دينار (بالنسبة لمؤسسات الخدمات المرتبطة بالصناعة).

[1] يوسف قريشي، سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الأيام الدراسية الرابعة حول الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، جامعة ورقلة، يومي 18/17 أفريل 2007، ص 18.

اضافة إلى برامج التأهيل المبرمة مع الاتحاد الأوروبي، تبنت الجزائر مجموعة أخرى من البرامج وذلك في إطار التعاون الدولي مع بعض المنظمات والدول أهمها: التعاون مع البنك الإسلامي، البنك العالمي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التعاون مع بعض الدول التي لها خبرة في مجال تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل: ألمانيا، فرنسا، إيطاليا. وقد ركزت هذه البرامج بصفة خاصة على الجانب التوجيهيوالتكويني في العديد من المجلات (التسيير، التسويق، التصدير...)، إضافة إلى اهتمامها بتدعيم قدرات الهيئات المكلفة بالجودة لتمكين المؤسسات من الحصول على شهادة الجودة[1].

ثالثا: نتائج البرنامج.

خلال الفترة الأولى من انطلاق البرنامج، تم الشروع في تطبيق التنظيمات وإتمام إجراءات العمل وإعدادوتنفيذ الإجراءات العملية على المستويات الثلاثة للبرنامج،وتشمل:

1. **دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** حيث تم القيام بالإجراءات الآتية:
   - ✓ تحديد إختيار معايير المؤسسات المعنية بالبرنامج.
   - ✓ تحديد أكثر من 200 مؤسسة لتنفيذ البرنامج.
   - ✓ إجراءات دراسة تحديد احتياجات المؤسسات من اجل إعداد مشاريع المرافقة والدعم.
   - ✓ إطلاق منقصة بقيمة 10.05 مليون أورو لإنشاء مركز للخبرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. **الدعم المؤسساتي:** يتضمن هذا الدعم العناصر التالية: [2]

- ✓ دهم الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج الوطني للتأهيل.
- ✓ مساعدة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لإنشاء وتنفيذ المراكز التقنية الصناعية.
- ✓ مساعدة وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار لتطوير استراتيجية المناولة.
- ✓ المساهمة في دعم بيئة الأعمال التشغيلية للمؤسسات.
- ✓ المساهمة في دعم النظام الوطني لضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ المساهمة في دعم الجمعيات وهياكل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] يوسف قريشي، **مرجع سابق**، ص 19.

[2] ساسية عناني، **مرجع سابق**، ص ص 242-443.

3. دعم الجودة: ويتضمن هذا الدعم ما يلي: [1]

- ✓ دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمارات لتنفيذ إجراءات دعم السياسة الوطنية للجودة والتقييس.
- ✓ دعم الهيئات المسؤولة عن الجودة (الهيئة الجزائرية للاعتماد، المكتب الوطني للمقاييس القانونية، المعهد الجزائري للتقييس).
- ✓ دعم هيئات تقييم المطالبة (مختبرات المعايرة الاختبار والتحليل...).
- ✓ دعم المعهد الوطني للملكية الصناعية الجزائرية لتنفيذ نظام إدارة الجودة.

[1] ساسية عناني، **مرجع سابق**، ص 243.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أدى تنظيم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إنشاء هيئة وصية به والتي تمثلت في وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث قامت بإصدار أول نص قانوني يعرف هذه المؤسسات سنة 2001، كما أنها كانت المسؤولة في نشر إحصائيات هذا القطاع.
- تعتبر الهيئات الحكومية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة في: FGAR–ANGEM–CNAC–ANDI–APSI–صندوق الزكاة، آليات تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية.
- وضعت الجزائر مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهدف إلى تطوير قدراتها التنافسية التي تتزايد حاليا في ظل التوجه للانفتاح على الاقتصاد العالمي وتزايد حدة المنافسة الدولية.
- تعتبر برامج التأهيل التي قامت السلطات بتنفيذها جد محفزة بالنظر للمبالغ المالية المخصصة لهذه البرامج، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي.
- لضمان نجاح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قامت الدولة بإنشاء عدة هيئات، وكالات، من أجل دعمها ماليا ومرافقتها ميدانيا وأكاديميا، كما قامت أيضا بتهيئة الأرضية المناسبة لها عن طريق تسخير القطاع البنكي في تمويلها، بالإضافة إلى منح تسهيلات وإعفاءات جبائية.

الفصل الثالث

الفصل الثالث دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمهيد:

يعتبر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والموزعة على مختلف الأنشطة في الجزائر من طرف الهيئات الداعمة والممولة لها، ونخص بالذكر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)، والتي تعتبر من بين أهم الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية كاستراتيجية هادفة للنهوض بهذا القطاع وترقيته. وتحتل الهيئتان مكانة كبيرة كباقي الوكالات الموزعة عبر القطر الوطني وهذا راجع إلى عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي قامت بدعمها وتمويلها.

وعلى عذا الأساس، وللإلمام بمختلف جوانب الهيئتين الداعمتين، قسم هذا الفصل إلى:

- **المبحث الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) وكالة بسكرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**
- **المبحث الثاني: شروط التأهيل وأساليب التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.**
- **المبحث الثالث: دور الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)وكالة بسكرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المبحث الأول: دور الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نظرا لما تقوم به الوزارة المسؤولة على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الهيئات المنبثقة عنها، هناك أيضا هيئات حكومية تؤدي أدوارا مختلفة في دعم ونمو وبروز تلك المؤسسات ونخص بالذكر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي نحن بصدد تسليط الضوء عليها من خلال مهامها والعمليات التمويلية التي قامت بها.

المطلب الأول: التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة. (أنظر الملحق رقم 01).

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

وتقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية، يهدف الى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الى ترقية ونشر الفكر المقاولتي، وتمنح إعانات مالية وامتيازات جبائيه خلال كل مراحل الموافقة.

تتصرف الوكالة في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

والجدول الموالي يوضح معلومات حول فرع بسكرة.

جدول رقم (3-1): التعريف بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة

تاريخ النشأة	1998/03/01
العنوان	أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 بني مرة بسكرة.
عدد الموظفين	49
الملكية	أملاك دولة
نوع الاستغلال	كراء

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بطاقة تقنية للفرع **(أنظر الملحق رقم 02)**

الجدول الموالي يوضح تصنيف عدد الموظفين حسب الرتبة والجنس:

جدول رقم (3-2): تصنيف الموظفين حسب الرتبة والجنس بوكالة بسكرة

الجنس / الرتبة	ذكر	أنثى	المجموع
إطـــار سامي	01	00	01
إطـــار	33	07	39
التحكـــم	03	01	04
التنفيـــذ	03	01	04
المجمـــوع	**40**	**09**	**49**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بطاقة تقنية للفرع **(أنظر الملحق رقم 02)**

ولفرع وكالة بسكرة العديد من الملحقات نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (3-3): الملحقات التابعة لوكالة بسكرة.

الملاحق	تاريخ النشأة	العنوان	عدد الموظفين
زريبة الوادي	2011/06/16	الحي الإداري زريبة الوادي ولاية بسكرة	03
ملحقة أولاد جلال	2012/04/24	مكتب التنظيم العام، مقر الدائرة القديم أولاد جلال ولاية بسكرة	03
ملحقة طولقة	2013/06/30	مقر الحرس البلدي سابقا طولقة ولاية بسكرة	04

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بطاقة تقنية للفرع **(أنظر الملحق رقم 02)**

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة.

يتوضح الهيكل التنظيمي للوكالة في الشكل التالي:

الشكل رقم(3-1): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وكالة بسكرة (أنظر الملحق رقم03)

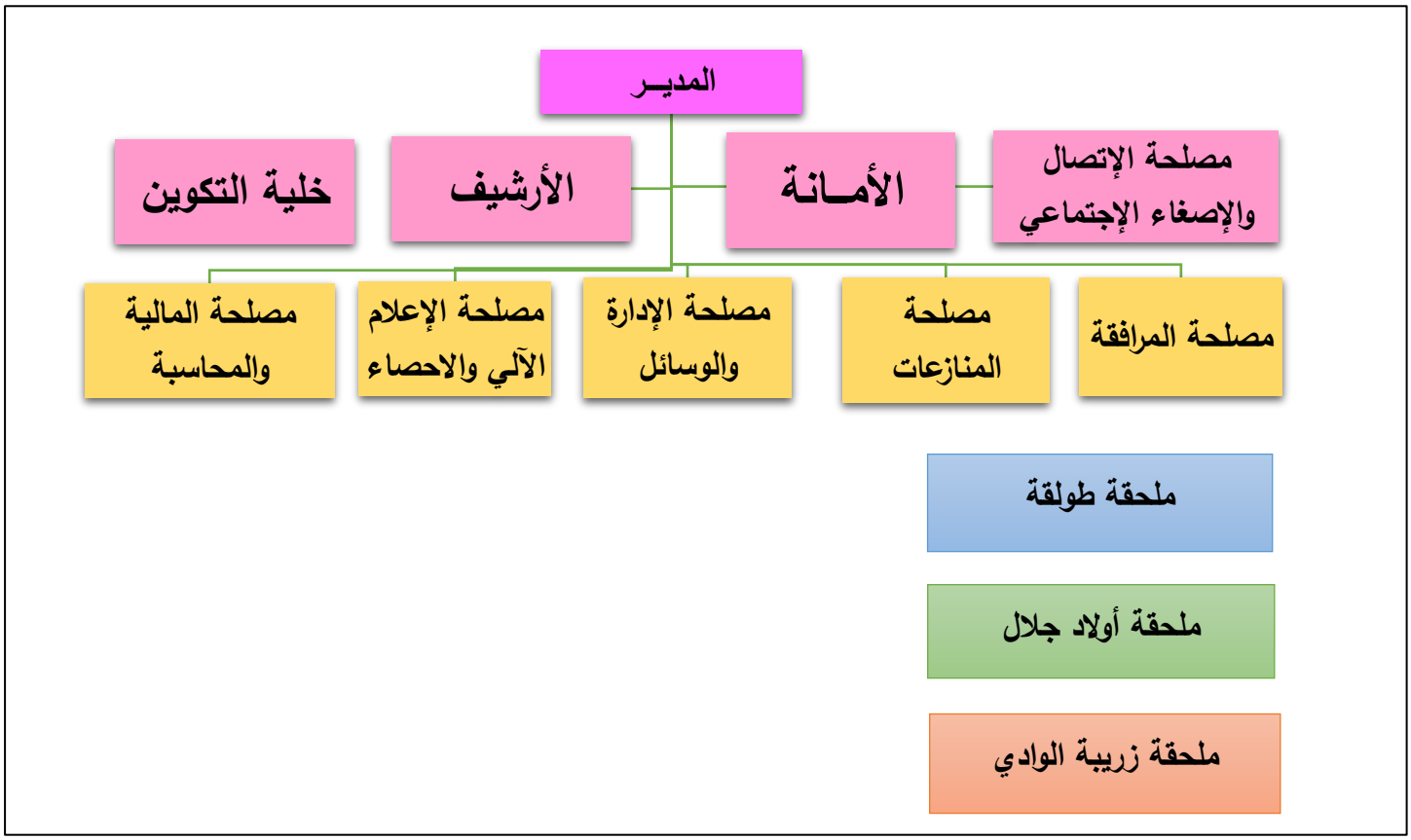

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ممنوحة من طرف الوكالة.

المبحث الثاني: شروط التأهيل وأساليب التمويل للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تسهر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على توفير التمويل بمختلف مصادره المتاحة للمؤسسات المصغرة، ومنحها كل التسهيلات والإعانات التي تسمح للمستثمرين الشباب بتحسين نشاطهم وكذا تسيير مؤسساتهم في أحسن الظروف.

المطلب الأول: شروط التأهيل للوكالة. (أنظر الملحق رقم 01)

من أهم الشروط للجوء الى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب:

- ❖ أن يتراوح سن الشاب من 19 على 40 سنة.
- ❖ ان يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة بالمشروع.
- ❖ أن يكون بدون عمل.
- ❖ أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع.

بعد توفر هذه الشروط يمكن للمستثمر الحصول على دعم الوكالة بعد ملئ استمارة التسجيل مع تقديم الوثائق المرفقة لتكوين الملفين الإداري المالي والتي تتمثل في:

1. **الملف الإداري: (أنظر الملحق رقم 8-9).**
   - ❖ شهادة ميلاد رقم 12 مع رقم الشهادة.
   - ❖ صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو شهادة الجنسية.
   - ❖ نسخة من الوثائق التي تثبت المؤهلات المهنية (شهادة تعليم أو شهادة عمل ...الخ).
   - ❖ بطاقة إقامة.
   - ❖ صورة شمسية.
   - ❖ بطاقة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل سارية المفعول.
2. **الملف المالي:**
   - ❖ نسخة من الفواتير الشكلية للتجهيزات (بدون احتساب الرسوم).
   - ❖ نسخة من الفواتير الشكلية للتأمين متعددة الأخطار أو شاملة الأخطار للتجهيزات (باحتساب كل الرسوم).
   - ❖ نسخة كشف التهيئة معفية من الرسوم ان وجدت.

المطلب الثاني: أساليب التمويل ومسار عملية المرافقة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب العديد من صيغ التمويل، والتي بموجبها يستطيع الساب أن يختار التمويل المناسب له لإنشاء مؤسسته أو إعادة تمويلها وإنجاز المشاريع الصغيرة أو توسيعها.

أولا: التمويل الثنائي: في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية التالية. **(أنظر الملحق رقم04)**

- ❖ المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- ❖ قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

1. الامتيازات الجبائية في التمويل الثنائي: تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية.

أ- في مرحلة المشروع:

- ❖ تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- ❖ الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الاكتسابات العقارية.
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع:

- ❖ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافة البنايات (03 سنوات أو 06 سنوات للمناطق الخاصة أو الهضاب العليا و10 سنوات على مناطق الجنوب).
- ❖ الاعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية للمؤسسات المصغرة.
- ❖ الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ الاستغلال.
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل ولمدة غير محددة.
- ❖ عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
- ❖ 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- ❖ 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- ❖ 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

2. الهيكل المالي للتمويل الثنائي:(أنظر الملحق رقم04)

جدول رقم (3-4): الهيكل المالي للتمويل الثنائي بمستوييه.

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
المستوى الأول	حتى 5.000.000 دج	%29	%71
المستوى الثاني	من 5.000.00 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%72

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

3. مدة سداد القرض في التمويل الثنائي: تقدر مدة سداد القرض في هذا النوع من التمويل بثمان سنوات مقسمة كالتالي:

- **الثلاث سنوات الأولى:** إعفاء من تسديد القرض.
- **الخمس سنوات التالية:** يسدد المستثمر من قيمة نسبة المساهمة الشخصية حسب المستوى المذكور سابقا × المبلغ المستثمر.

ثانيا: التمويل الثلاثي. (أنظر الملحق رقم 05)

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك والكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

- المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
- قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- قرض بتكي مخفض الفوائد بنسبة 100% ويم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشاب ذوي المشاريع.

➢ **الامتيازات الجبائية في التمويل الثلاثي:**

أ- في مرحلة إنجاز المشروع:

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5% من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.

- ❖ الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة الاستغلال:

- ❖ الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.
- ❖ الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.
- ❖ الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة ابتداء من تاريخ الاستغلال **(لمدة ثلاث سنوات، ستة سنوات للمناطق الخاصة، او عشرة سنوات لمناطق الجنوب).**
- ❖ تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة عامين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل ولمدة غير محددة.
- ❖ عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـ:
- ❖ 70% خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي.
- ❖ 50% خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي.
- ❖ 25% خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي.

➢ **الهيكل المالي للتمويل الثلاثي.**

جدول رقم (3-5): هيكل التمويل الثلاثي (أنظر الملحق رقم 05).

المستوى	قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
المستوى الأول	حتى 5.000.000 دج	%29	%1	%70
المستوى الثاني	من 5.000.00 دج إلى 10.000.000 دج	%28	%2	%70

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

- **فترة سداد القرض في التمويل الثلاثي:** تقدر مدة سداد القرض في هذا النوع من التمويل بثلاث عشرة سنة مقسمة كالتالي:
  - **الثلاث سنوات الأولى:** إعفاء من تسديد القرض.
  - **العشر سنوات التالية:** يسدد المستثمر من قيمة نسبة المساهمة الشخصية حسب المستوى المذكور سابقا × المبلغ المستثمر.

كما تأخذ الأولوية في التسديد كما يلي:

- **الخمس سنوات الأولى:** التسديد للبنك.
- **الخمس سنوات الأخيرة:** التسديد للوكالة.

ثالثا: مسار عملية المرافقة في مرحلة بداية المشروع والتوسيع (أنظر الملحق رقم 06)

1. مسار عملية المرافقة في بداية المشروع.

الشكل رقم(3-2): مسار عملية المرافقة أثناء إنجاز المشروع.

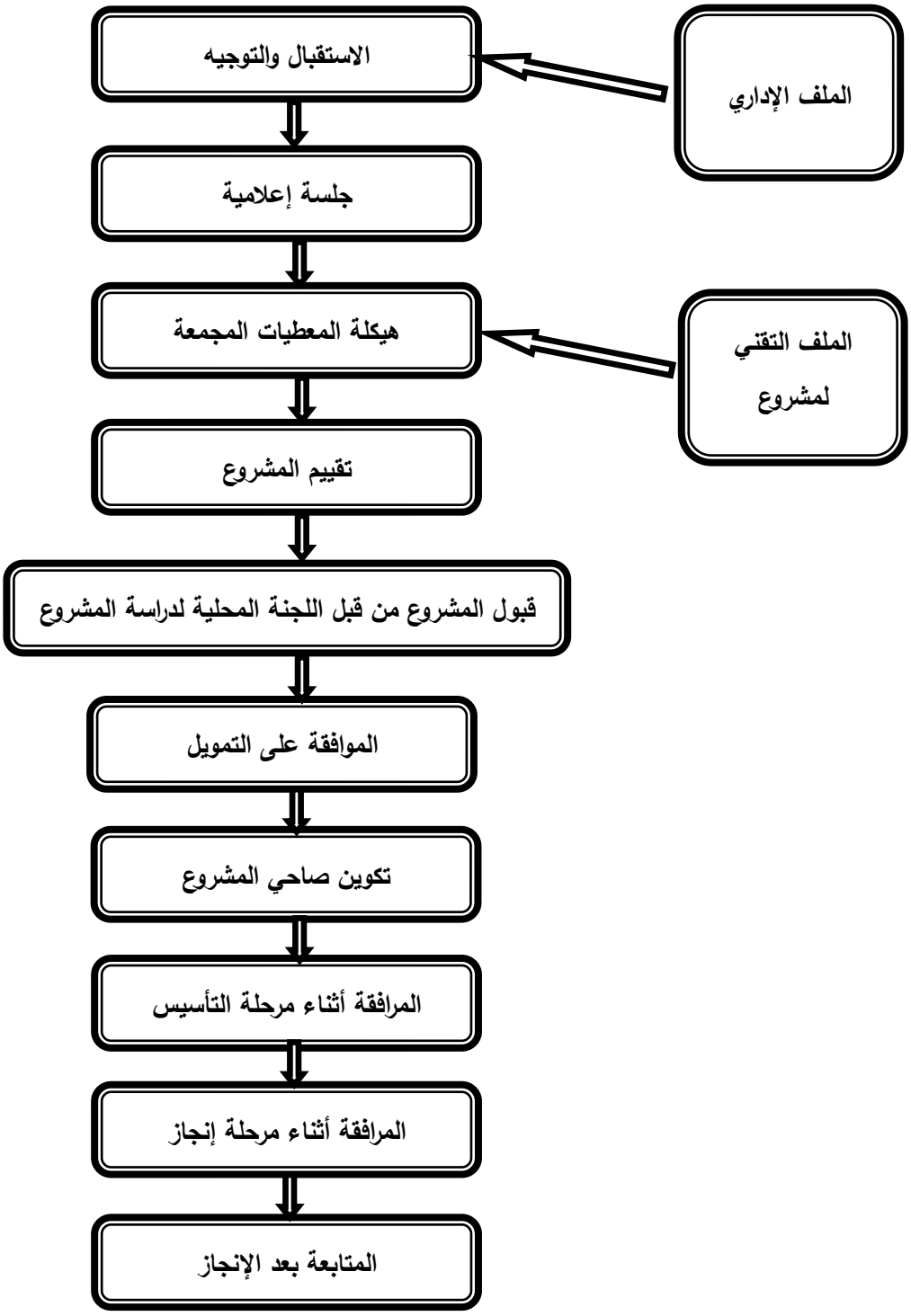

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة

2. مسار عملية المرافقة في مرحة التوسيع:

الشكل رقم (3-3): عملية المرافقة في مرحلة التوسيع.(أنظر الملحق رقم07)

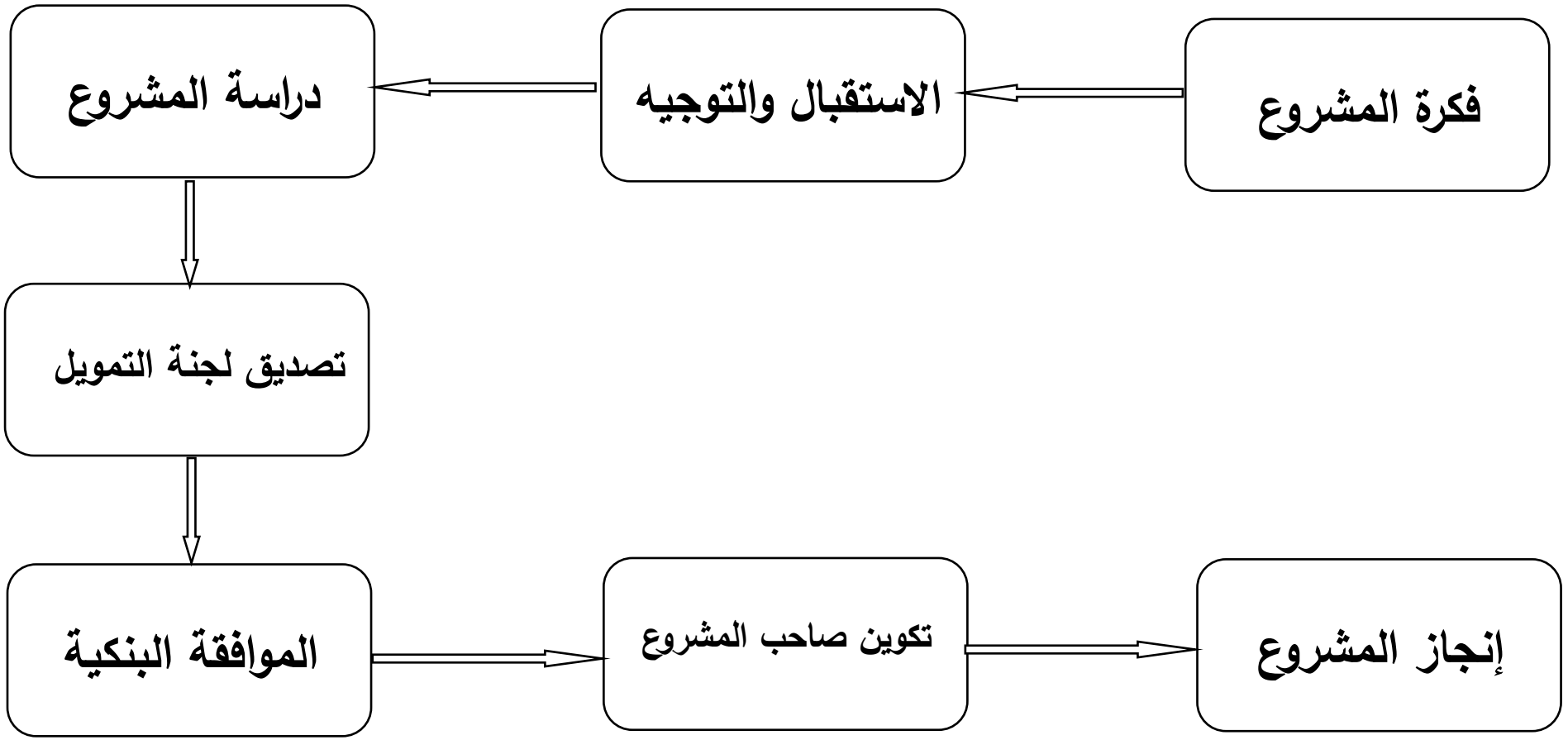

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة.

المطلب الثالث: دور وكالة بسكرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة من 2010 إلى 2016.

تعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب من اهم الهيئات التي خصصتها الجزائر لترقية المؤسسات والمشاريع ونشر الفكر المقاولاتي، فهي من اهم اجهزة الدولة للتخفيف من حدة البطالة وإدماج شريحة الشباب في الحياة العملية، ومتابعتهم من خلال التأهيل والتمويل والمراقبة، كما تتمثل أهميتها أيضا في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها من أجل تطوير هذا القطاع وترقيته.

ويتوفر إقليم ولاية بسكرة على أرض خصبة للاستثمارات، وتوفرها على الإمكانيات المادية والبشرية، ركزت الوكالة على التنويع في المشاريع بهدف إنشاء اقتصادية محلي جديد يمكنه بالرقي بالمنطقة، حيث يشمل هذا النوع من المشاريع في القطاعات عدة والجداول الموالية يوضحان تطور تصنيف المشاريع المؤهلة والممولة حسب قطاع النشاط:

1. **القطاع الفلاحي:** تشتهر المنطقة بـ:
   - **إنتاج التمور ومشتقاته:** تعليب وتغليف التمر، عجين التمر، معجون التمر، ... الخ.
   - **زراعة المنتجات:** الزراعة المحمية داخل البيوت البلاستيكية أحادية القبة، ومتعددة القبب.
   - **تربية الحيوانات:** كالأبقار من أجل إنتاج اللحوم والحليب ومشتقاته، والدواجن من أجل إنتاج اللحوم البيضاء والبيض،...الخ
2. **القطاع الصناعي:** في هذا القطاع ومن اجل التنمية المحلية الصناعية تم التركيز على:
   - الصناعة التحويلية ومختلف الصناعات الخفيفة مثل: صناعة الورق، صناعة المواد الأولية (المسامير، البراغي،... الخ.
3. **البناء والأشغال العمومية:** يكتسب هذا القطاع أهمية كبيرة بالنسبة لقطاعات الأخرى باعتباره الأرضية الصلبة لنجاح أي مشروع (مرافق عامة، طرق) خاصة من ناحية:
   - **انجاز الطرقات والمرافق العامة والبناء في جميع أطواره:** أشغال البناء، أشغال الكهرباء،... الخ.
4. **القطاع الحرفي:** لما تحتويه الولاية من تراث ثقافي ثري ومناطق سياحية، ومن أجل إحياء السياحة الصحراوية، تم التركيز على:
   - الخياطة، حياكة الزرابي، صناعة الفخار، ...الخ
5. **قطاع الخدمات:** وهي المشاريع التي توفر وتلبي حاجيات المواطنين اليومية:
   - المقاهي، المطاعم،...الخ

جدول (3-6): تطور عدد المشاريع المؤهلة بوكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2016.

السنوات / النشاطات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فلاحة	53	170	711	1141	1456	234	93
الحرف	16	48	69	127	107	67	37
أشغال عمومية	54	55	47	22	36	20	9
الري	5	3	5	2	1	2	2
صناعة	15	28	35	37	51	19	15
مهن حرة	7	10	68	130	240	70	20
خدمات	78	90	132	135	147	88	51
نقل البضائع	41	74	130	22	4	0	0
نقل الأشخاص	2	3	3	6	2	0	0
المجموع	**271**	**481**	**1200**	**1622**	**2044**	**500**	**227**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الشكل رقم (3-4): تطور عدد المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2010-2016.

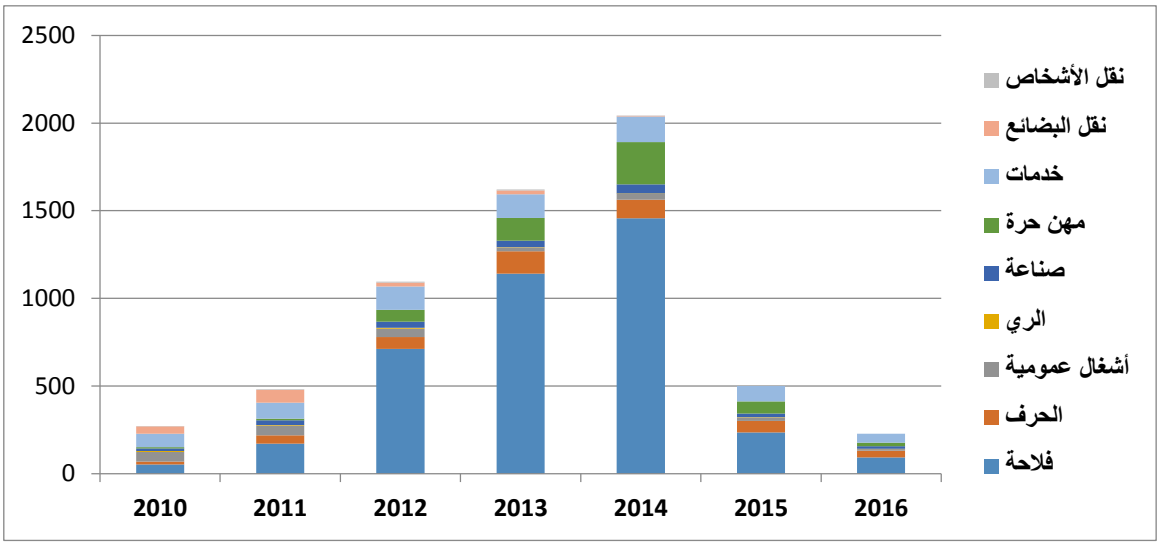

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-6)

من خلال الجدول (3-6) والذي يوضح لنا تطور المشاريع المؤهلة والتي تم تمويلها من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب – وكالة بسكرة–ما بين الفترة 2010-2016 نلاحظ أن اجمالي المشاريع المؤهلة كان 6345 مشروع ومن خلال ما جاء به الجدول نلاحظ المنحنى تصاعدي في عدد المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2010-2016 بحيث كانت في 2014 أكثر سنة تم فيها تأهيل المشاريع للتمويل بـ 2044 مشروع وشهدت الفترة ما بين 2015-2016 تراجع في عدد المشاريع المؤهلة للتمويل حيث وصلت في 2016 إلى 227 مشروع وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالسنوات السابقة وهذا راجع إلى الوضع الحالي للدولة واتباعها سياسة التقشف في الوقت الراهن بعدم منح العديد من المشاريع غلا لحاملي الشهادات الجامعية أو التكوينية منها....الخ وأيضا وتحقيق الاكتفاء من حيث عدد المشاريع المملة في بعض القطاعات منها الفلاحة والنقل ... الخ.

أما بالنسبة لطبيعة النشاطات المؤهلة فاحتلت المشاريع الفلاحية طليعة المشاريع الممولة، حيث بلغ مجموعها خلال هذه الفترة (2010-2016) بـ 3858 حيث كانت السنوات 2014،2013،2012 أكثر سنوات أهلت فيها المشاريع بـ 1141،711، 1456 مشروع على التوالي وبعد الفلاحة يأتي قطاع الخدمات كثاني مجال للمشاريع المؤهلة بـ 721 مشروع، شهد هو الآخر ارتفاعا في عد المشاريع المؤهلة ما بين الفترة 2010-2014 حيث شهدت السنة الأخيرة من هذه الفترة أكبر عدد للمشاريع بـ 147 مشروع لتنخفض إلى 51 مشروع خلال 2016، نفس الأمر ملاحظ في قطاع المهن الحرة والتي كانت بـ 545 مشروع حيث كان هناك ارتفاع في منحنى المشاريع المؤهلة الى غاية 2014 بـ 240

مشروع لينخفض في آخر سنة من 2016 إلى 20 مشروع فقط، وكذلك في قطاع الحرف حيث كان اجمالي المشاريع 471 مشروع وكانت لسنة 2014 أكبر نصيب بـ 127 مشروع، وما يلاحظ كذلك من خلال هذا الجدول أن المشاريع ذات طابع الاستغلال العمومي والري في هذه الفترة : 2010-2016 شهدت تناقص في عدد المشاريع، وكذلك بالنسبة لقطاع النقل بنوعيه شهد في آخر سنتين انعدام في عدد المشاريع المؤهلة للتمويل.

جدول (3-7): تطور القيمة المالية للمشاريع الممولة من طرف وكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2016.

السنوات النشاطات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
فلاحة	145827327	478429411	1745521546	2795776805	3796917169	610674732	232981700
الحرف	26352207	115473520	139196134	300096377	277367180	189151214	97739428
أشغال عمومية	242881307	259939918	193805784	113479300	160072297	104947857	40603000
الري	38940562	25650577	24459208	9990629	9760000	19130000	18430000
صناعة	48705638	132725902	169841428	183067207	290429000	118709000	106175800
مهن حرة	7976500	23990459	102696086	177567358	291419703	106739887	47311714
خدمات	32039915	388044829	594522356	633703398	516646577	323353769	177407800
نقل البضائع	127154831	200936663	310503890	49321262	8945000	0	0
نقل الأشخاص	9423500	184000001	16136000	22577431	3040000	0	0
المجموع	**975301787**	**1643591282**	**3296682429**	**4285579769**	**5444596928**	**1472706462**	**720649442.8**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-5): تطور قيمة المشاريع خلال الفترة 2010-2016.

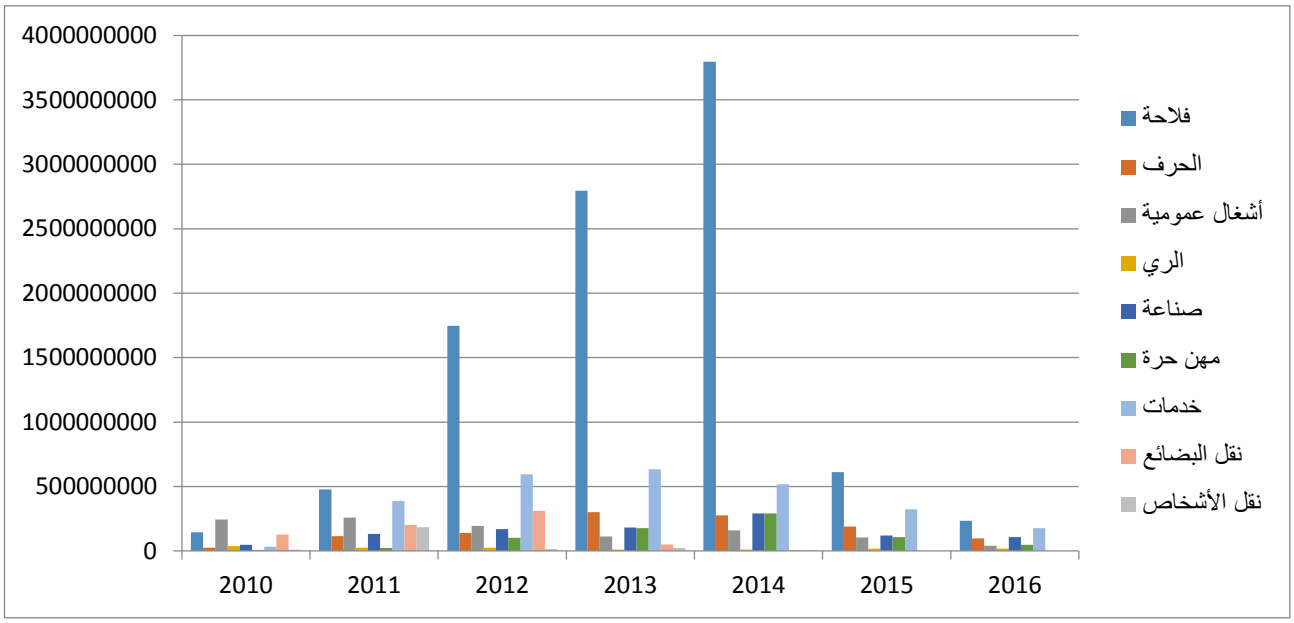

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-7)

من خلال الجدول (3-7) نلاحظ أن قيمة المشاريع التي تم تمويلها خلال الفترة 2010-2016 من قبل الوكالة الوطنية لتدعيم تشغيل الشباب "بسكرة"، تجاوزت 17.8 مليار دينار جزائري حيث بلغت في سنة 2014 أعلى نسبة لها بـ 5.4 مليار دينار جزائري في سنة 2016 أدنى قيمة لها أكثر من 720 مليار دينار وبالنسبة لطبيعة النشاطات كانت الفلاحة هي أكثر القطاعات من ناحية قيمة التمويل بما يفوق 9.8 مليار دينار، ثم يليها قطاع الخدمات بأكثر من 2.66 مليار دينار، ومثلت قيمة قطاعي النقل (البضائع، الأشخاص) مجتمعة ما يفوق 932 مليون دينار.

جدول(3-8): اجمالي المشاريع حسب قطاع النشاط وحسب الجنس خلال الفترة 2010-2016.

النشاطات	الجنس		النسبة	
	رجال	نساء	رجال	نساء
فلاحة	3723	135	58,68	2,12
الحرف	415	56	6,54	0,88
أشغال عمومية	232	11	3,66	0,17
الري	19	1	0,28	0,02
صناعة	176	24	2,77	0,38
مهن حرة	518	27	8,16	0,43
خدمات	633	88	9,98	1,39
نقل البضائع	271	0	4,27	0
نقل الأشخاص	16	0	0,25	0
المجموع	6345		% 100	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-6): إجمالي المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط وحسب الجنس خلال الفترة 2010-2016

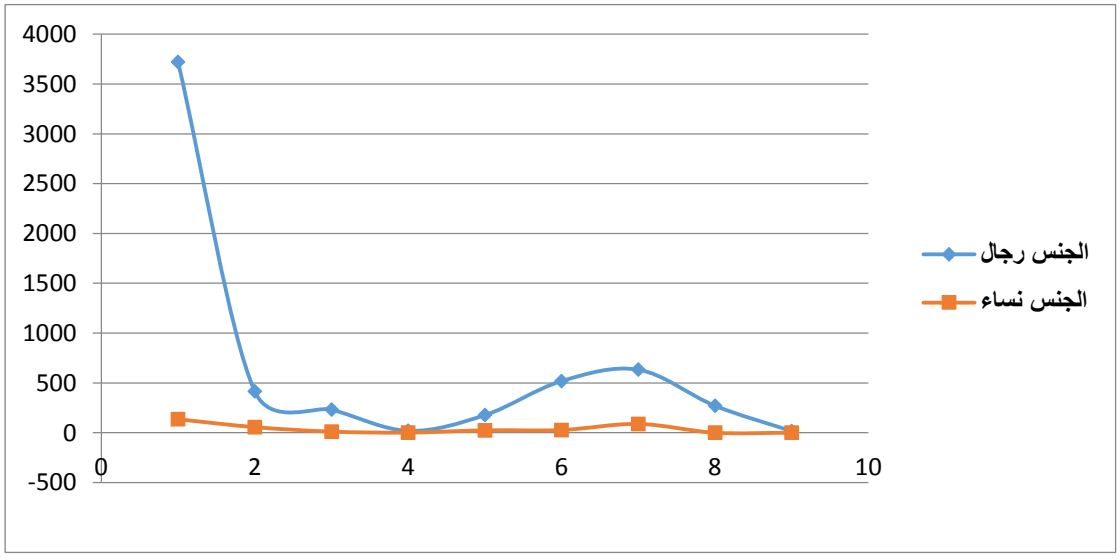

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-8)

من خلال معطيات الجدول يلاحظ أن نسبة استفادة النساء من امتيازات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضئيلة جدا مقارنة بفئة الشباب وذلك من خلال المشاريع المتحصل عليها من بين 6345 مشروع ممول هنالك فقط 342 مشروع ممول لصالح فئة النساء، وهو ما يمثل نسبة 5.39% من إجمالي المشاريع التي تم توليها في الفترة الممتدة بين (2010-2016)، وقد كانت اعلى نسبة استفاد منها الجنس النسوي في قطاع الفلاحة والتي قدرت بـ 2.12% ما يمثل 135 مشروع ممول من أصل 3858 مشروع، وتليها مباشرة قطاع الخدمات والتي قدرت نسبة التمويل فيه بـ 1.39% أي ما يعادل 88 مشروع من أصل 721 مشروع.

جدول (3-9): توزيع صيغ المويل المتبعة من طرف الوكالة

السنوات / صيغة التمويل	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
تمويل ثنائي	39	27	31	19	8	2	3
تمويل ثلاثي	232	454	1169	1603	2036	498	224
المجموع	**271**	**481**	**1200**	**1622**	**2044**	**500**	**227**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-7): توزيع صيغ المويل المتبعة من طرف الوكالة

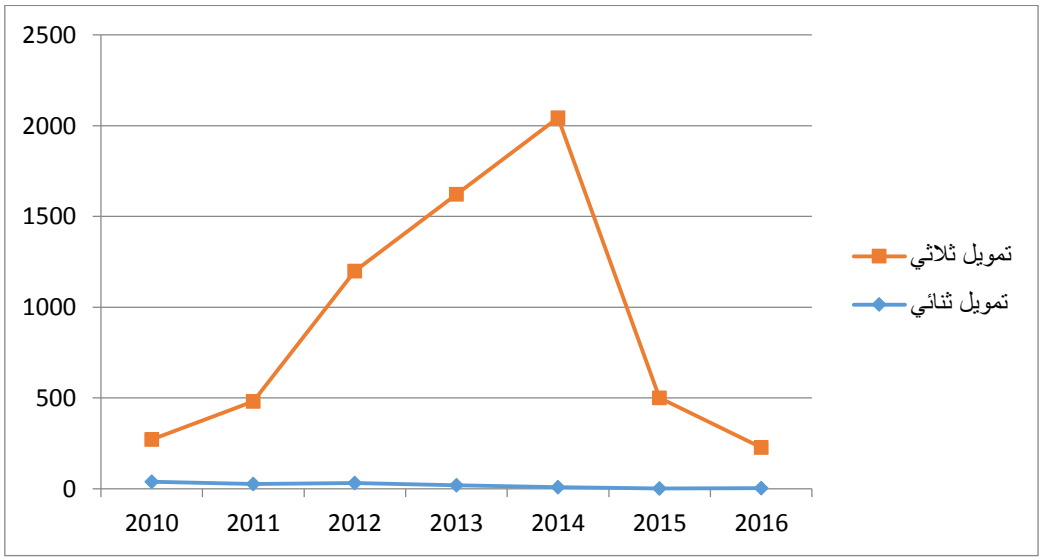

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-9)

يوضح الجدول (3-9): صيغ التمويل المتبعة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب خلال الفترة (2010-2016)، حيث كانت إجمالي المشاريع الممولة خلال هذه الفترة ب، 6345 مشروع تم تمويل 129 مشروع منها وفق صيغة التمويل الثنائي و4216 مشروع منها وفق صيغة التمويل الثلاثي، ويرجع ذلك إلى أن غالبية المستثمرين يتجهون إلى صيغة التمويل الثلاثي لأن العبء المتمثل في المساهمة الشخصية يكون اقل مما هو عليه في صيغة التمويل الثنائي.

جدول (3-10): تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.

السنوات / البنوك	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
BADR	90	187	723	1146	1467	240	100
BDL	34	62	107	100	148	62	22
BEA	48	45	93	121	168	53	22
BNA	39	97	150	113	111	72	41
CPA	60	90	127	142	150	73	42
المجموع	**271**	**481**	**1200**	**1622**	**2044**	**500**	**227**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-8): تطور الموافقات البنكية على مشاريع الوكالة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.

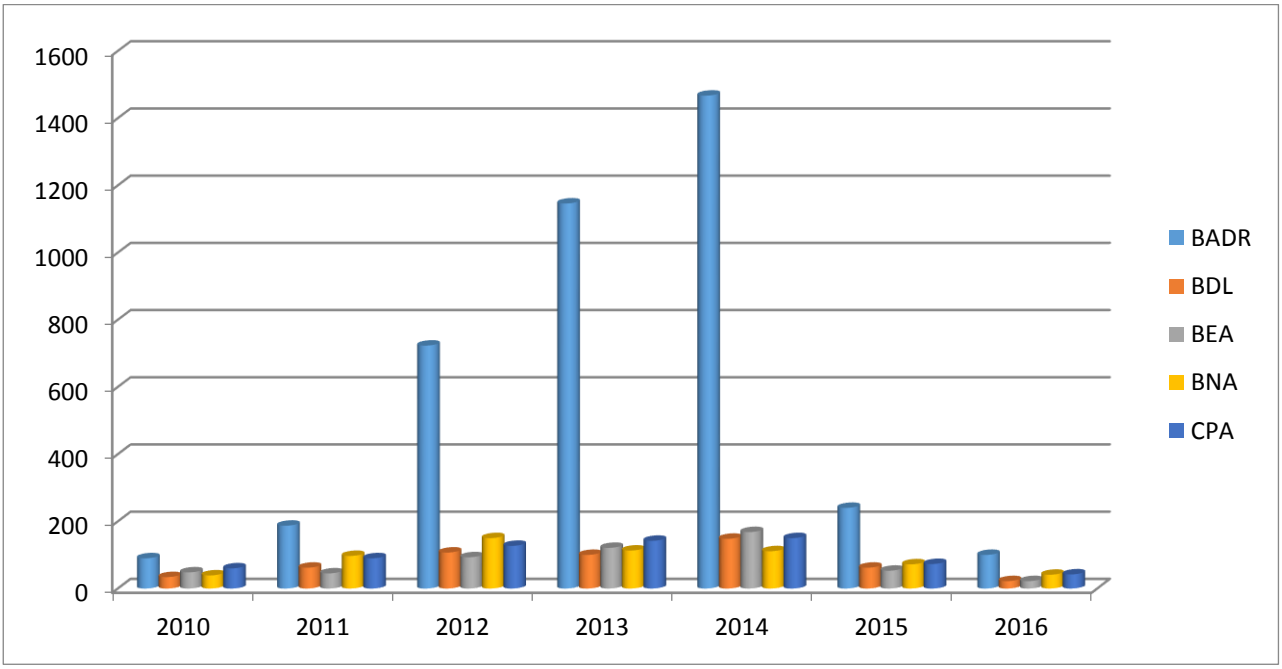

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-10)

جدول(3-11): نسب مشاريع الوكالة الممولة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.

البنوك	عدد المشاريع الممولة	النسبة المئوية (%)
BADR	3953	62.30
BDL	535	8.43
BEA	549	8.67
BNA	623	9.82
CPA	684	10.78
المجموع	**6345**	**%100**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات مقدمة من طرف الوكلة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الشكل رقم (3-9): نسب مشاريع الوكالة الممولة حسب البنوك خلال الفترة 2010-2016.

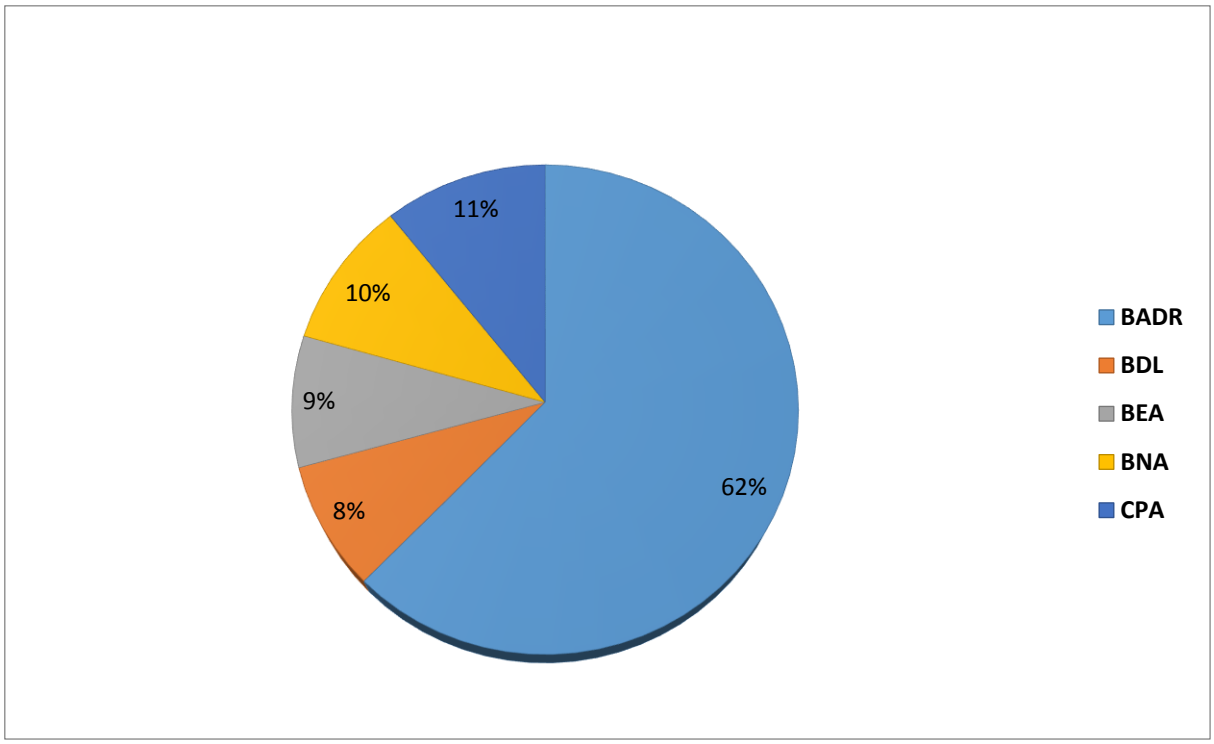

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-10).

من خلال الجدول رقم (3-10) والذي يمثل تطور الموافقات البنكية من الفترة الممتدة من (2010-2016) نلاحظ أن تطور الموافقات البنكية خلال الفترة 2010-2014 في تزايد مستمر والذي يبلغ ذروته سنة 2014 ليتراجع في الفترة ما بين 2015-2016 وهذا راجع لأسباب تم تفسيرها سابقا.

ومن خلال الجدول رقم (3-11) والذي يمثل النسبة المؤوية للمشاريع الممولة حسب البنوك حيث نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث قدرة نسبة التمويل فيه بـ 62.3% وهذا راجع إلى أن قطاع الفلاحة في ولاية بسكرة يعتبر من أهم القطاعات والنشاطات الأكثر أهمية واستقطابا ثم يليه كل من بنك التنمية المحلية، والقرض الشعبي الجزائري المختصان في تمويل نشاطات الخدمات، ويليها أخيرا كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي اللذان يساهمان في تمويل مشاريع الشباب لكن في الحدود الدنيا.

المبحث الثالث: دو الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC وكالة بسكرة في دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمكن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، عن تخصيص وإعداد فضاء لأصحاب المشاريع يضمن التوفيق المهني والاجتماعي، تماشيا مع الأسس القانونية المسيرة لجهاز دعم إحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين ثلاثين وخمسين سنة.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة

الشكل رقم (3-10): الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة وكالة بسكرة.

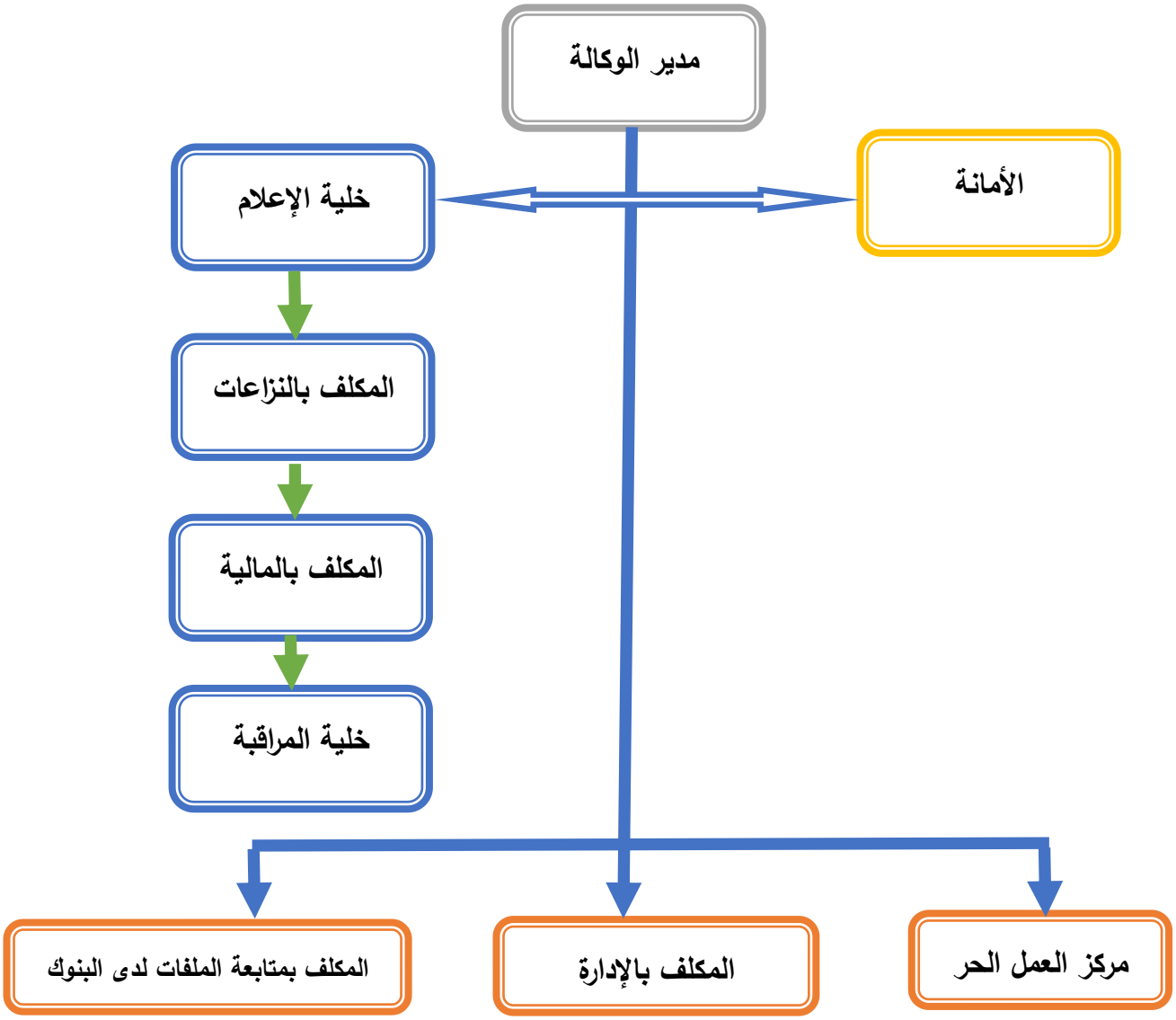

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معلومات ممنوحة من طرف الوكالة.

المطلب الثاني: التركيبة المالية والامتيازات التي يقدمها الصندوق. (أنظر الملحق رقم 10).

أولا: التركيبة المالية: ويمكن تلخيصها في الجدول الوالي.

الجدول رقم (3-12): التركيبة المالية

الاستثمارات	يقل عن خمس ملايين دج أو يساويها	يزيد عن خمس ملايين ويقل عن عشرة ملايين دج أو يساويها
المساهمة الشخصية	%1	%2
قروض بدون فائدة ص.و.ت.ب	%29	%28

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على وثيقة ممنوحة من طرف الوكالة

ثانيا: الامتيازات التي يقدمها الصندوق[1].

1. **الامتيازات المالية:** تتلخص في:

- الصيغة الوحيدة للتمويل حسب الصندوق هي الصيغة ثلاثية الأطراف، التي يغطي الجزء الأكبر منه مصاريف اقتناء العتاد والمعدات الجديدة.
- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الصندوق.

2. الامتيازات الجبائية: يتمتع الشباب النشطون في إطار الوكالة من إعفاءات ضريبية، تتحدد كما يلي:

أ. مرحلة الإنجاز: تتمثل الامتيازات في:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- تخفيض بنسبة 05% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة، والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات.
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

ب. مرحلة الاستغلال: تشمل الامتيازات الجبائية للمؤسسة المصغرة لمدة 03 سنوات بداية من انطلاق النشاط، أو 06 سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثل في:

- الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي على النشاطات المهنية.

[1] الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة.

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاطات المؤسسات.

المطلب الثالث: تقديم نشاط الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وكالة بسكرة

ساهم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في استحداث العديد من مناصب شغل والتقليل من حدة البطالة من خلال تمويله للعديد من المشاريع الاستثمارية والتي كانت سببا في توفير مناصب الشغل وسوف نعرض ذلك وفق الإحصائيات التالية.

الجدول رقم (3-13): عدد وقيمة النشاطات الممولة من طرف الصندوق خلال (2010-2016).

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	قيمة المشاريع الممولة
فلاحة	3631	10258281257
الحرف	441	1176020363
أشغال عمومية	70	278722252
الري	7	41456674
صناعة	178	942890725
صيانة	10	34202765
صيد السمك	1	9664163
مهن حرة	35	58526982
خدمات	437	17494992737
نقل البضائع	959	2536676130
نقل الأشخاص	307	822223562
المجموع	**6076**	**3353657610**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات ممنوحة من طرف الوكالة.

الشكل (3-11): عدد النشاطات الممولة من طرف الصندوق خلال (2010-2016).

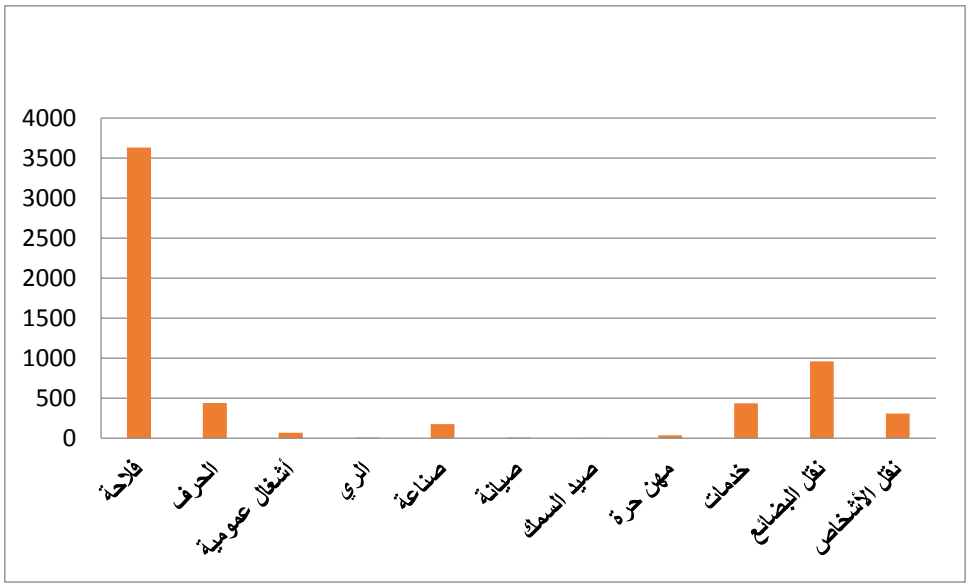

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-11)

الشكل رقم (3-12): قيمة النشاطات الممولة من طرف الصندوق خلال (2010-2016).

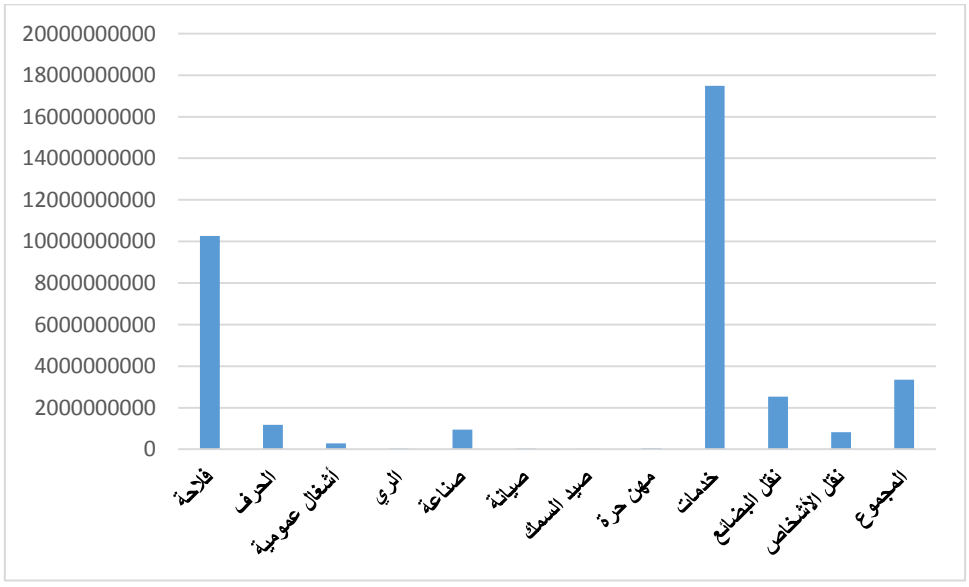

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-13)

من خلال الجدول نلاحظ تطور واضح في المشاريع الممولة من سنة الى اخرى، حيث كان مجمل المشاريع خلا 7 سنوات (2010-2016) يقدر بـ 6076 مشروع، وهذا يرجع الى وعي الشباب المستثمرين بضرورة الخوض في مشاريعهم الخاصة و كذا النجاح الذي حققه الصندوق في تأهيل المستثمرين و نجاح المشروعات، وكما نلاحظ من الجدول أن قطاع الفلاحة كان له الحصة الأكبر من عدد المشاريع الممولة بـ 3631 مشروع أي ما يقارب 10258281257 دج، ثم يليه قطاع الخدمات بـ 437 مشروع بتكلفة قدرت بـ17494992737 دج وهذا نتيجة الأرباح في هذا القطاع وسهولة الاستثمار فيه، أما القطاع الصناعي فنلاحظ أن نسبة التمويل فيه منخفضة مقارنة بالقطاعيين السابقين بـ178 مشروع بتكلفة قدرها 942890725دج بالرغم من مساهمته الكبيرة في اقتصاد الوطني، ويعود ذلك إلى أن الصناعة تحتاج إلى مؤهلات وكفاءات المستثمرين وكذا حجم القروض يكون كبير لإقامة المشاريع في مثل هذه القطاعات، أما فيما يخص كل من قطاعي الحرف.

الجدول رقم (3-14): عدد المناصب المستحدثة من طرف الصندوق حسب قطاعات النشاط خلال الفترة 2010-2016

النشاطات	عدد المناصب المستحدثة
فلاحة	10066
الحرف	457
أشغال عمومية	205
الري	20
صناعة	534
صيانة	22
صيد السمك	5
مهن حرة	43
خدمات	932
نقل البضائع	959
نقل الأشخاص	447
المجموع	**13690**

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على معلومات ممنوحة من طرف الوكالة.

الشكل رقم (3-13): مناصب العمل المستحدثة.

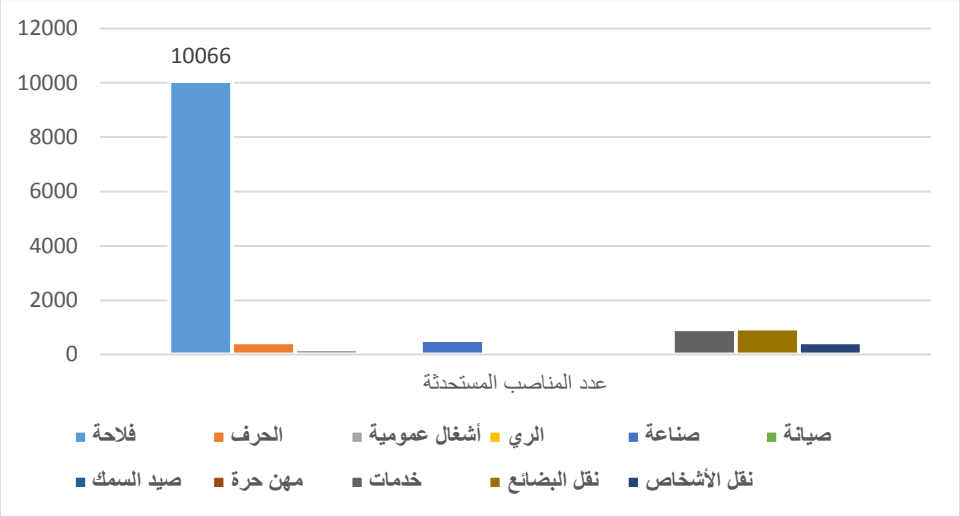

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول(3-14)

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه، أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة – وكالة بسكرة–ساهم وبشكل كبير خلال الفترة الممتدة من (2010-2016) في استحداث حوالي 13690 منصب شغل وذلك راجع إلى المشاريع التي تم تمويلها من طرف الصندوق والتي قدرت بـ 6076 مشروع، بحيث يعتبر قطاعي الفلاحة والنقل بنوعيه (نقل البضائع، نقل الأشخاص)، من أكبر القطاعات التي وفرت واستحدثت مناصب شغل، وهذا راجع إلى عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف وكالة بسكرة والقطاعيين خلال الفترة 2010-2016، ثم يليهما كل من قطاع الحرف والصناعة والخدمات، بحيث وفرت ما يقارب 1923 منصب شغل خلال 7 سنوات، بعدها تليها باقي القطاعات الممولة من طرف الوكالة.

الجدول رقم (3-15): توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق وكالة بسكرة خلال الفترة 2010-2016

الجنس المستفيد	عدد القروض الممنوحة	نسبة القروض الممنوحة
الرجـــال	5118	84.24
النســـاء	958	15.76
المجمـــوع	**6076**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ممنوحة من طرف الوكالة

الشكل رقم (3-14): توزيع القروض الممنوحة من طرف الصندوق خلال الفترة 2010-2016

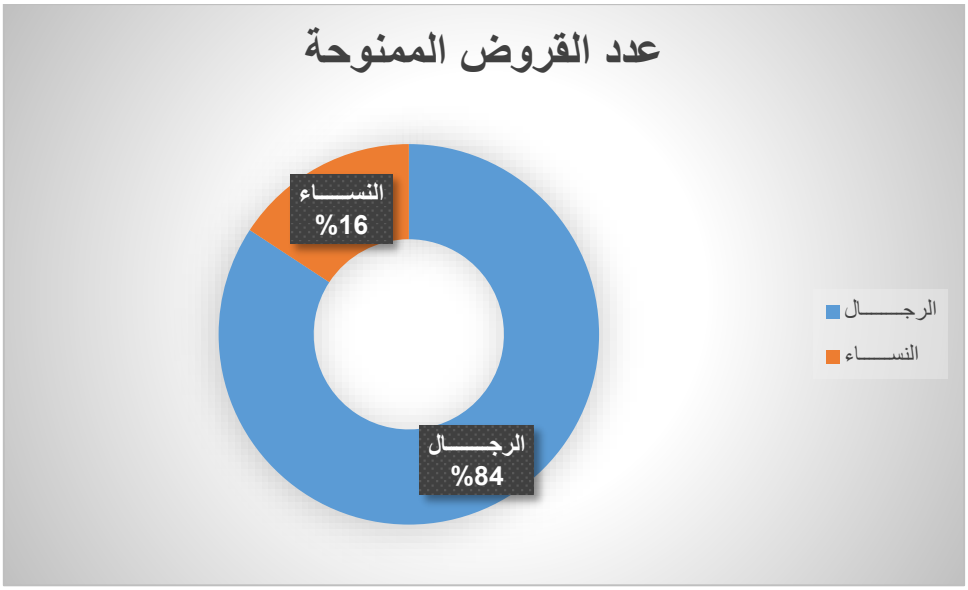

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-15).

نلاحظ أن أغلبية القروض الممنوحة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –وكالة بسكرة–خلال الفترة الممتدة بين (2010-2016) موجهة على فئة الرجال والتي قدرت بنسبة 84.24%، وفيما يقابلها من الطلب لدى النساء على الخدمات التمويلية الممنوحة من طرف الصندوق فهو منخفض وقدر بنسبة 7%. ويرجع هذا الفرق الكبير في نسبة التمويل كون فئة الرجال تستحوذ على معظم الحصة العمالية الوطنية.

الجدول رقم (3-16): الموافقات البنكية على المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2010-2016

	الموافقات البنكية	نسبة الموافقات البنكية
BADR	3762	61.91
BDL	644	10.59
BEA	522	8.59
BNA	443	7.29
CPA	705	11.60
المجموع	**6076**	**%100**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق ممنوحة من طرف الوكالة

الشكل رقم (3-15): نسبة الموافقات البنكية على مشاريع الصندوق خلال الفترة 2010-2016.

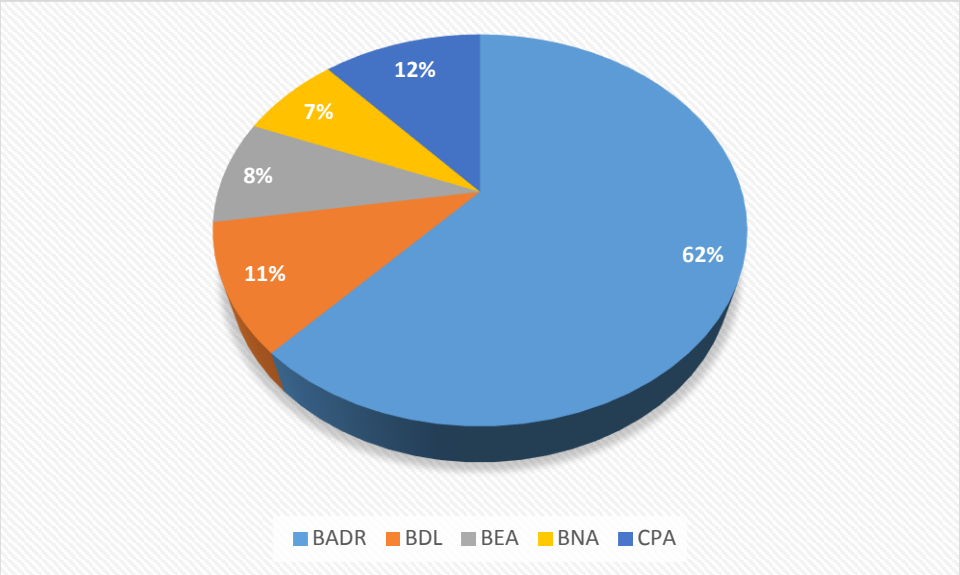

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول (3-16).

نلاحظ أن هناك تزايد مستمر في التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار التمويل الثلاثي عن طريق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة –وكالة بسكرة-، كما نلاحظ أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو الممول الأكبر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 3762 مشروع أي بنسبة 61.91% من إجمالي المشاريع الممولة من طرف الصندوق خلال الفتر (2010-2016)، وهذا ما يدل على أن الفلاحة في ولاية بسكرة تعتبر من بين النشاطات الأكثر أهمية في التمويل، ثم يليه القرض الشعبي الجزائري وبنك التنمية المحلية بـ 705، 644 مشروع على التوالي بنسبة 11.60% و10.59% المتخصصان في تمويل نشاطات الخدمات التي عرفت إقبالا كبيرا من طرف الشباب، ثم يأتي في الأخير كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري اللذان يساهمان في تمويل مشاريع الشباب لكن في الحدود الدنيا.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في فصلنا هذا تم التوصل إلى النتائج التالية:

- ❖ لكل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة دور هام في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبران من أهم الهيئات الداعمة لها في الجزائر.
- ❖ من مهام الوكالة الوطنية تشجيع وتدعيم ومرافقة الشباب البطال من أصحاب المبادرات للاستثمار في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تضع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بين يدي المستثمرين أسلوبين من التمويل (الثنائي والثلاثي) وبمستويين، وذلك حسب القدرة والمساهمة الشخصية.
- ❖ عملية التمويل في الهيئتين تشمل مرحلة إنشاء المؤسسة، وكذا توسيعها.
- ❖ تمت برمجة نظام التأمين عن البطالة لفائدة أجراء القطاع الذين فقدوا مناصب عملهم بصفة لا إرادية، والتي على غرارها تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم رقم 94-188.
- ❖ حتى تتمكن المشاريع الاستثمارية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وللصندوق الوطني للتأمين على البطالة من العمل والتطور، خصص لها تنفيذ ما نسبته 20% من إجمالي المشاريع العمومية المحلية المطروحة في المناقصات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

تمهيد:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل في ترقية وتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما جعلنا نقوم بالتعرض إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصعوبة إيجاد تعريف موحد لها، كذلك تطرقنا إلى أهمية هذا القطاع اقتصاديا واجتماعيا والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحديات التي تنتظرها، وإلى مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الداخلية والخارجية، كما تعرضا أيضا للهيئات الموجهة لدعم وتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الصناديق والبرامج التي أعدتها الدولة من اجل التمويل والمساهمة في ترقية هذا القطاع وتطويره داخليا وخارجيا.

ولمعرفة الدور الذي تلعبه هيئات الدعم والتمويل في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قمنا بتسليط الضوء على الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بكونهما من أهم هيئات الدعم التي قامت الجزائر بإنشائها، بغية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وكآليتين تدفع الشباب لإقامة مشاريع من جهة أخرى، وقد حققتا نجاحنا نسبيا بالنظر إلى المشاريع التي تم تمويلها من طرف الهيئتان، وفي مساهمتها في التقليل من حدة البطالة من خلال مناصب الشغل التي وفرتها من خلال المؤسسات التي تم إنشائها.

نتائج اختبار الفرضيات:

بعد الإحاطة النظرية بمختلف متغيرات الموضوع، وإسقاط أهم الأفكار على الجانب التطبيقي، تم التوصل إلى اختبار صحة فرضيات الدراسة المطروحة كالتالي:

- تختلف خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دولة إلى أخرى وذلك باختلاف معايير التصنيف المعتمدة في كل بلد بتباين الإمكانيات والموارد، فبعض المؤسسات التي تعتبر صغيرة أو متوسطة الحجم في بعض الدول المتقدمة قد تكون من ضمن المؤسسات كبيرة الحجم في دول نامية.
- يشكل التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسط وخاصة في ظل ضعف القدرات التمويلية الذاتية أصحاب تلك المؤسسات غير أن المشاكل المتعلقة بتمويله لها تقف عائقا أمام لجوئها إليه وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف هيئات الدعم الحكومي تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية إنشاء وتوسيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقائها، وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع وتقديم الخدمات واستعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.

الخاتمة العامة

نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا التطبيقية والنظرية توصلنا إلى مجموعة من النتائج:

1. **النتائج النظرية:** يمكن تلخيصها في:

- الخصائص التي يمتاز بها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تؤهله للتكيف مع مختلف الأوضاع الاقتصادية نظرا لمرونته وقابليته للتجديد والابتكار، وأيضا سرعة التكيف مع ظروف السوق وأذواق المستهلكين، على عكس المؤسسات الكبيرة
- قبل القيام بأي نشاط أو إنشاء أي مشروع يجب البحث عن مصادر تمويلية، سواء كانت هذه المصادر داخلية أو خارجية، بشرط أن تكون بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب وبأقل التكاليف واستخدامها بعقلانية من أجل تحقيق الربح مع النمو.
- تعتبر هيئات الدعم والتمويل المتمثلة في:-ANDI ANSEJ-ANGEM-FGAR-CNAC-APSI وصندوق الزكاة وغيرها، آليات فعالة تعمل على تدعيم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجوانب المالية والتنظيمية، كما تعمل على دفع عجلة التنمية الاقتصادية من المحلية إلى العالمية من خلال تطوير هذا القطاع الفعال.

2. **النتائج التطبيقية:**

- أصبحت الحكومة الجزائرية غير قادرة على استيعاب المزيد من اليد العاملة في مؤسساتها غير المنتجة، لذا تغيرت سياسة الحكومة من توفير مناصب عمل في الوظائف الحكومية، إلى تسهيل مهمة العاطلين عن العمل في توظيف أنفسهم من خلال توفير الدعم المالي والفني لإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة.
- إن مختلف أشكال الدعم والمالي والفني والامتيازات والإعانات الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة تهدف أساسا إلى تشجيع وترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على توسيعها وكذا فتح مجالات جديدة لإنتاج السلع والخدمات واستعادة أنشطة اقتصادية أو خدمية تم التخلي عنها.
- تهدف الوكالة والصندوق حاليا لتوجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات الفلاحة والبناء والأشغال العمومية والري وكذا الصناعات التحويلية، أي المجالات التي تستجيب لطلب الاقتصاد الوطني وسوق الشغل، بهدف ضمان استمرارية المؤسسة المستحدثة وتحقيق المداخيل لمستحدثيها من جهة، ومن جهة أخرى ضمان استرداد الديون المحصل عليها في الآجال المحددة.

- تخفيض نسب الفوائد على القروض المقدمة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **(ANSEJ)** والصندوق الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **(CNAC)** إضافة إلى البنوك والمؤسسات المالية إلى 100 %.

المقترحات: انطلاقا من النتائج السابقة الذكر يمكن تقديم المقترحات التالية:

- تشجيع إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تقدم فرص تمويل مناسبة وبآليات مختلفة تتناسب مع مميزات وخصائص هذه المؤسسات وتطوير أساليب وأدوات التمويل وانتهاج سياسة ديناميكية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في تطوير هذا القطاع على ألا يتم نسخ التجربة كلية لأن ذلك سيكون دون نفع يذكر نظرا لاختلاف المؤهلات البشرية والمادية والمالية والثقافية.
- طرح بدائل تمويلية جديدة أكثر ملائمة، للحد من المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أهم المشاكل التي تعترض نمو هذا القطاع نظرا عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات بسبب صغر حجم رأس مالها.
- توجيه الشباب أصحاب المشاريع نحو نشاطات ذات قيمة مضافة عالية، تلبي احتياجات السوق المحلية والوطنية لضمان استمرارية المؤسسات المنشأة، والمساهمة في زيادة الدخل الوطني.
- إزالة العقبات البيروقراطية عن طريقتبسيط الإجراءات وتقليل مدتها، مع إنشاء مواقع التسجيل الالكتروني لطلبات الدعم والتمويل.
- إنشاء مكاتب خاصة متعلقة بدراسة وتشخيص مختلف العراقيل والمعوقات التي يتوفر عليها المحيط والمناخ الاستثماري الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والعمل على مضاعفة الجهود من أجل تقليل مختلف هذه المعوقات وتهيئة الأرضية المناسبة لنمو وتطور هذه المنظومة.
- يجب استغلال جميع الإمكانيات المتاحة في سبيل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتباره قطاع حيوي يمكن الدولة من تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة.

آفاق الدراسة:

1. دور التمويل الأجنبي غير المباشر في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
2. دراسة مقارنة بين مؤسستين إحداهما تعتمد على التمويل عن طريق البنوك التجارية والأخرى عن طريق البنوك الإسلامية.
3. دور الأسواق المالية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا الكتب:

1. أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.
2. برنوطي سعد نائف، إدارة أعمال الصغيرة أبعاد للريادة، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.
3. حسن المحروق ماهر ومقابله إيهاب، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن، 2006.
4. خبابة عبد الله، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة**، دار الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2013.
5. خوني رابح، حساني رقية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2008.
6. سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي ومداخله**، مكتبة الاشعاع، الإسكندرية، 2000.
7. طارق الحاج، **مبادئ التمويل**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010.
8. عبد الرحمان، يسرى أحمد، **تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1996.
9. عبد السلام عبد الغفور، وآخرون، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار الصفاء، 2001.
10. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، مصر، 2009.
11. عدنان موفق عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
12. عدون ناصر دادي، **تقنيات مراقبة التسيير**، مطبعة دار البعث، الطبعة الأولى، الجزائر، 1990.
13. عدون نصر دادي، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998.
14. عطاف وليم أندرواس، **التمويل والدارة المالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
15. فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال**، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

16. فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد، **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
17. ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **المشارع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2012.
18. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
19. معراج هواري، وحاج سعيد عمر، **التمويل التأجيري المفاهيم والأسس**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
20. منير إبراهيم هندى، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل**، الطبعة الثانية، توزيع منشأة المعارف، الاسكندرية، 1998.
21. الناروز ضياء، **المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بين وسائل التمويل التقليدية والإسلامية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.
22. نبيل جواد، **إدارةوتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
23. يعدل فريد، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

1. أوبختي نصيرة، **القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة –حالة الجزائر–**، رسالة ماجستير في التنمية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان 2010–2011
2. بلحمدي سيد علي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة) تخصص إدارة الأعمال ، كليةالعلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة 2006.
3. حضري دليلة، **آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إقتصاديات شمال افريقيا خلال الفترة 1995**–2005، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية ونقود، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2007.

4. سحنون سمير، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2004–2005.
5. سهام عبد الكريم، **دور الشراكة الأجنبية في زيادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية –دراسة حالة مجمع صيدال–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، جوان، 2007.
6. ضيف أحمد، **أثر اختيار مصادر التمويل على نجاعة المشاريع الاستثمارية، دراسة حالة مجمع صيدال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص المنظمة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة تلمسان، 2007.
7. عليواش أمين عبد القادر، **أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2007/2006.
8. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2006–2007.
9. لخلف عثمان، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد العلوم الاقتصادية الخروب، 1994–1995.
10. لخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها – دراسة حالة الجزائر–**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003–2004.
11. لطيف عبد الكريم، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل سياسات الإصلاحات الاقتصادية الحالية**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001.

12. لولاشي ليلى،" **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود وتمويل ،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة، الجزائر 2004-2005.

ثالثا: الملتقيات والمؤتمرات:

1. بلمقدم مصطفى، طويطي مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامةيومي 15-16نوفمبر 2011، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، الجزائر.
2. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
3. بوهزة محمد، بن يعقوب الطاهر، **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-حالة المشروعات المحلية (سطيف)**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية،جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي25-28 ماي2003.
4. راتول محمد، بن داودية وهيبة، **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي17-18أفريل2006.
5. ريحان الشريف، بومود ايمان، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة حول فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة باجي مختار، الجزائر، 17،18 أفريل.
6. سالم علي، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، الملتقى الدولي حول، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، يومي: 17-18 أفريل 2006.

7. سحنون سمير، بنونة شعيب، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر**، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.
8. سليمان ناصر، محسن عواطف، **تجربة الجزائر في تمويل المشاريع المصغرة بصيغة القرض الحسن**، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني حول تطوير نظام مالي إسلامي شامل، أيام 9-10-11 أكتوبر 2011، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية –الخرطوم–، السودان.
9. شيهاني سهام، حمول طارق، **تقييم برامج دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة الجزائرية** – مع الإشارة إلى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ، مداخلة في ايطار الملتقى الدولي حول: إستراتيجية الحوكمة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، ايام16-15 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.
10. عيسى محمد، **صندوق الزكاة مسار وافاق**، الأيام الدراسة حول الإدارة الاقتصادية والمالية لمؤسسات الزكاة، جامعة الجزائر، يوسف بن خدة، الجزائر، 2009.
11. قادري شهلة وقريشي حليمة السعدية، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كآلية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر**، ملتقى دولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، المسيلة، يومي 15-16 نوفمبر 2011.

رابعا: المجلات:

1. رحيم حسين، ، **نظم حاضنات الأعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الأغواط العدد 2، 2003.
2. زيدان محمد، **الهياكل والآليات الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع.
3. صالحي صالح، **أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الإقتصادة وعلوم التسيير، العدد3، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2004.
4. غياط شريف، بوقموم محمد، **التجربة الجزائرية في تطوير ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2008.

5. لسواس رضوان، لعيوني الزبير، **مؤسسة الزكاة كألية لمكافحة الفقر وتنشيط استثمار الأموال**، إشارة خاصة لمؤسسة الزكاة في الجزائر، مجلة رسالة المسجد، عدد خاص بصندوق الزكاة.
6. وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، مديرية المنظومات الإعلامية والإحصائية، نشرية المعلومات الاقتصادية رقم 10، السداسي الثاني من 2006.

خامسا: المراسيم والقوانين:

1. المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني 1417 الموافق لـ 08 سبتمبر 1996 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الجريدة الرسمية، المادة السادسة، العدد 52.
2. المرسوم التنفيذي رقم 232/96 المؤرخ في 14 صفر عام 1417هـ الموافق 29 جوان 1996، الجريدة الرسمية العدد 40.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1. C-F Roger Aim**; organisation des entreprises** ; édition AFNOR-France 2006
2. Robert WTTERWULGHE ; **la PME une entreprise humaine** ; paris 2000.

III. مواقع الأنترنت

1. **http://ibrahem-assalea.3abber.com/post/150946**
2. **http://www.andi.dz/index.php/ar/missions-de-l-andi**
3. **http://www.andpme.org.dz/index.php/ar**
4. **http://www.angem.dz/ar/article/objectifs-et-missions/**
5. **http://www.elmouwatin.dz/?,5051&lang=fr**
6. **http://www.elmouwatin.dz/?ANDPME&lang=fr**
7. **http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id_article=5051&lang=fr**
8. **http://www.fgar.dz/portal/ar/content/**
9. **http://www.marw.dz/index.php/2015-03-24-13-19-40/10-2010-01-05-08-27-32.html**
10. **https://accdiscussion.com/acc6579.html**
11. **https://revues.univ-ouargla.dz**
12. **https://www.cnac.dz/site_cnac_new/Web%20Pages/Ar/AR_PresentationCNAC.aspx**

الملاحق

الملحق رقم 01

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة ذات طابع عمومي، تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي .

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتنفيذ جهاز ذو مقاربة اقتصادية ، يهدف إلى مرافقة الشباب البطال لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال إنتاج السلع والخدمات.

تسعى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى ترقية ونشر الفكر المقاولتي ،وتمنح إعانات مالية و امتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

تتصرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية وكل الفاعلين على المستويين الوطني والمحلي.

شروط التأهيل :

-أن يتراوح سن الشباب من 19 إلى 40 سنة .
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع .
-أن يكون بدون عمل .
-أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق النسبة المحددة حسب المشروع .

مراحل المرافقة :

فكرة المشروع – استقبال وتوجيه -إعداد المشروع – المصادقة على المشروع من قبل لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع – موافقة البنك – تكوين صاحب المشروع – تمويل المشروع -الإنطلاق في النشاط – متابعة النشاط .

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر – الجزائر
الهاتف : 021.67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

الملحق رقم 02

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

ولاية: بسكرة

بطاقة تقنية للفرع

الفرع:

- لقب واسم مدير الفرع :سحري عبد الحليم
- العنوان:أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 **بني مرة بسكرة**
- تاريخ النشأة:1998/03/01
- الهاتف :033 657955
- الفاكس :033 657956
- الهاتف النقال:/
- عدد الموظفين :49

ملحقة بسكرة :

- لقب واسم رئيس الملحقة :رواقد فاطمة الزهراء
- تاريخ النشأة :2013/12/18
- العنوان:أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 **بني مرة بسكرة**
- الهاتف :033 657955
- الفاكس :033 657956
- عدد الموظفين :08

ملحقة زريبة الوادي:

- لقب واسم رئيس الملحقة :**بن ناجي مراد**
- تاريخ النشأة :**2011/06/16**
- العنوان:**حي الإداري زريبة الوادي ولاية بسكرة**
- الهاتف :**033 64 14 97**
- الفاكس :**033 64 14 97**
- عدد الموظفين :**03**

ملحقة اولاد جلال:

- لقب واسم رئيس الملحقة :**الزين عبد الجليل**
- تاريخ النشأة :**2012/04/24**
- العنوان:**مكتب التنظيم العام،مقر الدائرة القديم أولادجلال ولاية بسكرة**
- الهاتف :**033 76 12 81**
- الفاكس :**033 76 12 81**
- عدد الموظفين :**03**

ملحقة طولقة:

- لقب واسم رئيس الملحقة :**مغزيا لعرافي أحمد**
- تاريخ النشأة :**2013/06/30**
- العنوان:**مقر الحرس البلدي سابقا طولقة ولاية بسكرة**
- الهاتف :**033 78 78 57**
- الفاكس :**033 78 78 57**
- عدد الموظفين :**04**

- **السكن الوظيفي:**
  - لقب واسم المستغل : **سحري عبد الحليم مدير الفرع**
  - تاريخ التعيين أو الشراء : **2012/05/30**
  - العنوان : **حي 110 مسكن رقم76 عمارة رقم 08/أ العالية الشمالية بسكرة.**

1. تصنيف الموظفين حسب النوع:

الصنف	ذكر	انثى	المجموع
إطـــار سامي	01	00	01
إطـــــــار	33	07	39
التحـــكم	03	01	04
التـــــنفيذ	03	01	04
المجـــموع	**40**	**09**	**49**

الملحق رقم 02

1- فـــــرع بسكرة:

الـــفـــــرع	بسكرة
ملحقة	بسكرة
الملكية	أملاك الدولة
العنوان	أسواق الفلاح سابقا حي المجاهدين ص ب 297 بني مرة بسكرة الهاتف :033 657955 الفاكس :033 657956
نوع الاستغلال	كـــــراء
المساحة	283 م^2
حالة التهيئة/أشغال التهيئة	ملحقة مهيأة ومجهزة
الإقليم	بلدية بسكرة،بلديةالحاجب،بلدية سيدي عقبة،بلدية عين الناقة،بلديةالحوش،بلديةالوطاية،بلديةالقنطرة،بلدية جمورة ،بلدية البرانيس،بلديةشتمة،بلديةمشونش،بلدية عين زعطوط،
تاريخ انطلاق النشاط	1998/03/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
وزارة العملوالتشغيل والضمان الاجتماعي
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

بـطـاقـة تـقـنـيـة

-2ملحقة زريبة الوادي:

الـفـرع	بسكرة
ملحقة	زريبة الوادي
الملكية	تعيين بقرار رقم 2009/91 بلدية زريبة الوادي
العنوان	الحي الإداري زريبة الوادي ولاية بسكرة الهاتف :97 14 64 033 الفاكس :97 14 64 033
نوع الاستغلال	بدون مقابل
المساحة	41 م^2
حالة التهيئة/أشغال التهيئة	ملحقة مجهزة في حاجة للتهيئة
الإقليم	بلدية زريبة الوادي ،بلدية الفيض ،بلدية مزيرعة، ،بلدية خنقة سيدي ناجي،
تاريخ انطلاق النشاط	2011/06/16

ملاحظة : تم إقتناء مقر جديد مخصص لملحقة زريبة الوادي- 5 محلات تجارية - بموجب عقد :2016/510 بتاريخ 2016/03/14 , في انتظار عملية التهيئة .

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

3-ملحقة اولاد جلال:

الفرع	بسكرة
ملحقة	أولاد جلال
الملكية	دائرة أولاد جلال
العنوان	مكتب التنظيم العام،مقر الدائرة القديم أولاد جلال ولاية بسكرة الهاتف :81 6632 033 الفاكس :81 6632 033
نوع الاستغلال	بدون مقابل
المساحة	20 م^2
حالة التهيئة/أشغال التهيئة	ملحقة مجهزة
الإقليم	بلدية أولاد جلال ،بلدية سيدي خالد ،بلدية الدوسن، ،بلدية البسباس، بلدية الشعيبة، بلدية رأس الميعاد
تاريخ انطلاق النشاط	2012/04/24

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

4- ملحقة طولقة:

الفرع	بسكرة
ملحقة	طولقة
الملكية	مقررة رقم 2014/03 بلدية طولقة
العنوان	مقر الحرس البلدي سابقا طولقة ولاية بسكرة الهاتف :51 75 59 033 الفاكس :51 75 59 033
نوع الاستغلال	بدون مقابل
المساحة	90 م^2
حالة التهيئة/أشغال التهيئة	ملحقة مجهزة في حاجة للتهيئة
الإقليم	بلدية طولقة ،بلدية برج بن عزوز ،بلدية لغروس، ،بلدية فوغالة، بلدية ليوة، بلدية بوشقرون ، بلدية ليشانة ، بلدية امخادمة ،بلدية اورلال،بلديةامليلي،بلديةاوماش
تاريخ انطلاق النشاط	2013/06/30

الملحق رقم 03

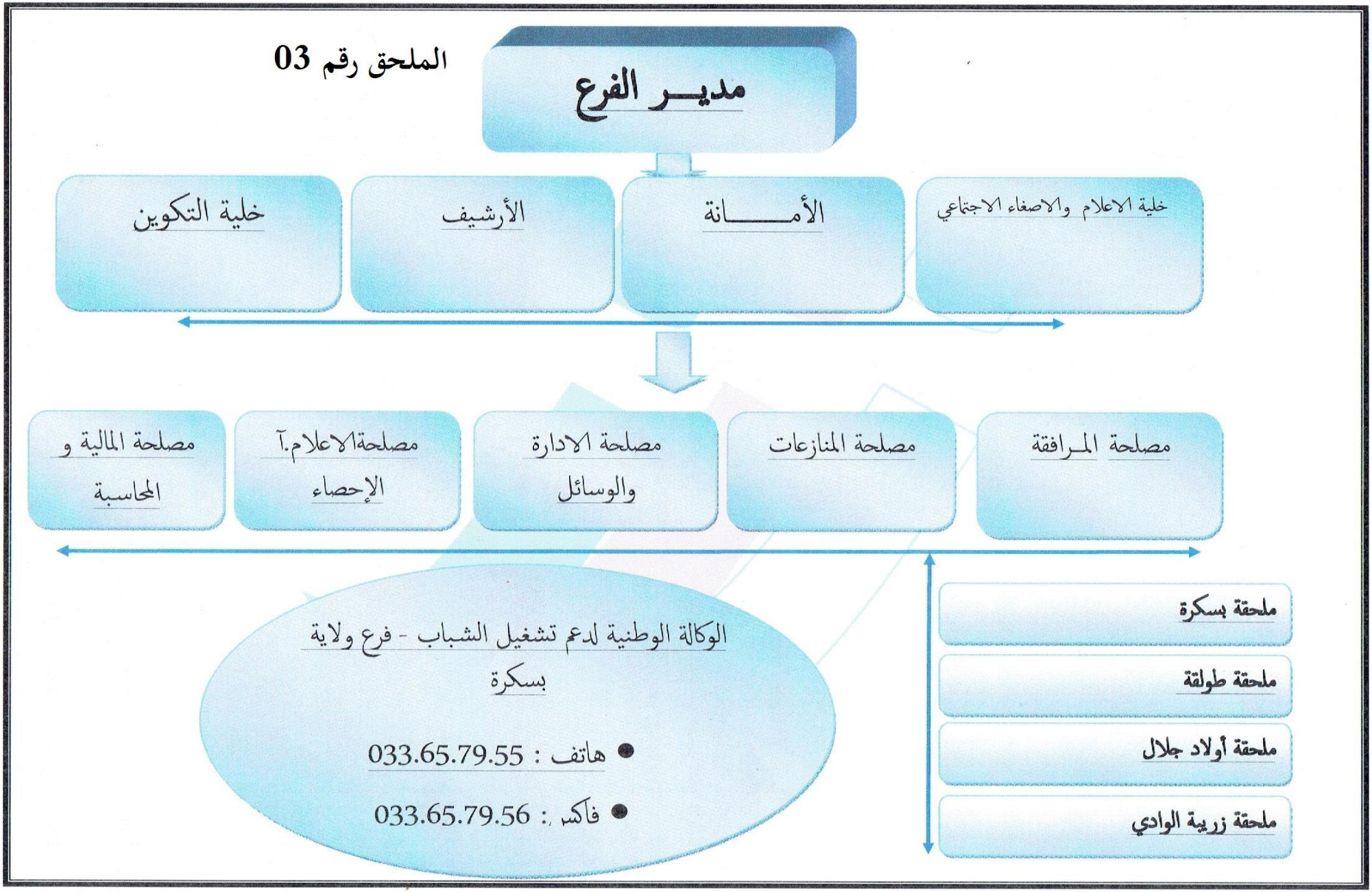

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

الملحق رقم 04

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثلاثي

التركيبة المالية

يتم التمويل الثلاثي بمشاركة كل من المستثمر، البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، ويتكون من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.

2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب،

3 -قرض بنكي مخفض الفوائد بنسبة 100% و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع.

الهيكل المالي للتمويل الثلاثي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
حتى 5.000.000 دج	% 29	%1	%70

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية	القرض البنكي
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	% 28	% 2	% 70

تخفيض نسب الفوائد البنكية

تخفض نسبة فائدة القرض البنكي بـــــ 100% بالنسبة لكل النشاطات (نسبة الفائدة 0%).

الإعانات المالية

تمنح لشباب أصحاب المشاريع، ثلاثة قروض اضافية :

قرض بدون فائدة لاقتناء عربة ورشة = 500.000 دج لفائدة حاملي شهادات التكوين المهني.

قرض بدون فائدة للكراء يصل إلى 500.000 دج.

قرض بدون فائدة لإنشاء مكاتب جماعية يصل إلى 1000.000 دج للإعانة من أجل الكراء بالنسبة للطلبة الجامعيين (أطباء، محامون...) لإنشاء مكاتب جماعية.

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

- تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على الإكتسابات العقارية.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب-في مرحلة استغلال المشروع

- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات و إضافات البنايات. **(لمدة ثلاث (03) سنوات ،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).**
- الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية و المؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم الممتلكات الثقافية.

الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة(IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال.

(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ انطلاق النشاط، أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).

تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.

- عند نهاية فترة الإعفاء، تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74

www.ansej.org.dz

وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

الملحق رقم 05

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
ANSEJ

إنشاء مؤسسة مصغرة

التمويل الثنائي

التركيبة المالية

في صيغة التمويل الثنائي تتشكل التركيبة المالية من:

1 -المساهمة الشخصية للشاب المستثمر.
2 -قرض بدون فائدة تمنحه الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

الهيكل المالي للتمويل الثنائي

المستوى 1

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
حتى 5.000.000 دج	%29	%71

المستوى 2

قيمة الاستثمار	القرض بدون فائدة (وكالة أنساج)	المساهمة الشخصية
من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج	%28	% 72

الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسة المصغرة من الامتيازات الجبائية التالية:

أ- في مرحلة إنجاز المشروع

-تطبيق معدل مخفض نسبته 5 % من الحقوق الجمركية للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار.
-الإعفاء من دفع رسوم الملكية على الإكتسابات العقارية.
-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

ب- في مرحلة استغلال المشروع

-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ، أوستة (06) سنوات للمناطق الخاصة و الهضاب العليا ، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
-الإعفاء من الكفالة المتعلقة بحسن تنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية والمؤسسات المصغرة عندما يتعلق الأمر بترميم لممتلكات الثقافية.
-الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيد (IFU) إبتداء من تاريخ الإستغلال،
(لمدة ثلاث (03) سنوات ابتداء من تاريخ بداية النشاط،أو ستة (06) سنوات للمناطق الخاصة، أو 10 سنوات لمناطق الجنوب).
- تمديد فترة الإعفاء من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) لمدة عامين (02) عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة (03) عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- عند نهاية فترة الإعفاء تستفيد المؤسسة المصغرة من تخفيض جبائي بـــ:

- 70 % خلال السنة الأولى من الإخضاع الضريبي
- 50 % خلال السنة الثانية من الإخضاع الضريبي
- 25 % خلال السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي

08 شارع أرزقي بن بوزيد العناصر - الجزائر
الهاتف : 021 .67.82.35/021.67.82.36
الفاكس: 021.67.56.51/021.67.75.74
www.ansej.org.dz

LES ETAPES DE L'ACCOMPAGNEMENT EN PHASE DE CREATION

الملحق رقم 06

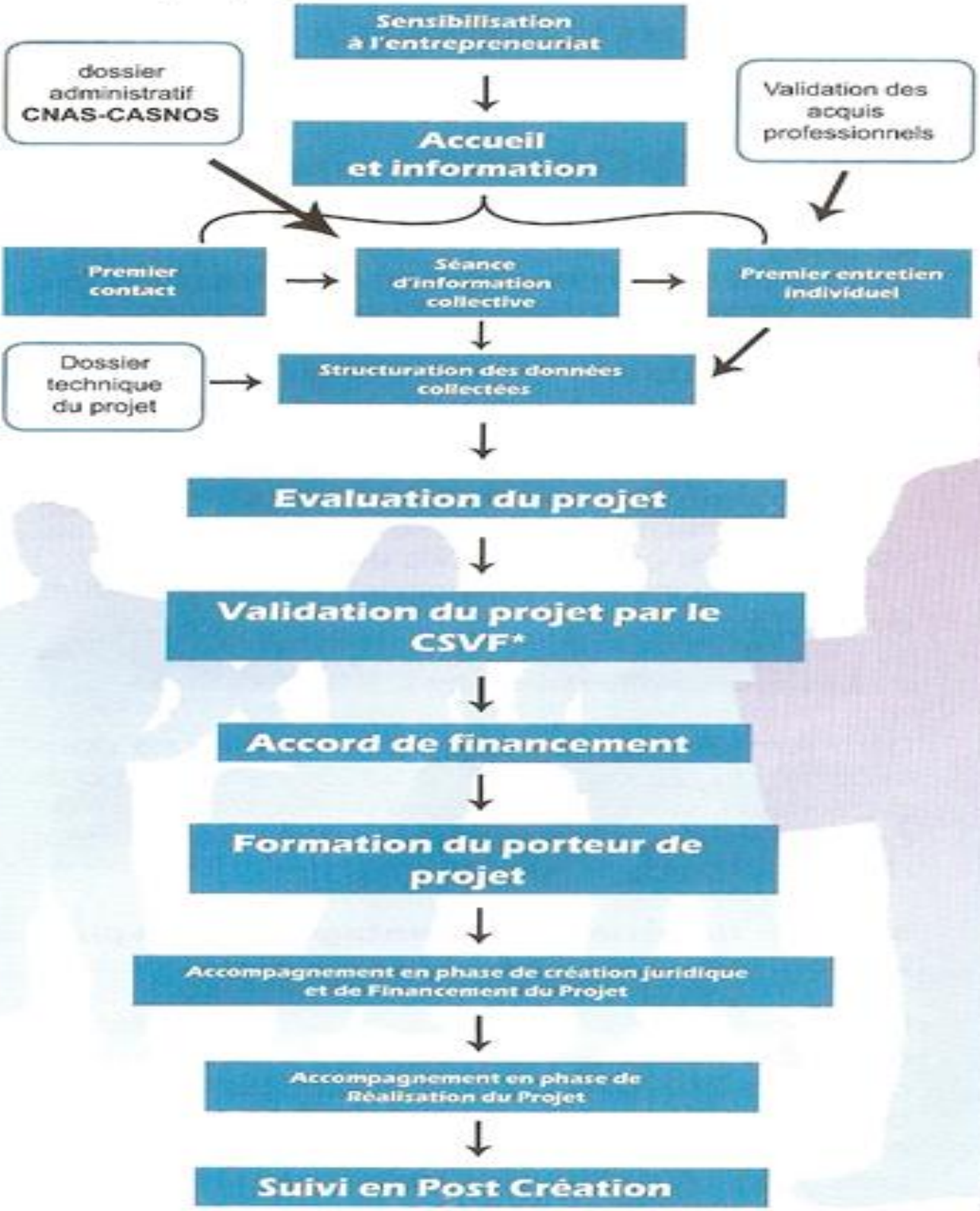

***CSVF:** Comité de Sélection, de Validation et de Financement des projets

مسار عملية المرافقة

الملحق رقم 07

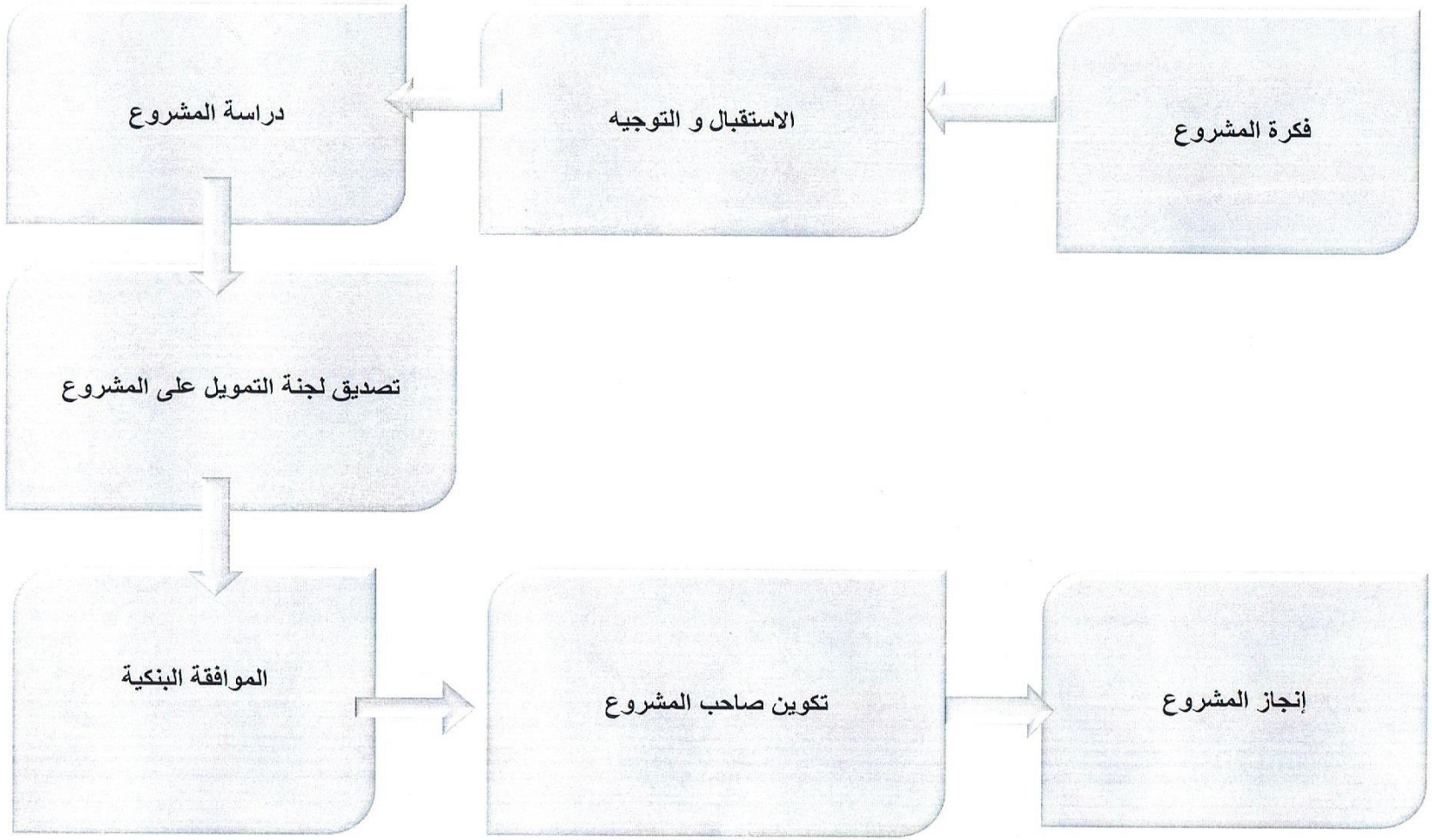

الملحق رقم 08

- استمارة التسجيل تستخرج من الموقع:
ansej.org.dz
- نسخة من بطاقة التعريف
- صورة شمسية

ملحق رقم 01: بطاقة وصفية

رقم البطاقة الوصفية:.............................. التاريخ: ....

اللقب:.............................. اللقب الأصلي للمرأة: ....

الإسم:..............................

تاريخ و مكان الإزدياد: ....

العنوان الشخصي: ....

البلدية:...............الهاتف:.............................. البريد الإلكتروني: ....

هل أنت عائد من خارج الوطن: نعم☐ لا☐

إذا كان الجواب بنعم،فمن أي بلد ؟..

المستوى التعليمي:

بدون مستوى دراسي ☐ إبتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ تكوين مهني☐ جامعي ☐

الشهادات المتحصل عليها: ....

....

الخبرات المهنية:

في أي قطاع؟:..

عدد السنوات: ....

بصفة: أجير ☐ عامل حر ☐

بطال: نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم، منذ متى؟..

النشاط المقرر ممارسته: ....

هل تملك محل للإستعمال التجاري: نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بنعم، في أي بلدية ؟..............................

خاص بالوكالة

التوجيه الأساسي: ☐ جلسة إعلام جماعية تاريخ الجلسة: ....

☐ تكوين ☐ شغل

☐ آخر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)- ...

- -

رقم البطاقة الوصفية: ....

التوجيه الأساسي: ☐ جلسة إعلام جماعية تاريخ الجلسة: ....

☐ تكوين ☐ شغل على الساعة: ....

☐ آخر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)- الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)- ...

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

ANSEJ

هنا تلصق الصورة

الملحق رقم 09

إستمارة التسجيل

المسير

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ اللقب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بلدية :

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

المؤهل أوالشهادة: ☐ جامعي ☐ التكوين مهني ☐ آخر

الشهادة أو المؤهل المتحصل عليها:

العنوان التجاري إن وجد:

أطلب الإعانات المالية و الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب لتحقيق مشروع:

في إطار التمويل : الثنائي: ☐ الثلاثي: ☐

الإعانات المالية المطلوبة:

القرض بدون فائدة العادي: ☐

القرض بدون فائدة للكراء: ☐ القرض بدون فائدة لعربات ورشة ☐ القرض بدون فائدة للمكاتب الجماعية ☐

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند إيداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند إيداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من إعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب الممسير .....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

يملأ من طرف مسير المؤسسة

جدول ملخص التجهيزات والخدمات المطلوبة
(التفصيل في الملحق)

التعيين	المبلغ الاجمالي (TTC)
التجهيزات	
معدات النقل (إن وجد) (مع إحتساب الرسم على السيارة)	
التأمين متعدد المخاطر للمعدات	
التأمين عن جميع المخاطر لمعدات النقل	
فاتورة التهيئة (عند الضرورة)	
رأس المال العامل	

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:

بطاقة التعريف الوطنية رقم:
الصادرة في :.....سلمت من طرف.....

رقم Sieje V3:.....

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

الملحق رقم 09

الملحق

هنا تلصق الصورة

استمارة التسجيل

شـــريـــك

أنا الممضي(ة) أسفله:

الإسم: اللقب:

الجنس ذكر ☐ أنثى ☐ اللقب الأصلي:

ابن (ة): و

تاريخ الميلاد: رقم شهادة الميلاد:

بلدية الميلاد: ولاية الميلاد:

العنوان الشخصي الحالي: بـــلـــديـــة :

ولاية: البريد الالكتروني: الهاتف: رقم بطاقة التسجيل (ANEM):

المؤهل أوالشهادة: ☐ جامعي ☐ التكوين مهني ☐ أخر

الشهادة أو المؤهل المتحصل عليها:

أصرح بشرفي أنني:

- لا أمارس أي نشاط ذي أجرة أو من دون أجرة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
- غير مسجل على مستوى مراكز التكوين أو المعاهد أو الجامعة عند ايداع الملف على مستوى الوكالة.
- لم أستفيد من اعانة الدولة في نطاق انجاز مشروع/ انشاء مؤسسة مصغرة / خلق نشاط.
- مسجل على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM) بطاقة سارية المفعول .

إسم و لقب المعني.....

الإمضاء

- كل تصريح كاذب يؤدي تلقائيا إلى إلغاء التسجيل المعني مع إمكانية الملاحقة القضائية بناءً على المادة 223 من قانون العقوبات.

خاص بالوكالة

فرع/ ملحقة:	بطاقة التعريف الوطنية رقم: الصادرة في :.....سلمت من طرف.....
رقم SiejeV3:.....	إسم و إمضاء المرافق: تاريخ الايداع:

ملاحظة هامة: - عند ايداع هذه الاستمارة يكون الشاب مرفوق ببطاقة التعريف الوطنية.

الملحق رقم 09

ملحق

خاص بالوكالة

رقم Sieje V3:

إسم و إمضاء المرافق:

تاريخ الإيداع:

يملأ من طرف مسير المؤسسة

كشف التهيئة

الرقم	التعيين	المبلغ مع إحتساب الرسم على القيمة المضافة

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

الملحق رقم 09 ملحق

خاص بالوكالة

رقم SiejeV3	إسم و إمضاء المرافق:	تاريخ الإيداع:

قائمة المعدات و الخدمات المطلوبة: **يملأ من طرف مسير المؤسسة**

المورد: .....

الرقم	العتاد	الكمية	سعر الوحدة (TTC)	السعر الإجمالي (TTC)

إسم و لقب المسير.....

الإمضاء

الملخص

باللغة العربية:

يزداد الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في معظم اقتصاديات الدول النامية، نظرا للدور الذي أصبحت تؤديه هذه المؤسسات وكذا المكانة الإستراتيجية التي تحتلها في ظل التحولات الاقتصادية الدولية.

وتعد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين أهم الصعوبات التي تواجهها، وهذا ما يستدعي إنشاء آليات وسياسات تمويل تتلاءم مع طبيعة وخصائص هذه المؤسسات، وفي هذا الإطار قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ جملة من الإجراءات لدعم هذه المؤسسات سواء في الجوانب المالية أو التشريعية أو التنظيمية، ومن بين أهم الجهود المبذولة إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، كإستراتيجية هادفة إلى توفير التمويل والدعم وتشجيع الاستثمار والخروج من نفق البطالة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هياكل الدعم والتمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة .

باللغة الفرنسية:

L’importance grandissante ne cesse d’être attribuée aux petites et moyennes entreprises par la plupart des économies des pays développés. Au regard du rôle qu’elles jouent, notamment le rôle stratégique qu’elles occupent en marge des changements économiques internationaux.

Après les problèmes de financement des PME, les plus importantes sont celles qu’elles affrontent, ce qui nécessite la création de mécanismes et de politiques de financement qui concordent avec la nature et les spécificitésde ces entreprises. Et dans ce cadre, le gouvernement algérien a pris une série de mesures pour soutenir ces entreprises soit du côté financier, du coté législatif et du cotéorganisationnel, et parmi les plus grands efforts fournis, la création de l’agence nationale de soutien à l’emploi des jeunes (ANSEJ) et caisse nationale d’assurance chômage(CNAC), en tant que stratégie visant à fournir les moyens de financement et l’encouragement de l’investissement et la sortie du tunnel du chômage.

☒**Mots clés**: petites et moyennes entreprises, le financement des petites et moyennes entreprises, le soutien et le financement des structures des petites et moyennes entreprises, l'Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes (ANSEJ) , le Fonds national d'assurance chômage (CNAC).